جامعة الشهيد حمه لخضر –الوادي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

دور المجتمع المدني في تعزيز الحكم الراشد بالجزائر

الزاوية التجانية "تماسين" انموذجا

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر

في العلوم السياسية تخصص: نظم سياسية مقارنة وحكم راشد

إعداد الطالبين:

– غريسي التجاني

– بيكي موسى

إشراف الأستاذ:

– دحه سليم

لجنــة المناقشــة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
أ/ جراية الصادق	أستاذ مساعد "أ"	رئيسا
أ/ دحه سليم	أستاذ مساعد "أ"	مشرفا ومقررا
أ/ فرج عبد الحميد	أستاذ مساعد "أ"	مناقشا

السنة الجامعية: 2016–2017

جامعة الشهيد حمه لخضر –الوادي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

دور المجتمع المدني في تعزيز الحكم الراشد بالجزائر

الزاوية التجانية بتماسين انموذجا

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر

في العلوم السياسية تخصص: نظم سياسية مقارنة وحكم راشد

إعداد الطالبين:

– غريسي التجاني

– بيكي موسى

إشراف الأستاذ:

– دحه سليم

لجنــة المناقشــة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
أ/ جراية الصادق	أستاذ مساعد "أ"	رئيسا
أ/ دحه سليم	أستاذ مساعد "أ"	مشرفا ومقررا
أ/ فرج عبد الحميد	أستاذ مساعد "أ"	مناقشا

السنة الجامعية: 2016–2017م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا
اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُ
وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا﴾

﴿سورة الأحزاب: الآية 23﴾

الإهداء

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع إلى:

- ❖ شيخنا ومربّينا الفاضل الدكتور سيدي مُحَمَّد العيد التجاني التماسيني حفظه الله.
- ❖ إلى جميع خلفاء الزاوية التجانية بتماسين المحروسة.
- ❖ من كانا سببا في وجودي في هذه الحياة: الوالدين الكريمين.
- ❖ أساتذتي الفضلاء الذين تتلمذت على أيديهم.
- ❖ إخوتي وأخواتي كل واحد باسمه.
- ❖ كل من تربطني بهم صلة الدم والقرابة.
- ❖ كل الأصدقاء وخاصة موسى بيكي وعلي غريب .
- ❖ كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل ولو بدعوة عن ظهر الغيب.

التجاني غريسي

الإهداء

أهدي ثمرة هذا العمل والمجهود المتواضع إلى:

شيخنا وأستاذنا وقدوتنا الدكتور سيدي محمد العيد التجاني حفظه الله، فطالما حثـ ـنا في كل مناسبة على العلم والعمل، وفق ثلاثيته المحكمة :تنظيم - ترتيب - انضباط .

روح مؤسـ ـس الطريقة التجانية، الشيخ سيدي أحمد التجاني رضي الله عنه .

- جميع أرواح خلفاء الزاوية السليتية والذين تعطـ ـرت المذكرة بأسمائهم الطيبة.

- زميلي في إعداد هذه المذكرة: غريسي التجاني، صاحب القلب الكبير والابتسامة الرقيقة.

زهرتي الدنيا وريحانتي الوجود ولهما الفضل في كل خير وـ جـ ـود، إلى الوالدين العزيزين، فكم تحمـ ـلا طيلة مدة دراستي وخاصة أثناء إعداد المذكرة انشغالي عنهما، ولم يبخلا علي بـ ـالدعاء الصالح.

شقيق العمر ونصفي الثاني، زوجتي العزيزة، فكم شجـ ـعتني كثيرا على الدراسة وحرصت على توفير كل الظروف المناسبة لي في إعداد هذه المذكرة، فهي سندي ومعيني في الحياة.

ابنتي الغاليتين " رؤيا" و "ندى" : مـ ـن بهما تحلو الحياة والجلسة ساعة أعود للبيت.

- إخوتي وأخواتي: نصر الدين - آسيا - مريم - فارس - ذكرى - عائشة.

- كل من يربطني بهم قرابة النسب والأخوة الصادقة، وجميع طلبة قسم العلوم السياسية.

كل محبـ ـة للجناب الأحمدي التجاني.

إليكم جميعا أهدي هذا العمل.

موسى سكي

شكر وعرفان

عملا بقول النبي ﷺ : من لم يشكر الناس لم يشكر الله. ولهذا فإننا:

- ✓ نشكر الله عز وجل أولاً أن وفّقنا لإنجاز وإتمام هذا العمل.
- ✓ ونشكر جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي والتي فتحت لنا أبواب الدراسة والتعلم.
- ✓ كما نتقدم بجزيل الشكر للأستاذ "سليم دحه" الذي تحّمل معنا أعباء الإشراف على هذه المذكرة منذ أن كانت فكرة تختمر في الذهن إلى أن أنجزت كاملة على هذه الأوراق.
- ✓ والشكر موصول للجنة المناقشة والمتمثلة في الأستاذين: "الصادق جراية" بصفته رئيسا والأستاذ "عبد الحميد فرج" بصفته مناقشا، فلهما الشكر على قبولهم مناقشة الرسالة وتسخيرهم وقتهم وجهدهم لقراءتها وتمحيصها.
- ✓ ولا يفوتنا في هذا المقام أن نعبّر عن امتنانا العميق لكل أساتذة قسم العلوم السياسية والذين كان لنا الشرف أن تتلمذنا على أيديهم ونهلنا من علمهم وخبراتهم.
- ✓ نتوّجه بالشكر الخاص لكل من الأستاذين: "عبادي خير الدين" و "حلواجي عبد الفتاح" اللذين زّودانا بالعديد من المراجع والمعلومات التي استفدنا منها كثيرا في إنجاز هذه الدراسة.
- ✓ ونتقدّم بجزيل الشكر إلى الزاوية التجانية بتماسين والتي فتحت لنا الخزانة الأرشيفية، فكانت لنا معينا على إنجاز المذكرة خاصة في جانبها العملي.
- ✓ والشكر موصول لإدارة المدرستين: "زكور فرحات الصغير" و "سروطي مُحَمَّد" فقد سّهلتا لنا التوفيق بين التدريس بالمؤسسة ومزاولة الدراسة بالجامعة.

ربما غابت عنّا بعض الأسماء، لكننا ممتنون جدا لكل من قدّم لنا يد العون من قريب أو بعيد لإنجاز هذا البحث، الذي ما أردنا به إلا إثراء للمكتبة والبحث العلمي ومن ثمّ التأريخ لمرحلة ذهبية في تاريخ الطريقة التجانية.

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول: المجتمع المدني والحكم الراشد: مدخل نظري مفاهيمي

المبحث الأول: مفهوم الحكم الراشد

المبحث الثاني: مفهوم المجتمع المدني

المبحث الثالث: النظريات المفسرة لمكانة المجتمع المدني ضمن مقاربة الحكم الراشد

الفصل الثاني: علاقة المجتمع المدني بالدولة في الجزائر

المبحث الأول: خارطة المجتمع المدني في الجزائر

المبحث الثاني: مجالات تأثير المجتمع المدني في الجزائر

المبحث الثالث: تقييم فعالية المجتمع المدني في الجزائر

الفصل الثالث: مقاربات الزاوية التجانية بتماسين في إرساء الحكم الراشد في الجزائر

المبحث الأول: التعريف بالزاوية التجانية بتماسين

المبحث الثاني: المقاربة التماسينية الثقافية في مجال تعزيز قيم الهوية والمواطنة والبحث العلمي

المبحث الثالث: المقاربة التماسينية في مجال الحفاظ على المرجعية الدينية

المبحث الرابع: المقاربة التماسينية في مجال الأمن والسلم الاجتماعي

الخاتمة

مـقـدمـة

يحظى موضوع المجتمع المدني خلال العقدين الأخيرين باهتمام كبير من قبل الباحثين في عدة مجالات مختلفة، وقد انصب الاهتمام أحيانا على المفهوم وتأصيله والبحث في المنظور الذي يفسره، ودوره في ترشيد الحكم وتحريك عجلة التنمية، وتارة أخرى على الأطر والمحركات التي تدير بشكل أو بآخر عملية ترشيد الحكم؛ وهذا ضمن ثلاث فواعل رئيسية كما قسّمها الباحثون: الدولة – بمختلف مؤسساتها– والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

وبالنسبة للمجتمع المدني فلا تكاد تخلو أي دراسة منه خاصة إذا كان الحديث فيها يتعلق بالحكم الراشد، حتى أصبح هاذان المفهومان متلازمين؛ إذا ذكر أحدهما فلا بد من ذكر الآخر.

وعند تعمقنا في تنظيمات المجتمع المدني نجد من ضمنها " الزوايا الدينية" ;والتي تمثل البعد الروحي للمجتمع، وقد أصبحت الزوايا الدينية تحظى باهتمام بالغ لدى دارسي المجتمع ولدى صانعي القرار السياسي أيضا؛ من حيث تأثيُرها الكبير وتواجدها الفّعال في عدة مجالات مختلفة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية.. وقد عرفت الجزائر انتشارا واسعا للزوايا مؤدية أدوارا اجتماعية وثقافية وسياسية..

ومن هنا كانت هذه الدراسة تسعى إلى البحث عن طبيعة دور الزاوية – باعتبارها ضمن تنظيمات المجتمع المدني– في تعزيز وترسيخ الحكم الراشد، وحيث أن التطرق لمختلف الزوايا والطرق الصوفية بالجزائر يحتاج إلى سنوات عدة فقد وقع اختيارنا على الزاوية التجانية بتماسين كأنموذج فاعل ومحرك في عملية تعزيز وترشيد الحكم وهذا لعدة اعتبارات ذاتية وموضوعية.

أهمية الدراسة : تكمن أهمية الموضوع في النقاط التالية:

– كونها تلقي الضوء على أهم مفهومين لهما علاقة بالمجتمع، ألا وهما "المجتمع المدني" و "الحكم الراشد"، وكذا طبيعة العلاقة المتبادلة بينهما.

–إعطاء بُعد مفاهيمي لتنظيمات وأطياف المجتمع المدني والتي من ضمنها الزوايا الدينية.

أهداف الدراسة: وتهدف الدراسة إلى جملة من النقاط أهمها:

– البحث عن دور مؤسسات المجتمع المدني في إرساء الحكم الراشد في الجزائر.

– إبراز البعد الروحي للمجتمع الجزائري والمتمثل في التصوف.

– إبراز مدى ارتباط المجتمع المدني الزوايا بشكل خاص بالدولة ومدى مساهمتها في ترسيخ القيم والحفاظ على الإرث الديني الثقافي والحضاري لهذا البلد وكذا المساهمة في ترسيخ المواطنة وفي استقراره.

– التعرف على مساهمة الزاوية التجانية بتماسين في تعزيز قيم الهوية والمواطنة والمحافظة على المرجعية الدينية في الجزائر.

– دور زاوية تماسين في الحفاظ على السلم الاجتماعي ونشر قيم التسامح والتعايش بين كل أطياف المجتمع الجزائري.

أسباب اختيار الموضوع : هناك أسباب ذاتية وأخرى موضوعية:

الأسباب الذاتية:

– الرغبة في تناول موضوع المجتمع المدني بوجه عام والزاوية التجانية بتماسين على وجه الخصوص ودورها في تعزيز قيم الحكم الراشد بالجزائر.

– رد المزاعم المروجة للدور السلبي للزاوية التجانية.

الأسباب الموضوعية:

– المساهمة في إثراء البحث العلمي.

– قلة الدراسات الأكاديمية حول مساهمات الزوايا في تعزيز الحكم الراشد.

– التعّرف على آليات عمل الزاوية التجانية بتماسين في مجال إرساء قواعد الحكم الراشد.

المشكلة البحثية: تلعب مؤسسات المجتمع المدني في كثير من دول العالم دورا بارزا في البناء والتشكيل السياسي في المجتمع، كما تستطيع هذه التنظيمات أداء دور حاسم في الكثير من القضايا المحورية والمفصلية في المجتمع الذي تعيش فيه. وإبرازا لدور الزاوية التجانية بتماسين كطرف فاعل ومؤثر في هذه العملية، فإن **الإشكالية الرئيسية** لبحثنا تكون كالآتي:

إلى أي مدى تساهم الزاوية التجانية بتماسين في إرساء الحكم الراشد بالجزائر؟

ويتفرع عن هذا الإشكال **التساؤلات الفرعية** الآتية:

- ما هو مفهوم كل من المجتمع المدني والحكم الراشد؟
- ما طبيعة البيئة التي ينشط فيها المجتمع المدني؟
- ما هي آليات الزاوية التجانية بتماسين في تعزيز قيم المواطنة والأمن الاجتماعي؟

حدود الدراسة: ولأن الحديث حول النشاطات المختلفة للزاوية التماسينية يمكنه أن يتفرع بنا كثيرا فإننا سنقتصر على نشاطات الزاوية التجانية بتماسين والمناطق المجاورة لها

كأنموذج قريب لما يمكن اتخاذه مثالا يقتدى به في تجسيد أسس الحكم الراشد، مع العلم أن للزاوية علاقات وتحركات كثيرة جدا داخل الوطن الجزائري وخارجه، كونها - أي زاوية تماسين- تمثل مرجعية أساسية للطريقة التجانية في كل دول العالم، أما عن إدراجنا لبعض المناطق الأخرى مثل تونس الشقيقة خاصة جامع الزيتونة، فهذا راجع لكون الزيتونة قِبلة لطلبة العلم من أبناء الزاوية.

الفرضيات: تدور إشكالية البحث حول **فرضية رئيسية** مفادها:

تلعب الزاوية التجانية بتماسين دورا كبيرا في المحافظة على الثوابت الوطنية والدينية ودعم أطر التعاون والتفاعل مع مؤسسات الدولة.

وتندرج **فرضيات فرعية** أخرى ضمن الفرضية الأساسية تتمثل في:

- المجتمع المدني والحكم الراشد من المفاهيم التي يجب أن تنبع من ذات كل مجتمع.
- المجتمع المدني الجزائري مجتمع فعال لكنه بحاجة إلى مجال أكثر من الحرية.
- المساهمة الفعالة للزاوية التجانية بتماسين في الحكم الراشد راجع إلى الوعي الكبير لرجالات الطريقة وإلى الاستقلالية التي تتمتع بها الزاوية.

المناهج المستخدمة: تم الاستعانة بالمناهج الآتية أثناء إعداد هذه الدراسة:

المنهج التاريخي: اعتمدنا عليه في التطرق إلى التطور التاريخي لمفهومي المجتمع المدني والحكم الراشد، وكذا في البعد التاريخي للزاوية التجانية بتماسين، إضافة إلى تتبعنا ودراستنا لبعض المخطوطات التاريخية من أرشيف الزاوية..

منهج دراسة الحالة: اعتمدنا هذا المنهج للتعرف على تنظيم محدد من تنظيمات المجتمع المدني والمتمثل في "الزاوية التجانية بتماسين" من خلال التطرق إلى دورها ومساهماتها في تفعيل أسس الحكم الراشد ضمن مقاربات متعددة.

منهج تحليل المضمون: وهذا من خلال تحليل الأوضاع المختلفة الاجتماعية والثقافية والسياسية.. التي تفاعلت معها الزاوية التماسينية، وكذا مخرجاتها في كل مرحلة..

الدراسات السابقة:

- عبادي خير الدين، "المجتمع المدني والعملية السياسية في دول شمال إفريقيا 1990 – 2010" (مذكرة ماجستير سنة 2011) تطرق فيها الباحث إلى ثلاث قضايا رئيسية هي "المجتمع المدني" و"المجتمع السياسي" و"الديمقراطية"، ومن ثّم إلى تفسير وتحليل العلاقة بين

هذه المتغيرات، والتي مكّنت من فهم أدوار وتأثيرات المجتمع المدني في العملية السياسية لدول شمال أفريقيا. وقد خلصت الدراسة إلى جملة من **الاستنتاجات** أهمها أن المجتمع المدني في شمال إفريقيا يعاني بشكل كبير من تسلط الدولة ومن الاغتراب السياسي، كما أن فهم ودراسة طبيعة هذا التنظيم لابد أن تنبع من الواقع الذي ولد فيه.

– ناجي عبد النور "دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر: دراسة حالة الأحزاب السياسية" (مقال في مجلة الفكر) وتطرق فيه إلى مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني "الأحزاب" من خلال الدور الذي تلعبه في مطالبتها بتحقيق مبدأ المساءلة الحكومية والشفافية والمشاركة والديمقراطية التي تمثل أهم مميزات الحكم الراشد.

– التجاني قريدة، "دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد دراسة حالة الجزائر"(مذكرة ماستر سنة 2016) وفيها خلص إلى جملة من **النتائج** أهمها أن المجتمع المدني في الجزائر وإن كان قد عرف بعض الانفتاح السياسي ومزيدا من الإصلاحات من طرف النظام إلى أنه لم يحقق نجاحا كبيرا، ولم يقم بدوره الفاعل الذي كان منتظرا منه وهذا راجع إلى الطبيعة السياسية في الجزائر والمتجسدة في المعوقات الاقتصادية والثقافية والسياسية، ومن ثم فلابد من سلسلة من الآليات والاستراتيجيات والطرق كدعم حركة الإصلاح داخل النظام السياسي عبر الضغط باتجاه تشريعات أكثر انفتاحا وتجاوبا مع المتطلبات المجتمعية والتغيرات الجديدة والتي بدورها ستزيد من دور وفعالية مؤسسات المجتمع المدني.

– العماري الطيب "الزوايا والطرق الصوفية بالجزائر التحول من الديني إلى الدنيوي ومن القدسي إلى السياسي: دراسة انثروبولوجية" (مقال في مجلة الفكر سنة 2014) وحاول الباحث دراسة المتغيرات البيئية للزوايا الدينية ومدى علاقة الزوايا بالسلطة، واختار "منطقة الزيبان ببسكرة" مجالا مكانيا للدراسة، من خلال دراسة عدة زوايا بالمنطقة، ليخلص في الأخير إلى أن الزوايا عملت على تغيير استراتيجيتها تماشيا مع التغيرات الحاصلة في المجتمع الإسلامي والعالم ككل، حيث عملت على إعادة هيكلة نفسها، كما انتقلت من الانغلاق إلى الانفتاح، ومن الانسحاب إلى المشاركة، معتمدة في كل ذلك على علاقتها التوافقية مع السلطة.

غير أن الدراسات السابقة التي أوردناها وإن تناول بعضها دور المؤسسات الدينية في العملية السياسية فإنما بشيء من الإيجاز أو من باب تواجدها ضمن تنظيمات المجتمع الأهلي، بينما اكتفت الدراسات الأخرى بدراسة التركيبة الاجتماعية لهاته المؤسسات الدينية، في حين أن

دراستنا التي نحن بصددها حاولنا فيها التعمق أكثر في مؤسسات المجتمع المدني من خلال التطرق إلى دراسة حالة والمتمثلة في الزاوية التجانية بتماسين، لهذا فإننا نضيف إلى تلك الدراسات المجال المكاني بدقة، آملين بذلك فتح المجال لدراسات أخرى حول الزوايا وإسهاماتها ليس في مجال الحكم الراشد فقط، إنما أيضا في مجال العلاقات الدولية بين الدول؛ ذلك أن الأتباع والمريدين كثر ومتواجدين في عدة دول، لكن تبقى المرجعية واحدة.

صعوبات الدراسة: ونشير إليها في ما يلي:

- الخلط بين بعض المفاهيم المتقاربة مثل المجتمع الأهلي وكذلك المنظمات غير الحكومة حيث وجدنا من يتحدث عنهما باعتبارهما يمثلان المجتمع المدني.
- هناك اختلاف وتباين كبير بين الباحثين عند تصنيف مكونات المجتمع المدني؛ بين من يصّف الأحزاب السياسية ضمن تنظيمات المجتمع المدني وبين من يخرجها من الدائرة، ونفس الأمر مع الزوايا والطرق الصوفية وهذا ضمن إشكالية الديني والسياسي..
- مشكلة إسقاط المفاهيم الغربية المستوردة على البيئة الداخلية للمجتمعات الإسلامية، الأمر الذي أدى في كثير من الأحيان إلى التغافل عن الخصوصيات التاريخية للمجتمعات العربية والإسلامية.

خطة الدراسة:

وإجابة على الإشكالية السابقة والفرضيات المقدمة، فقد ارتأينا **تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول**، على أن يحتوي **الفصل الأول** على الجانب النظري المفاهيمي لكل من المجتمع المدني والحكم الراشد؛ من حيث التعريف والتطور التاريخي.. وفي **الفصل الثاني** تطرقنا إلى علاقة المجتمع المدني الجزائري بالدولة وهذا لفهم بيئة عمل مؤسسات المجتمع المدني، وهذا من حيث ظروف النشأة ومجالات تأثير المجتمع المدني بالجزائر، ومن ثّم إلى تقييم مدى فعالية المجتمع المدني الجزائري، أما **الفصل الأخير** فيمثل المجال المكاني لهذه الدراسة فتطرقنا فيه إلى التعريف بالزاوية التجانية بتماسين ومن ثّم إلى مقاربات الزاوية التماسينية مجال تعزيز قيم الهوية والمواطنة والبحث العلمي والحفاظ على المرجعية الدينية وفي مجال الأمن والسلم الاجتماعي، لنصل في الأخير إلى جملة من **الاستنتاجات** ختمنا بها هذه الدراسة.

الفصل الأول

المجتمع المدني والحكم الراشد

مدخل نظري مفاهيمي

المبحث الأول: مفهوم الحكم الراشد

الحكم لغة: ورد في لسان العرب لابن منظور" والحُكْم: العِلْم والفقه والقضاء بالعدل، وهو مصدر حَكَمَ يَحْكُم. والعرب تقول: حَكَمْتُ وأَحْكَمْتُ وحَكَّمْتُ بمعنى مَنَعْتُ ورددت، ومن هذا قيل للحاكم بين الناس حاكِم لأنه يَمْنَعُ الظالم من الظلم. وروى المنذري عن أَبي طالب أنه قال في قولهم: حَكَم الله بيننا؛ قال الأصمعي: أصل الحكومة رد الرجل عن الظلم ..[1]

وفي **المعجم الوسيط** " (حكم) بالأمر حكما قضى يقال حكم له وحكم عليه وحكم بينهم والفرس جعل للجامه حكمة وفلانا منعه عما يريد و رده..(الحكم) العلم والتفّقه والحكمة يقال الصمت حكم و القضاء[2]، فمصطلح "الحكم" لغة يعني إجمالا القضاء ورد الأمور لأهلها.

الرشد لغة: وفي المعجم الوسيط : (رشد) رشدا اهتدى فهو راشد، و يقال رشد أمره رشد فيه و وفق له، (الراشد) المستقيم على طريق الحق مع تصلب فيه و منه الخلفاء الراشدون، (الرشيد) من أسماء الله الحسنى و حسن التقدير و المرشد و من بلغ سن الرشد[3]

« الرشد في اللغة نقيض الغي والضلال، وهو وصف لقول أو فعل يحقق كرامة الإنسان وعزته وفاعليته، والرشد رديف العقل، فالراشد هو العاقل، ومنه سن الرشد أو مرحلة النمو التي يتحول فيها الطفل إلى إنسان بالغ مسؤول عن أفعاله وتصرفاته..»[4]

الحكم الراشد اصطلاحا: يعني مفهوم الحكم ممارسة السلطة السياسية و إدارتها لشؤون المجتمع بمختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية و إدارة الموارد الطبيعية و البشرية ، وعلى هذا الأساس يكون مفهوم الحكم أشمل وأوسع من مفهوم الحكومة؛ كونه – أي الحكم– يضم الأجهزة الرسمية وغير الرسمية كمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.[5]

---

[1] جمال الدين بن منظور، **لسان العرب**. ج4 متحصل عليه بتاريخ: 2017/03/25 من الرابط:
http://library.islamweb.net/newlibrary/display_book.php?idfrom=1859&idto=1859&bk_no=122&ID=1860

[2] إبراهيم مصطفى وآخرون، **المعجم الوسيط**. مكتبة الشروق الدولية، ط4، مصر:2004. ص 190.

[3] المرجع السابق، ص 364.

[4] لؤي صافي، **الرشد السياسي وأسسه المعيارية: من الحكم الراشد إلى الحوكمة الرشيدة**. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر. 2015. ص ص 15، 16.

[5] محمد غربي. "الديمقراطية والحكم الراشد:رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية ".**مجلة دفاتر السياسة والقانون**، عدد أفريل 2011، متحصل عليه بتاريخ 2017/02/16 من الرابط:
http://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-special-2011-dafatir/887-2013-05-12-14-03-31.html

يعتبر مصطلح الحكم الراشد في الأدبيات السابقة مفهوما حديثا إذا ما قورن ببعض المصطلحات.

فنجده في اللغة الفرنسية مرادف لمصطلح الحوكمة، فبدايات هذا المفهوم جاءت إبان القرن الثالث عشر وانتشر كمفهوم قانوني عام 1978 م ليستعمل بعد ذلك على نطاق واسع معبرا عن تكاليف التسيير.[1]

وفي بداية الثمانينات استخدم من طرف المنظمات المالية الدولية وخاصة من قبل البنك الدولي، إلا أن الأستاذين "جيمس مار ش" و "جوهان أولسن" استخدما هذا المصطلح في ميدان العلوم السياسية وهذا عندما نشرا كتابا يحمل عنوا ن: "إعادة اكتشاف الهيئات" الذي نشر عام 1989 في الولايات المتحدة وتساءلا من خلاله الباحثان عن كيفية تحديث المنظمات وتكييف الاستراتيجية الجديدة طبقا لتوازن القوى الحاصل في تلك الفترة وربط ذلك كله برشادة الحكم.

ومنذ ذلك الحين أصبح لهذا المفهوم دور كبير خاصة في التصنيفات الممنوحة لكافة الدول في تحقيقها لآليات الحكم الراشد ومن ثم أصبح له معايير تقيم على أساسها الدول وخاصة لدى صندوق النقد الدولي الذي يركز عليه كثيرا حتى في ربط مساعداته للدول النامية بتحقيق شروط الحكم الراشد.[2]

وقد قّدم البنك العالمي تعريفا للحكم الراشد في 1997 « على أنه الطريقة الخاصة بإدارة وممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية قصد تسيير أحسن للشؤون العمومية »[3].

وفي 1992 قّدم تعريفا آخر على أنه «أسلوب ممارسة الحكم في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة من أجل التنمية»[4]

ونلاحظ أن التعريف السابق للبنك العالمي قد ركز على الجانب الاقتصادي.

أما بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة فقد عرّف الحكم الراشد باعتباره نوعا « من ممارسة السلطات الاقتصادية والسياسية والإدارية، لإدارة شؤون المجتمع على كافة المستويات ..»[5]

---

[1] مُحَمَّد خليفة. **إشكالية التنمية والحكم الراشد في الجزائر**. متحصل عليه بتاريخ 2017/01/06 من الرابط:
http://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_5.pdf

[2] نفسه.

[3] غربي مُحَمَّد. المرجع السابق.

[4] ليلى بن عيسى ،"الحكم الراشد أحد مقومات التسيير العمومي الجديد". **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**. عدد 14،ديسمبر 2013، ص 198.

[5] وليد خلاف. "دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي". (رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلاقات الدولية، جامعة منتوري قسنطينة، 2010) ص 25

ونلاحظ أن التعريف السابق للأمم المتحدة يقوم على ركائز سياسية واقتصادية وإدارية من حيث أنه– أي الحكم الراشد– يشمل مختلف هذه الجوانب في إطار صنع وتنفيذ السياسة العامة للدولة.

كما ذهب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تعريف الحكم الراشد بأنه " حالة تعكس تقدم الإدارة وتطويرها أيضا، من إدارة تقليدية إلى إدارة تتجاوب مع متطلبات المواطنين وتستخدم الآليات والعمليات المناسبة لتحقيق الأهداف المرجوة من المشاريع بشفافية ومسؤولية أمام المواطنين". [1]

أما الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، فتعرف الحكم الرشيد على أنه قدرة الحكومة على الحفاظ على السلم الاجتماعي، وضمان القانون والنظام، والترويج من أجل خلق الظروف الضرورية للنمو الاقتصادي، وضمان الحد الأدنى من التأمين الاجتماعي.[2]

تُستعمل بعض المصطلحات الأخرى للتدليل على الحكم الراشد خاصة في المجال الاقتصادي، كالحكمانية والمحكومية والحاكمية والحوكمة، فتستعمل عادة الحوكمة في مجال الشركات الاستثمارية الكبرى والتي برزت كقضية جديدة على جدول الأعمال الاقتصادي العالمي للدول النامية، واكتسبت أهمية سريعة في أعقاب الأزمة الأسيوية، بالنسبة لسائر الدول النامية وعلى رأسها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا .

اشتقاق مصطلح الحكم الراشد:

بشكل عام نلاحظ أن المفاهيم في العلوم الاجتماعية والإنسانية تطرح العديد من الإشكاليات، خاصة فيما يتعلق بالمفاهيم التي يتم ترجمتها من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية، ويعود هذا أساسا إلى عدم الاتفاق على ترجمة واحدة، ومن جهة أخرى إلى الاختلاف في التعاريف الأصلية، والتي منها ما ركّز على الجانب الاقتصادي ومنها ما ركّز على الجانب السياسي وهكذا..

فمصطلح Governance بالإنجليزية وحسب فلسفة المذهب النيوليبرالي الذي انتشر بعد نهاية الحرب الباردة 1989 ، يعني الجمع بين الرقابة الفوقية؛ أي الدولة بمختلف مؤسساتها والرقابة التحتية من الأسفل عبر تفعيل مختلف منظمات المجتمع المدني، وهذا ما يعتبر شبه

[1] المرجع السابق، ص 35

[2] خير الدين عبادي. "المجتمع المدني والعملية السياسية في دول شمال إفريقيا 1990 – 2010 ".(رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية. كلية العلوم السياسية والإعلام. جامعة الجزائر03، 2011) ص 102.

غائب في المفهوم العربي ومعظم دول العالم الثالث التي مازال فيها مصطلح الحكم يتضمن العديد من المعاني كالعلم والعدل والحكمة وقدرات الرئيس، وبالتالي بقاء محورية نظام الحكم مؤسسة حول شخصية الحاكم أو الخليفة أو الإمام .

وهناك من يرى بأنّ ترجمة Good Governance إلى العربية تعني الحكم الرشيد أو الصالح، وبدرجة أقل استخداما مصطلح الحكمانية الذي له أبعاد دينية، أو الحوكمة التي لها أبعادا اقتصادية رأسمالية خاصة بأعمال الشركات المتعددة الجنسيات، فالتعبير الأكثر منطقية وشيوعا في الأدبيات السياسية والإدارية هو الحكم الرشيد أو الحكم الصالح.[1]

أما في فرنسا فإنّ كلمة حكم " gouvernance " اتيمولوجيا (مفاهيميا) لها نفس المصدر مع مفردة الحكومة gouvernement وهي مشتقة من الفعل اللاتينيgubernare الذي اشتق من الفعل اليوناني kubernân والذي يعني قيادة أو توجيه الباخرة "diriger le navire".

ولهذا فإنّ هناك شبه إجماع بين الباحثين والمفكرين على أنّ أصل كلمة "GOUVERNANCE" يرجع في اللغة الفرنسية إلى القرن الثالث عشر عندما استعملت كمرادف لمصطلح الحكومة " Gouvernement"، وقد كان معنى الكلمة آنذاك تكاليف التسيير "CHARGE DE GOUVERNANTE " بداية من سنة 1679 ثم تم ترقيته إلى مصطلح قانوني سنة 1978، واختفى هذا المصطلح من الوجود إلى غاية الثمانينيات من القرن العشرين مثله مثل مصطلح المجتمع المدني، ولذلك هما مكونان أساسيان من مكونات التنمية.[2]

ومعلوم أن مفهوم "الحكم" أوسع من مفهوم "الحكومة "؛ من حيث أنه إلى جانب أجهزة الدولة الرسمية، وإلى جانب ممارسات السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، فإنه يشمل أعمال جميع المؤسسات غير الرسمية وكل ما تقوم به منظمات المجتمع المدني. كما لا يخرج من إطاره عمل القطاع الخاص.[3]

وقد وضع المفكر "حسن كريم" بعض خصائص الحكم الفاسد أو السيء، ونوردها هنا كي تساعدنا في فهم والتقرب أكثر من الحكم الراشد:

---

[1] فريد ابرادشة. "الحكم الرشيد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية ". (رسالة دكتوراه، قسم التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2004)، ص 22.

[2] المرجع السابق. ص 25

[3] أمين عواد المشاقبة و المعتصم بالله داود علوي. **الإصلاح السياسي والحكم الرشيد إطار نظري**. عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع. 2012 . ص 54

– الحكم الذي يفشل في الفصل الواضح بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة، وبين المال العام والخاص، ويسعى بشكل دائم إلى استغلال الموارد العامة لصالح المنفعة الخاصة.

– الحكم المفتقد لإطار قانوني تنظيمي، ولا يطبق مفهوم حكم القانون، بحيث تطبق بشكل تعسفي، مع إعفاء المسؤولين من تطبيق القوانين.

– الحكم المتميز بوجود أولويات تتعارض مع هدف التنمية، وتدفع باتجاه هدر الموارد المادية والبشرية وسوء استخدامها.

– الحكم الذي يحوز على عدد كبير من المعوقات القانونية والإجرائية أمام الاستثمار الإنتاجي، التي تدفع نحو أنشطة الربح الريعي، والمضاربات.

– الحكم المتميز بوجود قاعدة ضيقة مغلقة وغير شفافة للمعلومات ولعمليات صنع القرار بشكل عام وعمليات وضع السياسات بشكل خاص.

– الحكم المتميز بوجود الفساد، وذيوعه وانتشاره عمليا وقيميا (القيم التي تتسامح مع الفساد).

– الحكم المتميز بعدم الاستقرار، واهتزاز شرعية الحكم، وضعف ثقة المواطنين به، مما يوفر تربة خصبة لانتشار القمع ومصادرة الحريات، وانتهاك حقوق الإنسان والاستبداد بالسلطة.[1]

وهكذا عُرف "الحكم الصالح" أو "الحكم الرشيد" بأنه ذلك الحكم الذي تنهجه قيادات سياسية شرعية أي منتخبة بصورة نزيهة وحرة تشكل ،في سياق عملها، كوادر إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع، وتحرص على تحسين نوعية حياة المواطنين ورفاهيتها ،وذلك في تبادل الثقة والرضا بينها وبين الرعية على أساس قيام شراكة فيما بينهما.[2]

من خلال المفاهيم والتعريفات التي أوردناها، يمكننا تقديم مفهوم شامل وإجرائي للحكم الراشد على أنه ذلك الحكم الذي تتفاعل وتتكامل فيه جميع مؤسسات الدولة الرسمية وغير الرسمية وفق معايير محددة، من أجل تسيير عقلاني وجيد لمختلف موارد الدولة، تحقيقا لحاجات الحاضر وضمانا لمتطلبات المستقبل.

[1] وليد خلاف. مرجع سابق، ص 22.

[2] أمين عواد المشاقبة، مرجع سابق، ص 54.

معايير الحكم الراشد: وُضعت عدة معايير ومؤشرات للحكم الراشد من طرف عديد المراكز البحثية والمؤسسات الدولية مثل: البنك الدولي للإنشاء والتعمير – المؤسسة الدولية للتنمية* – مؤسسة إكونومست البحثية** –مؤسسة فريدم هاوس(FH)*** –برنامج الأمم المتحدة الإنمائي..[1]

ولعل أهمها المحددات الآتية: المشاركة– حكم القانون– الشفافية– المساءلة – التوافق – الاستجابة – الفعالية – الإنصاف:

1) **المشاركة:** وتعني مشاركة جميع أفراد المجتمع في التأثير على السياسة العامة في إطار حرية التعبير ، ويتطلب هذا المبدأ وعيا فرديا ومجتمعيا.

2) **حكم القانون:** أي سيادة القانون على الجميع دون استثناء، وهذا يستلزم توافر عنصرين أساسين: حياديو القانون – مدى التقيد به، وكلما كانت القوانين حيادية تشريعا وواقعا كلما أوجدت مناخا للعمل والمشاركة.[2]

3) **الشفافية:** ضرورة توفر وتدفق المعلومات وإتاحتها للجميع وهذا من شأنه تعزيز دور المواطنين في المشاركة وفي الرقابة على عمل الأجهزة.[3]

4) **المساءلة:** وتتطلب المساءلة القدرة على محاسبة المسؤولين عن إداراتهم للموارد العامة وعن المهام الموكلة إليهم وعن النتائج المتوصل إليها سواء كانوا في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص أ و المجتمع المدني؟[4]

---

* **المؤسسة الدولية للتنمية (IDA)**هي جزء من البنك الدولي ومعنية بمساعدة أشد بلدان العالم فقراً. وتهدف المؤسسة التي أُنشئت في عام 1960، إلى الحد من الفقر من خلال تقديم قروض (تُسمّى "اعتمادات") ومنح لبرامج تؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي، وتخفيف حدة التفاوتات وعدم المساواة، وتحسين الأحوال المعيشية للناس. أنظر: http://ida.albankaldawli.org/about/what-ida-ar

** مجموعة اقتصادية بمثابة وحدة استخبارات اقتصادية، تنشط في بريطانيا.

*** منظمة غير حكومية تدعم وتجري البحوث حول الديمقراطية والحرية السياسية وحقوق الإنسان، تأسست عام 1941، مقرها الولايات المتحدة الأمريكية. أنظر موقع المنظمة: https://freedomhouse.org/about-us

[1] حسين بماز. "الحكم الراشد: المفارقة بين ازدواجية المعايير والمؤشرات والتعاطي السياسي". **الملتقى العلمي الوطني حول** "إشكالية الحكم الراشد في إدارة الجماعات المحلية الإقليمية " قسم العلوم السياسية– جامعة قاصدي مرباح – ورقلة يومي 12-13 ديسمبر 2010.

[2] نوفل قاسم علي الشهوان. "مقومات الحكم الراشد في استدامة التنمية العربية". **مجلة دراسات إقليمية**. العدد 10، جامعة الموصل، العراق، 2008، ص 55، متحصل عليه بتاريخ 2017/04/06 من الرابط:
http://www.iasj.net/iasj?func=issueTOC&isId=1885&uiLanguage=ar

[3] بومدين طاشمة. "الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية". **مجلة التواصل**.عدد26: جوان 2010 . جامعة باجي مختار، عنابة . ص ص 31، 32.

[4] ليلى بن عيسى، "الحكم الراشد أحد مقومات التسيير العمومي الجديد". **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**. عدد 14،ديسمبر 2013، ص 204.

5) التوافق: أو ما يعرف بـ اتجاه الإجماع، فالحكم الراشد يسعى إلى التقريب بين وجهات النظر وتحقيق الإجماع حول مختلف المسائل التي تخدم الصالح العام.[1]

6) الاستجابة: مدى سعي وتلبية الأجهزة لمطالب المواطنين، خاصة منها الطبقات الضعيفة، وكلما كانت المساءلة والشافية متوفرة كلما كانت درجة الاستجابة أعلى.

7) الفعالية أو الكفاءة: بحيث تكون مخرجات الحكم (القرارات) متوافقة مع احتياجات المجتمع، خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.[2]

8) العدالة والأنصاف: من حيث التوزيع العادل لنتائج التنمية وأعبائها، مع زيادة حظوظ الفئات الضعيفة كالفقراء والنساء والأطفال، والمعوقين.. بوصفها الجماعات الأقل تمكيناً[3].

وهناك معايير أخرى مثل«– توافق الآراء: التوفيق الواسع للآراء بشأن المصلحة العامة.

–الرؤية الاستراتيجية: امتلاك المسئولين والجمهور العام منظورا بعيد الأجل لما يتعلق بالحكم الراشد والتنمية والفهم الجيد للمعطيات...وتترابط هذه المكونات والأبعاد فيما بينها لتشكل الحكم الراشد »[4]

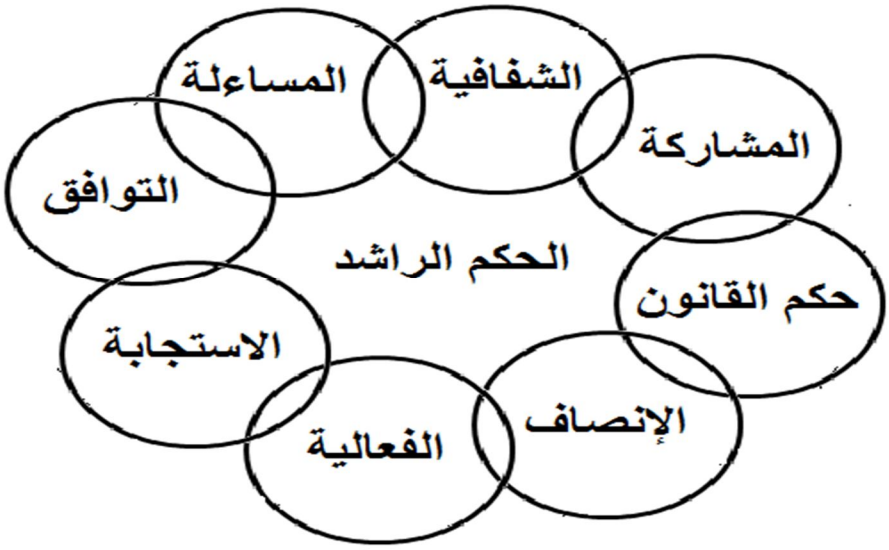

معايير الحكم الراشد. المصدر: من تصميم الباحثين

[1] ليلى بن عيسى و وفاء رايس، "الحكم الراشد كآلية لمعالجة الفساد في الإدارة العمومية الجزائرية". **الملتقى الدولي حول**: "آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة"، ورقلة، 25 – 26 نوفمبر 2013، متحصل عليه بتاريخ 2017/02/02 من الرابط: https://goo.gl/6P86tc

[2] سام دلة. "من دولة القانون إلى الحكم الرشيد "تكامل في الأسس والآليات والهدف". **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية** ، العدد 2، المجلد 30، 2014 . ص 93 –

[3] نفسه.

[4] وحيدة بورغدة. "حقوق الإنسان وإشكالية العلاقة الجدلية بين الحكم الراشد والتنمية الإنسانية". (رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، 2009). ص 68

تمثل المعايير السابقة الذكر الأسس التي يقوم عليها الحكم الراشد، وهذه "القيم المعيارية" ضرورية لتحقيق الرشد السياسي لأي مجتمع، ونقصد بالرشد السياسي هنا جملة المبادئ التي تحقق الحياة المنتجة والمثمرة للمجتمع، كما تمكّن الأفراد من تطوير حياتهم «وتحقيق الإمكانيات النفسية والفكرية والإبداعية والتعاونية الكامنة فيهم في أجواء من الحرية الضرورية لتطوير هذه القدرات الكامنة..»[1]

«الرشد السياسي يتمثل إذن بمجموعة من الحكام المنبثقة عن منظومة معيارية تعطي للرشد معناه وحقيقته، سواء على مستوى الحكم والحكومة أو على مستوى المجتمع المدني والحوكمة.»[2]

ولهذا فإن الرشادة السياسية تهدف إلى بناء وتنظيم كل ما يتعلق بالحياة العامة للمجتمع، وهو بهذا المعنى عملية تشمل الجانب الثقافي والسياسي والتعليمي والاقتصادي .. يتفاعل فيها أفراد المجتمع خاصة نخبه الواعية.[3]

ومن المنظور الإسلامي للحكم الراشد فإنه يجدر بنا التذكير إلى أن « إشكالية الديني والسياسي في الفكر والحياة السياسية في الدول العربية والإسلامية ناجمة إلى حد كبير عن إسقاط التجربة الغربي ذات الخصوصيات التاريخية الواضحة على المجتمعات الإسلامية التي مرت بتجربة مغايرة كليا فيما يتعلق بعلاقة الدين بالسياسة، وبالتالي فإن التعامل معها يتطلب قراءة مستقلة نابعة من التجربة السياسية الإسلامية »[4]

[1] صافي لؤي، الرشد السياسي وأسسه المعيارية. مرجع سابق. ص 16

[2] نفسه. ص 17

[3] نفسه. ص 20

[4] المرجع السابق. ص 32

المبحث الثاني :مفهوم المجتمع المدني :

يقتضي التحديد العلمي للمفاهيم وعرض المضامين المختلفة لمفهوم المجتمع المدني التطرق أولا للسياق التاريخي لتطور المفهوم في الفكر الغربي .

يرتبط ظهور مصطلح أو مفهوم المجتمع المدني بظهور نظريات العقد الاجتماعي خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر في المجتمعات الغربية للدلالة على مجتمع المواطنين الأحرار الذين اختاروا بإرادتهم الطوعية حكوماتهم.

لقد ظل هذا المصطلح متداولاً في الأوساط الفكرية للمفكرين الاجتماعيين وخاصة – هيغل وماركس – إلى أواخر القرن التاسع عشر، ثم انحسر عن الحياة الفكرية والسياسية طوال القرن العشرين، وعاد مرة أخرى للظهور وبقوة في العقد الأخير من القرن العشرين، حيث شاع استعماله وتداوله في أدبيات العلوم الاجتماعية، وراج كثيراً في الأوساط الأكاديمية والعلمية سواء على المستوى العالمي أو المستوى العربي، وذلك بسبب عوامل عديدة من أهمها: تعاظم دور المجتمع المدني في استعادة الديمقراطية وتفعيلها في دول نكبت بنظم تسلطية مثل: البرتغال (1974) وإسبانيا (1975) واليونان (1976)، وقد فسرت سرعة انتشار الديمقراطية في تلك البلدان بعد تحررها من الحكم الشمولي بوجود البنية التحتية للديمقراطية وهي قيم ومؤسسات المجتمع المدني التي كانت في حالة خمود إبان الحكم التسلطي. وكذلك برز دور المجتمع المدني كخيار سلمي بديل عن الصراع الداخلي في دول مثل بولندا عبر نقابة التضامن، وتشيكوسلوفاكيا عبر المنتدى المدني الذي ترأسه الكاتب المسرحي (هافيل .(وتأكدت أهمية ودور منظمات المجتمع المدني عندما انهارت دول الكتلة الشرقية وعلى رأسها الاتحاد السوفييتي، فقد فسر الانهيار بغياب منظمات المجتمع المدني التي تحمي الدولة من الانهيار لأن الدولة التسلطية الشمولية كانت قد ابتلعت المجتمع وسحقت الإنسان[1]

وهكذا مع منتصف التسعينات، أصبح مفهوم المجتمع المدني هدفاً تدور حوله المؤتمرات والندوات، ومصطلحاً يتردد كثيراً في خطب الزعماء وكتابات المفكرين على اختلاف توجهاتهم،

[1] عبدالحميد الأنصاري. "منظمات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي العلاقة المأزومة". متحصل عليه بتاريخ 2017/01/10 من الرابط: http://araa.sa/index

إلا أنه أصبح مصطلحاً فضفاضاً مثل مفهوم (الديمقراطية) يفسره كل حسب حاجته وأغراضه وتوجهاته السياسية والأيديولوجية

الفرع الأول: تطور مفهوم المجتمع المدني في الفلسفة السياسية الغربية

أولا: في الفلسفة اليونانية:

أرسطو: نشأ مفهوم المجتمع المدني لأول مرة في الفلسفة السياسية اليونانية حيث أشار إليه أرسطو باعتباره "مجموعة سياسية تخضع للقوانين" ، أي أن أرسطو لم يميز بين الدولة والمجتمع المدني، فالدولة عند أرسطو بصفه خاصة والفلسفة السياسية اليونانية بصفه عامه يقصد بها مجتمع مدني يمثل تجمعا سياسيا أعضاؤه هم المواطنون الذين يعترفون بقوانين الدولة ويتصرفون وفقا لها. و دعا أرسطو إلى تكوين مجتمع سياسي تسود فيه حرية التعبير عن الرأي و يقوم بتشريع القوانين لحماية العدالة والمساواة ، إلا أن المشاركة في هذا المجتمع السياسي تقتصر على النخبة، ويحرم منها ومن حق المواطنة العمال و الأجانب والنساء [1].

ثانيا: في الفلسفة الأوربية الحديثة:

الليبرالية: تناولت الليبرالية مفهوم المجتمع المدني استنادا إلى منهج معرفه يستند إلى فكره القانون الطبيعي التي مضمونها(أن مصلحه المجتمع ككل تتحقق حتما من خلال عمل كل فرد فيه على تحقيق مصلحته الخاصة). واستنادا إلى مذهب علماني في موقفه من الدين، فردى في موقفه من المجتمع، رأسمالي في موقفه من الاقتصاد ،ديمقراطي ليبرالي في موقفه من الدولة .فبناء على فكره القانون الطبيعي تري الليبرالية أن تكف الدولة عن التدخل في المحاولات الفردية لتغير الواقع وان تبقي الدولة في حدود وظيفتها (الطبيعية) وهي حراسة (القانون الطبيعي) من أي محاولات لتعويق فعاليته وذلك بان توفر للناس الأمن الخارجي والداخلي وتنفيذ ما يصل إليه الناس بإرادتهم. وبالتالي فان المفهوم الليبرالي للمجتمع المدني مرتبط بضرورة تقليص دور الدولة في إدارة المجتمع .وبناء على موقفها العلماني من الدين فان المفهوم الليبرالي للمجتمع المدني مرتبط بفصل الدين عن الدولة فيستبعد الجماعات والمنظمات والهيئات ذات الطابع الديني من مؤسسات المجتمع المدني. وبناء على موقفها الديمقراطي الليبرالي من الدولة فان المفهوم الليبرالي للمجتمع المدني مرتبط بسيادة الشعب ووضع ضمانات تحول دون استبداد الحكام(وربطت ذلك بمنع تدخل الدولة في الحرية الفردية). وبالفردية التي

صبري محمد خليل، مفهوم المجتمع المدني. متحصل عليه بتاريخ 2017/01/10 من الرابط:https://drsabrikhalil.wordpress.com

تضع الفرد مقابل(لا في)المجتمع (أي أن له حقوق طبيعية خالدة مقدسه وسابقه على وجود المجتمع).

جون لوك: وهو أحد الفلاسفة الليبراليين الذي أكد على قدرة الإنسان الكامنة في الدفاع عن نفسه و حريته و عن ممتلكاته و القدرة على إلحاق الضرر بالآخرين. لذلك اقترح لوك بضرورة قيام المجتمع السياسي ذات سلطة تنفيذية و صلاحيات لمعالجة الخلافات وتنظيم حالة الفوضى وإيجاد حلول للنزعات التي ممكن أن تنشأ. بسعيه هذا أراد لوك أن يستبدل الصيغة الملكية بصيغة أكثر ديمقراطية إلا و هي المجتمع السياسي ذي القوانين[1].

وافترض جون لوك أن الحالة الطبيعية للمجتمع تفيد بوجود أفراد اجتماعيين في حالتهم الطبيعية أي دون سلطة حاكمة، وهذا المجتمع الذي افترض لوك وجوده دون سلطة هو ما تحول في النظرية الليبرالية إلى السوق، وبدلا من أن يكون المجتمع المدني نتاجا للتفاعل الإنساني الجماعي في إطار العلاقات المتبادلة بين الأفراد، أصبح هذا المجتمع نتاجا للسوق وتعاملاته، وحاول كل من لوك وروسو وهيجل أن يربطوا نشوء المجتمع المدني بعملية انتقال أو خروج التجمع البشري من حالة إلى أخرى ، فقدموا الصياغات الأولى لمفهوم المجتمع المدني بوصفه كل تجمع بشري انتقل أو خرج من الحالة الطبيعية الفطرية إلى الحالة الاجتماعية المدنية التي تتميز عن الأولى وتنفرد بوجود هيئة سياسية قائمة على اتفاق تعاقدي تحكم المجتمع وتدبر شؤونه بما يجعل من المجتمع المدني "المجتمع المنظم سياسيا أو أن المجتمع المدني يعبر عن كل واحد لا تمايز فيه يضم المجتمع والدولة معا"[2] .

هيجل: تطور هذا المفهوم تطورا كبيرا على يد هيجل الذي ميز بين المجتمع المدني كشبكة من التفاعلات التلقائية القائمة على العادات والعرف والتقاليد ن والدولة بوصفها مجموعة من المؤسسات السياسية والقانونية التي تمارس في إطارها شبكة العلاقات السابقة[3] وقد تناول مفهوم المجتمع المدني استنادا إلى منهجه المثالي الجدلي القائم على اعتبار التاريخ كمسرح لتطور الفكر المطلق عبر مراحل ، والنظر إلى الدولة باعتبارها ارقي تجسيد لها الفكر المطلق ، وإلغاء حرية الأفراد فيها باعتبارها مصدر الحريات والقانون خالق لها.

---

[1] خليل حامد، "الوطن العربي والمجتمع المدني". **مجلة كراسات استراتيجية**، دمشق، العدد الأول – السنة الأولى – خريف 2000. ص 12.

[2] هلال علي الدين و نيفين مسعد، **النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000 ، ص 187

[3] علي عباس مراد، **ديمقراطية عصر العولمة**. بيروت: دار العرب للنشر والتوزيع، 2015 ، ص ص 70 – 71

بناء على هذا اعتبر أن الدولة تستوعب المجتمع المدني في داخلها كنفي جدلي لها ، وكمرحلة من مراحل تطورها الذي يؤلف في تحققه العيني الدولة الحديثة ، فأدرج المجتمع المدني ما بين مؤسسات الدولة (ذات السلطة) و المجتمع التجاري–الاقتصادي (القائم على أساس الربح)، وهكذا فان هيجل انتهى إلى إلغاء الدولة للمجتمع المدني.

كارل ماركس: أما كارل ماركس فاستنادا إلى المنهج المادي الجدلي والمادية التاريخية(محصله تطبيق المنهج المادي الجدلي في التاريخ) والتي ترى في التاريخ ساحة للصراع بين الطبقات فقد اعتبر أن المجتمع المدني بوصفه الأساس الواقعي للدولة وفضاءً للتنافس والصراع، ليس الاقتصادي فقط، كما يرى (هيجل) بل السياسي والطبقي أيضا. وبهذا فان ماركس في تفسيره لمفهوم المجتمع المدني ركز على العوامل المادية الاقتصادية الطبقية، وتجاهل أو قلل من أهميه دور العوامل الفكرية والثقافية، كما ركز على الطابع التنافسي للمجتمع المدني وتجاهل طابعه التكاملي.[1]

ثالثا: في الفلسفة الغربية المعاصرة:

غرامشى: وفى القرن العشرين طرح غرامشى مسألة المجتمع المدني في إطار مفهوم جديد فكرته المركزية هي أن المجتمع المدني ليس ساحة للصراع الاقتصادي بل ساحة للصراع الأيديولوجي منطلقا من التمييز بين السيطرة السياسية والهيمنة الأيديولوجية. فمع نضج العلاقات الرأسمالية في أوروبا في القرنين السابع عشر والثامن عشر وانقسام المجتمع إلى طبقات ذات مصالح متفاوتة أو متعارضة واحتدام الصراع الطبقي، كان لابد للرأسمالية (أي الطبقة السائدة) من بلورة آليات فعالة لإدارة هذا الصراع واحتوائه بما يضمن تحقيق مصالحها واستقرار المجتمع، ونجحت الرأسمالية الأوروبية بالفعل في أن تحقق هذا الهدف من خلال آليتين: آلية السيطرة المباشرة بواسطة جهاز الدولة، وآلية الهيمنة الأيديولوجية والثقافية من خلال منظمات اجتماعية غير حكومية يمارس فيها الأفراد نشاطاً تطوعياً لحل مشاكلهم الفئوية والاجتماعية وتحسين أوضاعهم الثقافية والاقتصادية والمعيشية.. الخ. وتأتى أهمية الآلية الثانية من أنها تؤكد استجابة مختلف الفئات الاجتماعية بقيم النظام الرأسمالي وقبولها لها وممارستها نشاطها للدفاع عن مصالحها في إطارها، وبذلك تتأكد قدرة الطبقة السائدة (الرأسمالية) على

[1] عامر حسن فياض. "المجتمع المدني دراسة في إشكالية المفهوم". متحصل عليه بتاريخ 2017/01/03 من الرابط:
http://www.madarik.org/mag1/2.htm

إدارة الصراع في المجتمع بما يدعم أسس النظام الرأسمالي وأيديولوجيته. وهكذا فان طرح جرامشى لمسألة المجتمع المدني قد تم استنادا إلى منهج ماركسي معدل.[1]

الفرع الثاني : في الفكر السياسي الإسلامي

المواقف المختلفة من المجتمع المدني:

الرفض المطلق (التقليد): يقوم على أن تحقيق التقدم الحضاري للمجتمعات المسلمة يكون بالعودة إلى الماضي، والعزلة عن المجتمعات المعاصرة، وبمنظور علم أصول الفقه الوقوف عند أصول الدين وفروعه. وهو موقف يقوم على الرفض المطلق لمفهوم المجتمع المدني. والحجة التي يستند إليها أن مفهوم المجتمع المدني يتطابق مع النظام الليبرالي العلماني كما تم تطبيقه في واقع المجتمعات الغربية، والذي يتناقض مع الإسلام.

القبول المطلق (التغريب): يقوم على أن تحقيق التقدم الحضاري للمجتمعات المسلمة لا يمكن أن يتم إلا باجتثاث الجذور وتبني قيم المجتمعات الغربية ، وبالتالي فهو يقوم على القبول المطلق لمفهوم المجتمع المدني ، أي يربط القبول بالمجتمع المدني القبول بالنظام الليبرالي ، الفردي، الرأسمالي، العلماني... فهو موقف يستند إلى التغريب الذي مضمونه أن تستبدل القيم والآداب والقواعد التي جاء بها الإسلام بالقواعد والآداب والقيم الأوربية التي كانت محصله تطور هذه المجتمعات لمدة سبعة قرون وهو ما يؤدى إلى قدر من الشعور بالانتماء إلى الحضارة الغربية وهو القاعدة النفسية اللازمة لنمو الولاء للنظام الليبرالي (الفردي، الرأسمالي، العلماني...)

الموقف النقدي (التجديد): يقوم على أن تحقيق التقدم الحضاري يتم باستيعاب ما لا يناقض أصول الإسلام (التي مصدرها النصوص اليقينية الورود القطعية الدلالة) التي تمثل الهيكل الحضاري للمجتمعات المسلمة سواء كانت من إبداع المسلمين، أو إسهامات المجتمعات المعاصرة الأخرى.

و بالتالي فإن هذا الموقف يتجاوز موقفي الرفض المطلق أو القبول المطلق إلى موقف نقدي من المجتمع المدني كمفهوم وتطبيق يقوم على اخذ وقبول ما لا يناقض أصول الدين ممثله في النصوص اليقينية الورود القطعية الدلالة، ورد ورفض ما يناقضها.

هذا الموقف يتجاوز موقفي التقليد والتغريب اللذان رغم اختلافهما إلا أنهما يتفقان في جعل العلاقة بين المجتمع المدني والليبرالية علاقة تطابق، وهو موقف غير صحيح فالمجتمع المدني

[1] المرجع السابق.

كآلية (نظام) ذو طبيعة عامه مشتركة ويكتسب طبيعته الخاصة المنفردة طبقا للواقع الذي تم تطبيقه فيه وطبقا للفلسفة أو منهج المعرفة الذي تم استخدامه في دراسته به. وطبقا لهذا يدعو هذا الموقف إلى مجتمع مدني يتفق (على المستوى النظري) مع منهج المعرفة الإسلامي والفلسفة الاجتماعية السياسية الإسلامية، ويتسق (على المستوى التطبيقي) مع واقع المجتمعات المسلمة، سواء اتفق أو اختلف (على المستوى النظري) مع التصور الليبرالي للمجتمع المدني المستند إلى الليبرالية كفلسفة ومنهج (وعلى المستوى) التطبيقي مع واقع المجتمعات الغربية المعاصرة ،وانه قد ظهر في التاريخ الإسلامي مجتمع مدني طبقا للخصائص السابقة، غير أن حركه هذا المجتمع المدني الإسلامي قد أصابها البطء أو التوقف نتيجة لبطء أو توقف التطور الحضاري للمجتمعات المسلمة نتيجة لعوامل داخلية (الاستبداد، التقليد، قفل باب الاجتهاد...) و (خارجية الغزو التتاري، الحروب الصليبية، الاستعمار القديم والجديد،...) متفاعلة.[1]

تعريف المجتمع المدني:

لغة: كلمة مركبة من مصطلح "société" و" civil" فالأولى كلمة لاتينية تعني مجتمع، أما الثانية فكلمة لاتينية مشتقة من أصل civis وتعني المواطن والأمر الذي نشير إليه هنا أن الاشتقاق ليس من "civilisation" (مدنية).

ولفظ civis في الترجمة العربية يعني مدني من المدينة أو التمدن، وتعني المدينة المكان الذي يجتمع فيه الأفراد للعيش معا استجابة للعوامل المختلفة وبالتالي يحتضن مفهوم الشأن العام.

كما يقصد بلفظ مدني أن يرتبط المجتمع المدني بأواصر مدنية فقط لا عوامل سياسية أو إيديولوجية.

اصطلاحا :هناك اختلاف نوعا ما في تحديد العناصر المشكلة له مما جعلنا أمام تعاريف مختلفة ،وفي إطار محاولة ضبط تعريف للمفهوم فلن نخوض في جدلية تعدد التعريفات ، كون كل تعريف يحتكم لمرجعيات ثقافية وتاريخية وفكرية وأيديولوجية متباينة وإنما نستعرض أهم التعريفات التي تساعدنا في هذه الدراسة :

[1] صبري محمّد خليل، مرجع سابق.

يعرف الدكتور "سعد الدين إبراهيم" المجتمع المدني بأنه مجموعة تنظيمات تطوعية حرة غير الحكومية وغير الإرثية، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، لتحقيق مصالح أفرادها من أجل قضية أو مصلحة أو التعبير عن مصالح جماعية، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف[1].

و يرى **عبد الحميد الأنصاري** أن المجتمع المدني هو ذلك " المجتمع الذي تتعدد التنظيمات التطوعية التي تشمل النقابات والاتحادات والروابط والأندية وجماعات المصالح... وغير ذلك من الكيانات غير حكومية والتي تمثل الحضور الجماهيري و تعكس حيوية المجتمع، الأمر الذي يؤدي لإيجاد مؤسسات في المجتمع موازية تحول دون تفردها واحتكارها لمختلف ساحات العمل العام.

ويعرفه **عبد الكريم أبو حلاوة** على أنه: "جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة، منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني... ومنها غايات نقابية كالدفاع عن مصالح العمال... ومنها أغراض ثقافية كالجمعيات الثقافية التي تهدف لنشر الوعي.

يعرف **البنك الدولي** المجتمع المدني بأنه "مجموعة المنظمات التطوعية التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة وتعمل لتحقيق المصالح المادية والمعنوية لأفرادها، وذلك في إطار الالتزام بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والقبول بالتعددية والإدارة السلمية للخلافات والنزاعات.

لعل تعدد الآراء حول إيجاد تعريف للمجتمع المدني راجع للجانب الذي ركز عليه كل باحث، فهناك من ركز على الجانب الوظيفي للمجتمع المدني ورأى أنه أحد أشكال تنظيم المجتمعات بما يحقق التعاون بين الأفراد بهدف حماية حقوق ومصالح الفئات المتنوعة والتوفيق بينها ليقوم بدور الرقيب على تصرفات الحكومة، وهناك اتجاه ركز على سمات المجتمع المدني واعتبره مجتمع مستقل إلى حد بعيد عن إشراف الدولة المباشر، فهو يتميز بالاستقلالية والتنظيم التلقائي وروح المبادرة الفردية والعمل التطوعي، كما أنه مجتمع التسامح وقبول الآخر.

[1] يوسف زدام، "دور المجتمع المدني في التنمية الإنسانية مقاربة ثقافية"، **الملتقى الوطني** "التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات"، جامعة حسيبة بن بوعلي، كلية العلوم القانونية والإدارية، 16-17 ديسمبر 2008، ص.2.

ويرى "**ريمون هيميبوش**" بأن المجتمع المدني في إطار كونه تعبيرا أساسيا في الانتقال التعددي المستقر فإن المجتمع المدني الحيوي يتمثل في شبكة الاتحادات طوعية التكوين والتي تبدو مستقلة عن الدولة والجماعات الأولية، ولكنها في الوقت الذي تعمل فيه على احتواء الانقسامات الاجتماعية، وتشكيل منطقة عازلة بين الدولة والمجتمع فإنه يعمل على ربطها بالدولة وسلطتها.[1]

ويؤكد Michael Edwards أنه ومن البداية يجب ألا يوجد إجماع حول تعريف المجتمع المدني، والدليل هو التعاريف المختلفة التي أُعطيت للمفهوم، كما يؤكد Charles Hanss أن المجتمع المدني من المفاهيم الساخنة في كل العلوم الاجتماعية التي لها علاقة بالسياسة حيث ثبت عدم وجود تعريف مقبول من طرف الجميع، ولهذا يرى Charles Hanss أن أحسن تعريف مختصر هو الذي أوردته المكتبة البريطانية والذي جاء فيه أن الملاحظين يتفقون على أن المجتمع المدني يعني المشاركة الإرادية للمواطنين العاديين خالية من أي ضغط أو توجيه من طرف الدولة.[2]

استنادا لما تقدم يمكن أن نقدم التعريف الإجرائي التالي للمجتمع المدني بأنه: جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومختلف التنظيمات التطوعية التي تنشأ بمقتضى الإرادة الحرة لأعضائها قصد حماية مصالحهم والدفاع عنها، ومنها على سبيل المثال: الأحزاب السياسية والتنظيمات الثقافية والاتحادات المهنية وجماعات المصالح والجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية..

الفرع الثالث :خصائص المجتمع المدني: تتفق معظم الدراسات الأكاديمية للمجتمع المدني مع الخصائص التي قدمها "صاموئيل هنتغتون" والتي حصرها في أربعة خصائص واجبة التوفر في المجتمع المدني وهي[3]:

أ. القدرة على التكيف في مقابل الجمود: ويقصد بها القدرة على التكيف مع التطورات البيئية التي تعمل فيها، فكلما كان للمؤسسة قدرة عالية على التكيف كلما كانت أكثر

[1] المرجع السابق، ص 20.

[2] بوزيد لزهاري، "المجتمع المدني". **مجلة الوسيط**، دورية تصدرها وزارة العلاقة مع البرلمان. عدد 06 ، السداسي الثاني: 2008. ص 34.

[3] عبد السلام عبد اللاوي، "دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر: دراسة ميدانية لولايتي المسيلة وبرج بوعريريج". (رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2011) ، ص 19.

فعالية، لأن الجمود يؤدي إلى تضاؤل أهميتها وربما إلى القضاء عليها، وهناك عدة مؤشرات فرعية متمثلة في:

1. **التكيف الزمني:** ويقصد به قدرة المؤسسة على الاستقرار لفترة طويلة من الزمن.
2. **التكيف الجيلي:** ويقصد به قدرة المؤسسة على الاستمرار مع تعاقب الأجيال من الزعماء في قيادتها.
3. **التكيف الوظيفي:** ويقصد به قدرة المؤسسة على إجراء تعديلات في أنشطتها مع الظروف المستجدة.

ب. الاستقلال في مقابل الخضوع والتبعية: أي ألا تكون مؤسسات المجتمع المدني خاضعة أو تابعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد، بحيث يسهل السيطرة عليها وفق ما يتماشى مع رؤية وأهداف المسيطر، ويمكن تحديد استقلالية المجتمع المدني عن الدولة من خلال المؤشرات التالية:

1. **الاستقلال المالي لمؤسسات المجتمع المدني:** وهذا من خلال مصادر التمويل، هل هو تمويل خارجي تمنحه الدولة أو بعض الجهات الخارجية، أم هو تمويل ذاتي من خلال مساهمات الأعضاء أو التبرعات أو عوائد نشاطاتها الخدماتية والإنتاجية؟
2. **الاستقلال الإداري والتنظيمي:** أي مدى استقلاليتها في إدارة شؤونها الداخلية، وقوانينها الداخلية بعيدا عن تدخل الدولة.

ج. التعقد في مقابل الضعف التنظيمي: يقصد به تعدد المستويات الرأسية والأفقية داخل المؤسسة، بمعنى تعدد هيئاتها التنظيمية من ناحية، ووجود مستويات تراتبية داخلها، وانتشارها داخل المجتمع الذي تمارس فيه نشاطاتها من ناحية أخرى.

د. التجانس في مقابل الانقسام: ويقصد به عدم وجود صراعات داخل المؤسسة، الأمر الذي يؤثر بطبيعة الحال على ممارستها ونشاطها، فكلما كانت الانقسامات والصراعات داخل المؤسسات المدنية تتعلق بطبيعة نشاطها وممارستها وتحل بطريقة سلمية، كلما ازداد تطور المؤسسة، إذ يعتبر هذا المقياس دليل على صحة المؤسسة، وكلما كانت الصراعات تقوم على أسباب شخصية وكانت طريقة الحل عنيفة، كلما دل ذلك على تخلف المؤسسة.[1]

[11] المرجع السابق. ص 20.

المبحث الثالث: النظريات المفسرة لمكانة المجتمع المدني ضمن مقاربة الحكم الراشد:

يقوم الحكم الراشد على ثلاث فواعل أساسية، وهي: الدولة – القطاع الخاص – المجتمع المدني، ويجب أن تتعاون هذه الفواعل فيما بينها وفق معايير الحكم الراشد، وسنتطرق في هذا المبحث إلى توضيح دور المجتمع المدني في إطار الحكم الراشد وإلى بعض النظريات الفكرية التي تناولت هذا الجانب.

يقول برنامج الأمم المتحدة UNDP إن إدارة المجتمعات من خلال "الحكم" تنطلق في ثلاث اتجاهات، أولها السياسي وهو ما تعلق بذات السلطة السياسية من حيث شرعيتها، وثانيها التقني الذي يدور العمل فيه حول عمل الإدارة العامة وحول مدى كفاءتها وفاعليتها. أما الثالث فهو الاقتصادي – الاجتماعي ويقصد به كل ما تعلق بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى حيوته واستقلاله عن الدولة من جهة، وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرها على المواطنين، وطبيعة علاقاتها الخارجية من جهة أخرى.

وفي الواقع أن تأثير هذه المحددات الثلاثة يأتي متكاملا ومترابطا لإنتاج الحكم الصالح الرشيد، إذ لا يمكن عزل أحدها عن الأخر.. كما أنه يجب عدم تمكين الدولة من الهيمنة على المجتمع المدني وتغيب دوره الرقابي.. ولابد أيضا من المشاركة والشفافية.[1]

ووضع كل من برت روكمان وجول ارباخ أربعة معايير لتقييم جودة وفعالية الحكم وهي:

أولا: مدى قدرة الحكومة على الإلمام بالمعلومات اللازمة.

ثانيا: درجة انعكاس ذلك على ما تتخذه من قرارات.

ثالثا: طبيعة العلاقة بين الحكومة ومؤسساتها من جانب وجماعات المصالح والقوى المجتمعية من جانب آخر.

رابعا: مدى تمكن الحكومة من تنفيذ قراراتها بفعالية.

فالمجتمع المدني هنا يتجلى من خلال القيام بدوره مع الحكومة كشريك، خاصة إذا كانت العلاقة تكاملية ومرنة بينه وبين الحكومة.

كما وضع البنك الدولي استراتيجية ذات اتجاهين لتحديد كفاءة وفعالية الدولة وتمثلت بما يلي:

[1] أمين عواد المشاقبة و المعتصم بالله داود علوي. الإصلاح السياسي والحكم الرشيد. مرجع سابق، ص 55

الاتجاه الأول: عملية التوفيق بين دور الدولة وقدراتها، أي أن عليها تحديد مجالات تدخلها المختلفة طبقا لحدود قدرتها الفعلية ولا تتعدى ذلك لتتحمل أكثر من قدرتها الفعلية.

الاتجاه الثاني: تنشيط عمل وأداء المؤسسات العامة وبث الحيوية فيها، إلغاء الترهل الإداري، ومكافحة الفساد وتعزيز المشاركة وآليات اتخاذ القرار وتوسيع الصلاحيات باتجاه اللامركزية في تلك المؤسسات.[1]

وقد اقترح صندوق النقد الدولي « قيما جديدة كالشفافية التي تعطي المؤسسات غير الحكومية والمواطنين قدرة أعلى على معرفة طرائق استخدام المال العام، وتم اعتماد مفهوم الحكم الصالح أو الحوكمة الصالحة للإشارة إلى جملة الإجراءات التي تحول دون استخدام السلطة ».[2]

تُركّز مقاربة الحوكمة على إبراز دور الجماعات السكانية والاجتماعية في تطوير السياسات المنظمة للحياة العامة وهذا في إطار التفاعل بين المؤسسات الثلاث الأساسية في المجتمع الحديث ونقصد بها "مؤسسات الدولة" و"السوق" و"المجتمع المدني".[3]

فالحوكمة تمثل «الممارسات الرامية إلى توظيف السلطة السياسية والقدرات المجتمعية لتطوير السياسات العامة للدولة لمواجهة التحديات وحل المشكلات وتحقيق المصلحة العامة»[4]، كما تسمح الحوكمة الصالحة أو الرشيدة بتوفير مقاربة معرفية لتقريب الأسس المعيارية للشعوب العربية والإسلامية بالعمل السياسي باعتبارها – أي الحوكمة– تركز على قواعد العمل السياسي أي أنها تركز على المضمون أولا قبل الشكل دون إهمال للبنى والتقاليد السياسية.[5]

أي أن مقاربة الحوكمة تؤكد على "البعد المعياري" في إدارة الحياة العامة وتطوير السياسات المنظمة لحياة المجتمع، هذا البعد المعياري والمتمثل في مجمل القيم مثل (المساواة–المشاركة– الشفافية..) إنما هي في الحقيقة هي قيم تتوافق مع الطبيعة الإنسانية المشتركة لكل الشعوب الإسلامية منها والغربية على حد سواء.

لقد أصبح المجتمع المدني ملازما للدولة العصرية وشريكا لها، ونظرا لكون المجتمع المدني يضم جهات فاعلة متنوعة مثل الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية و الجمعيات

[1] المرجع السابق. ص 57

[2] صافي لؤي، الرشد السياسي وأسسه المعيارية. مرجع سابق، ص 22

[3] المرجع السابق، ص 21

[4] المرجع السابق، ص 24

[5] المرجع السابق، ص 22

والرابطات والنقابات والأحزاب والأندية والتعاونيات أي كل ما هو غير حكومي.. ومن هنا تبدو أهميته كفاعل رئيسي في مسار التنمية والمشاركة السياسية..

ويساهم الحكم الراشد في التنمية من خلال عمل منظمات المجتمع المدني، وهذا بتوفير الفرص لمختلف الفئات– وخاصة الضعيفة منها باعتبارها تمثل الأغلبية – للمشاركة الفّعالة في المجتمع والاقتصاد، حيث يتم توفير المصالح الاجتماعية وتمكين الفقراء من الحصول على التعليم الأساسي والخدمات الصحية والتوزيع العادل للأراضي والوسائل الإنتاجية وتسهيل الحصول على القروض.. ويظهر دور المجتمع المدني هنا في توفير فضاءات عمل وأعمال خيرية ومساهمات من شأنها أن تشجع على التنمية وتحقيق سياسات القضاء على الفقر وكذا فضاءات للأمن الاجتماعي لحماية الفئات المقصاة من السوق كما يساهم في توعية الناس في استعمال الموارد البيئية بطريقة مريحة وعقلانية.

ولهذا يرى المفكر البريطاني "جوردون وايت" في دراسته المنشورة بمجلة الديمقراطية في عام 1994بأن المجتمع المدني :«**عالم ذو علاقة وسطية بين الحكومة والعائلة**» [1]

وعلى هذا الأساس نرى أن الدول المتقدمة تولي أهمية للمجتمع المدني وتضعه بمنزلة الشريك، ففي إنجلترا مثلا قامت الحكومة البريطانية بتوقيع اتفاقات رسمية مع المؤسسات الأكاديميةلتوضّح الأدواروالتنشئ نشاطاتٍ مستمرةٍ لغايات إدامةِ التواصل، كما أرست كندا عام 1999 قاعدة جديدة للمشاركة الفعَّالةِ مع المؤسساتِ التطوعية لخدمة الكنديين.[2]

ومن جهة أخرى فإن مؤسسات المجتمع المدني تمثل حلقة وصل بين الشعب والحكومة، ولهذا وفي المجتمعات غير المدنية فإن السلطة تهيمن على كل شيء، وينحصر دور الشعب في الرضوخ لأوامرها، أما في المجتمع المدني فهناك المؤسسات والتنظيمات التي تتولى تحقيق التواصل، هذه المؤسسات المتمثلة في الأحزاب والنقابات و.. إنما هي تُعّو بالأساس على مطالب شعبية متنوعة، كما أنها تقوم بالإشراف على أداء السلطة، وفي تحقيق التداول على السلطة.[3]

وفيما يلي بعض أدوار المجتمع المدني ضمن مقاربة الحكم الراشد:

---

[1] زهير عبد الكريم الكايد، **الحكمانية قضايا وتطبيقات**. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية. 2003، ص 79.

[2] المرجع السابق. ص 80

[3] زهير عبد الهادي المحميد، **العمل الحزبي المنظم ودوره في تنمية المجتمعات**. الكويت: مكتب الدراسات الاستراتيجية لحركة التوافق الوطني الإسلامية. 2006. ص 36

- التأثير على السياسات العامة من خلال تعبئة جهود قطاعات من السكان وحملها على المشاركة في الشأن العام.
- مساعدة الحكومة عن طريق العمل المباشر أو التمويل أو الخبرة على أداء أفضل للخدمات العامة وتحقيق رضا المواطن.
- النضال من أجل تحقيق العدالة والمساواة أمام القانون وحماية المواطنين من تعسف السلطة وهو دور المنظمات الدفاعية.
- تربية المواطنين على ثقافة الديمقراطية من خلال إكساب أعضائها قيم الحوار وقبول الآخر والاختلاف ومساءلة القيادات والمشاركة في الانتخابات ترشيحا وانتخابا والتعبير الحر عن الاقتناع، وجلبهم إلى قلب العملية التنموية.
- الاهتمام بالفئات المهمشة في المجتمع وإدماجها .
- مواجهة الآثار السلبية للسياسات الاقتصادية المطبقة في الدولة [1].

كما أورد الأستاذ بهاء الدين محمد دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي، نذكر منها:

-نشر ثقافة حقوق الإنسان في مختلف التجمعات السكانية.

-نشر ثقافة الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب والجمعيات..

-العمل على تعزيز مبدأ الفصل بين السلطات.

-فضح الممارسات غير القانونية في الدولة.

-رقابة الانتخابات ومناقشة السياسات العامة مع المسؤولين الرسميين من أجل زيادة التشاور والشراكة بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص تطبيقا لمبدأ التشاور.[2]

ففي دول أمريكا اللاتينية وشرق أوروبا عملت اتحادات العمال على حماية الوظائف للعاملين خلال تحويل الملكية من الحكومات إلى القطاع الخاص، ومن خلال مشاركة الاتحادات العمالية وممثليها في اتخاذ القرارات الخاصة بإعادة هيكلة المشاريع التي تم تخصيصها .مثلما لعبت مؤسسات المجتمع المدنية الممثلة لأصحاب العمل دوراً هاماً في زيادة الشفافية والقدرة على التنبؤ لخدمة المستثمرين بشكلٍ واسع، كما زودت القطاع الحكومي

[1] وحيدة بورغدة. حقوق الإنسان وإشكالية العلاقة الجدلية بين الحكم الراشد والتنمية الإنسانية. مرجع سابق، ص 84

[2] محمد بهاء الدين. "دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي". المجلة الإلكترونية الحوار المتمدن-العدد: 3425 . متحصل عليه بتاريخ: 2017/04/07 من: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=267017#

والقطاع الخاص بالرأي والنصح حول الإجراءات اللازمة، وعن أثر الخصخصة وإنشاء البرامج للترويج لتنمية المشاريع الصغيرة.

يقول روبرت بوتنام في إطار دراسته لدور المجتمع المدني الإيطالي: « كانت الأقاليم التي تكفل الحقوق المدنية تتميز بشبكة كثيفة من الجمعيات المحلية وبالمشاركة النشطة في شؤون المجتمع ، وبأنماط المساواة في السياسة، وبالثقة والالتزام والقانون. أما في الأقاليم الأقل مدنية كانت المشاركة السياسية والاجتماعية منظمة رأسيا وليس أفقيا وكان الشك المتبادل والفساد يعتبران شيئا عاديا .. ومخالفة القانون شيئا متوقعا ..وفي النهاية دون استثناء كلما كان السياق الاجتماعي أكثر مدنية كانت الحكومة أفضل»[1]

بل ويذهب إلى أكثر من هذا عندما يقول أنه « ومن أجل الاستقرار السياسي، وفعالية الحكومة، وحتى من أجل التقدم الاقتصادي يمكن أن يكون رأس المال الاجتماعي(يقصد به المجتمع المدني) أكثر أهمية حتى من رأس المال المادي أو البشري.»[2]

وقد ساهم المجتمع المدني بشكل كبير في تعزيز السلام حيث كان للهيئات الإنسانية في أوضاع الحروب تاريخ طويل في مجال تقديم الإغاثة بقيادة اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

خلال الحرب العالمية الأولى، على سبيل المثال، كانت رابطة النساء الدولية للسلام والحرية عام 1915 واحدة من بين الجماعات القليلة التي ضغطت من اجل وضع نهاية للحرب، حيث حشدت أكثر من 1000 امرأة من الدول المتحاربة والمحايدة .وبصفتها أقدم حركة سلام نسائية، ظلت رابطة النساء الدولية للسلام نشطة وفعالة حتى هذا اليوم..ومنذ أواسط التسعينات، أصبحت المنظمات غير الحكومية طرفا مهما ورئيسيا في المساعدات الإنسانية، وإعادة الإعمار عقب الصراعات، والتنمية الدولية .في الواقع، وفي أواخر التسعينات، جرى صرف ما مقداره 11- 12 بليون دولار من قبل المنظمات غير الحكومية على هذه الجهود [3]

[1] روبرت بوتنام. كيف تنجح الديمقراطية (تر: إيناس عفت). القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية. 2006. ص 230.

[2] المرجع السابق، ص 232.

[3] سانام ناراجي و جودي البشرا. **المجتمع المدني**. متحصل عليه بتاريخ 2017/04/07 من الرابط:
http://www.academia.edu/10214969/Mogtama3_2

كما ركز البنك الدولي على « أن تقوم الدولة ببث الحيوية في المؤسسات العامة وتعزيز التنافسية بينها، ومحاربة الفساد من خلال ترقية التشاركية مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. »[1]

وحتى يكون للمجتمع المدني دور فعال ينبغي توفر عدة مطالب أهمها:

- حرية وحقوق الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني في التأسيس والاستقلالية المالية والإدارية والقانونية والمشاركة في وضع السياسات وبلورة الرؤى والتنفيذ والمتابعة والمراقبة والتقييم.
- بلورة آليات للتشاور مؤسسة ومنتظمة بين الحكومة والمجتمع المدني.
- بلورة مفهوم للتعاون المهني بين القطاع الأهلي والمجتمع المدني، النقابات والتعاونيات والقطاع الخاص، خاصة مع الأحزاب السياسية التي تتجه نحو تمثيل المجتمع و مؤسساته.
- تعزيز البناء الديمقراطي للقطاع الأهلي، وتطوير القدرات والبناء المؤسسي والتنظيمي.
- مناقشة المقاربات والوسائل والأساليب والاستراتيجيات للتنمية المؤسساتية.
- اعتماد القيادة الجماعية والإدارة السليمة.
- تعزيز التشبيك والتنسيق والتعاون والتشاور بين مختلف تنظيمات المجتمع المدني[2].

[1] خير الدين عبادي. المجتمع المدني والعملية السياسية في دول شمال إفريقيا، مرجع سابق، ص 103.

[2] المرجع السابق، ص 105

الفصل الثانـي

علاقة المجتمع المدنـي بالدولـة في الجزائر

المبحث الأول: خارطة المجتمع المدني في الجزائر

سنحاول في هذا المبحث الحديث عن المجتمع المدني في الجزائر كمفهوم جديد في الوقت الذي كان فيه النظام السياسي الجزائري يعرف أزمة كبيرة في المجال الاقتصادي، أضف إليها نمط التسيير المتبع في الجوانب الإدارية والاجتماعية والسياسية والمعتمد على المركزية، مما خلق جوا من الاحتقان لدى القاعدة الشعبية، فكان الحديث هنا عن عملية الانتقال والخروج من الأزمة الاقتصادية والسياسية تساهم فيه مختلف القوى الاجتماعية.[1]

أولا: الأحزاب : للعمل الحزبي في الجزائر تقاليد قديمة تعود إلى الفترة الاستعمارية ، حيث عرفت الجزائر إبان تلك الفترة تجربة تعددية حزبية في إطار ما يعرف بالحركة الوطنية، ذلك التنظيم السياسي الذي ضم في صفوفه تيارات مختلفة، وطنية، ثورية، إصلاحي إسلامي، اندماجي، ليبيرالي، شيوعي، طالبت بالحقوق المدنية والسياسية في ظل الإدارة الاستعمارية [2] وساهمت بشكل كبير في المحافظة على القضية الوطنية بمختلف أبعادها الحضارية والاجتماعية والثقافية والسياسية. وقد استمر نشاط هذه الحركة إلى غاية 1945 حيث تكاثفت جهودها وتوحدت في إطار جبهة واحدة بموجب بيان أول نوفمبر لتظفر بالاستقلال في 5 جويلية 1962.

إلا أن هذه الفترة أكدت النصوص التشريعية ودساتير الجزائر المستقلة بشكل جاد وصريح على الأحادية الحزبية ، وحظر الجمعيات ذات الطابع السياسي وتحولت بذلك الجبهة إلى حزب التحرير الوطني الذي اعتبر الحزب الوحيد ذو الشرعية القانونية والسياسية في البلاد [3].

لكن بالرغم من كل هذا لم يمنع من ظهور أحزاب سياسية مارست عملها سرا في فترة الأحادية ، كحزب جبهة القوى الاشتراكية الذي أنشأه آيت أحمد سنة 1963 ، وحركة الموحدين في 1963 وعرفت فيما بعد بحركة حماس ....

---

[1] عبد الناصر جابي. مرجع سابق. ص 54.

[2] – عبد النور ناجي، "البعد السياسي في تراث الحركة الوطنية". **مجلة التراث العربي**: السنة 27 ، العدد 107 ، تموز 2007 ، ص 23.

[3] – محي الدين بياضي، "المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية".(رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2012)، ص 76.

ونتيجة لبروز مجموعة من المتغيرات تم الانتقال من نظام الأحادية إلى نظام التعددية الحزبية بموجب دستور 1989، الذي أقر التعددية وحق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي ، واستنادا لهذا ظهر على الساحة السياسية ما يقارب 40 حزبا سياسيا وهي حاليا ثلاث تيارات مختلفة ، التيار الوطني والتيار الإسلامي والتيار العلماني [1]

ثانيا : النقابة: النقابة العمالية هي جماعة من العمال تضمهم مهنة أو أكثر ، وظيفتها الدفاع عن مصالح الأعضاء ورعايتهم من الناحية الاقتصادية[2].

وحسب القانون رقم 14/90 المؤرخ في 02 جوان 1990 المعدل والمتمم بالقانون رقم 30/91 المؤرخ في 21 ديسمبر 1991 والأمر رقم 12/96 المؤرخ في 10 جوان 1996 ، وحسب المواد 2 ، 3،5 منه فإن حق العمال الأجراء من جهة والمستخدمين من جهة أخرى الذين ينتمون إلى مهنة واحدة أو لفرع واحد أو قطاع النشاط الواحد أن يكونوا منظمات نقابية للدفاع عن مصالحهم المادية والمعنوية ، وأن ينخرطوا انخراطا حرا وإراديا شريطة أن يمتثلوا للتشريع المعمول به والقوانين الأساسية لهذه المنظمات النقابية[3].

إن العمل النقابي في الجزائر ليس وليد فترة التسعينيات أو مرحلة ما بعد الاستقلال ، وإنما يعود إلى الفترة الاستعمارية ، بحيث خاضت الطبقة الشغيلة تجربتها النضالية في إطار النقابات التابعة للأحزاب اليسارية الفرنسية، ومع صعود المقاومة التحررية أسس العمال الجزائريين منظمة نقابية مستقلة سنة 1956 عرف بالاتحاد العام للعمال الجزائريين برئاسة عيسات ادير ، وكان هدفه إعطاء نفس جديد للثورة ، وتدعيم لصفوفها بواسطة جمع شمل الطبقة العاملة الجزائرية من أجل تحرير الجزائر[4].

وقد استمرت هذه الحركة النقابية حتى مرحلة ما بعد الاستقلال ، خاصة في ظل جل الدساتير الجزائرية بأحقية ممارسة العمل النقابي ، وقد ارتبطت في البدايات الأولى للاستقلال

---

[1] – المرجع السابق، ص 77 .

[2] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 06/12 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المحدد لشروط وكيفية تأسيس الجمعيات وتنظيمها وسيرها ومجال تطبيقها ، **الجريدة الرسمية**، عدد 02، 15 جانفي 2012، ص 38- 39.

[3] – المرجع نفسه، ص 41.

[4] – كمال القريشي، **تقرير وطني عن الاتحاد العام للعمال الجزائريين**. ص 2. متحصل عليه بتاريخ 2017/02/10 من الرابط: https://goo.gl/B5VBNv .

بالحزب الواحد، وبالتالي انضوائه تحت لواء حزب جبهة التحرير الوطني الذي يخضع بدوره للسلطة ،فالحركة العمالية بعد الاستقلال ممثلة في الاتحاد العام للعمال الجزائريين التي يمكن أن يعتمد عليها في تجنيد اليد العاملة للنهوض بالتنمية.[1]

ومع إقرار التعددية فإن دستور 1989 حرر الحركة النقابية من أي وصاية سياسية أو سيطرة حزبية، ثم جاء قانون جوان 1990 الخاص بكيفيات ممارسة الحق النقابي.

وعليه ففي ظل هذه المنظومة القانونية الجديدة ظهرت العديد من التنظيمات النقابية والتي بلغ عددها 47 منظمة تهدف إلى تحقيق مصالح أعضائها ومن بينها مثلا نجد نقابة عمال قطاع التربية ، والأطباء ، وأساتذة التعليم العالي ، والمهندسون، ونقابة الوظيف العمومي ....[2]

ثالثا : الجمعيات: فالجمعية هي اتفاقية قانونية بين مجموعة أشخاص طبيعيين أو معنويين، يجتمعون في إطارها لغرض غير مربح، بتسخير معارفهم ووسائلهم لترقية الأنشطة ذات الطابع المهني أو الاجتماعي أو العلمي، الديني، التربوي، الثقافي، أو الرياضي.

وحسب المادة 02 من القانون رقم 06/12 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالجمعيات ، يعرف الجمعية بـ "تعتبر الجمعية تجمع أشخاص طبيعيين أو معنويين على أساس تعاقدي لمدة محددة أو غير محددة، ويشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعا لغرض غير مربح من أجل ترقية الأنشطة وتشجيعها، لا سيما في المجال المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والبيئي والخيري والإنساني."

يعود العمل الجمعوي في الجزائر بجذوره إلى الفترة الاستعمارية سنة 1912 أين تم إنشاء أول جمعية رياضية للسكان الأهالي في مدينة معسكر ومع اندلاع حرب التحرير أخذ تكوين الجمعيات بعدا آخر، حيث شجعت جبهة التحرير مختلف شرائح المجتمع على إنشاء الجمعيات مثل جمعية الطلبة المسلمين الجزائريين، جمعية التجار والحرفي[3].

---

[1] – نعيم بومقور، "الحركة النقابية في الجزائر وسياستها المطلبية: الأجر نموذجا"، **مجلة إضافات**: العدد 1، شتاء 2008، ص 28 .

[2] – محي الدين بياضي، مرجع سابق، ص ص 80 – 82.

[3] – العياشي عنصر ، "المجتمع المدني المفهوم والواقع : الجزائر انموذجا". **مؤتمر** "المشروع القومي والمجتمع المدني" (قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق، 2000)، ص 10.متحصل عليه بتاريخ: 2016/11/21 من الرابط:
/http://www.transparency.org.kw.au-ti.org/ar/index.php/books/citizenship/369

وقد استمرت عملية تأسيس الجمعيات في الجزائر بعد الاستقلال حيث نص دستور 1963 في مادته 19 على ضمان الدولة حرية تكوين الجمعيات. ليأتي دستور 1989 والذي أقر التعددية السياسية، وهذا في المادة 40 منه التي نصت على "حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية، والوحدة الوطنية، والسلامة الترابية، واستقلال البلاد وسيادة الشعب.[1]"

ومع صدور دستور 1996 تم التأكيد مرة أخرى على أن حرية العبير وإنشاء الجمعيات مضمونة للمواطن وهذا حسب المادة 41 ، وحسب المادة 43 " الدولة تشجع ازدهار الحركة الجمعوية [2]"

رابعا : الزوايا والطرق الصوفية: لقد احتلت الطرق الصوفية في الجزائر مكانة هامة إذ كان لها الدور الفاعل في معظم الأحداث وكان للفكر الصوفي الطرقي تأثيرا كبيرا على الحياة الاجتماعية والثقافية وحتى السياسية فلقد بلغ عدد الطرق حوالي ثلاثين طريقة صوفية وهي لا تزال من أهم مراكز الطرق الصوفية في العالم وأكثرها انتشارا ونذكر منها الطريقة الرحمانية ، والطريقة التجانية ، والطريقة القادرية .....

بدأ التصوف في الجزائر تصوفا نظريا ، ثم تحول في القرن العاشر هجري واتجه إلى الناحية العملية وأصبح يطلق عليه تصوف الزوايا، وكان لأول مرة في بلاد القبائل بجاية وكانت مركز إشعاع طرقي صوفي لعدة قرون وانطلق منها كبار رجال التصوف نذكر منهم أبو زكريا الزواوي والشيخ أبي مدين الذي انتقل في ما بعد إلى تلمسان، وقد شاع التصوف في الجزائر بفضل مدرسة عبد الرحمان الثعالبي و محمد بن يوسف السنوسي وغيرهم [3]...

وأقدم زاوية تأسست في الجزائر هي زاوية الشيخ سعادة بالقرب من طولقة في القرن 6 هـ ثم انتشرت عبر أنحاء البلاد [4].

[1] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، دستور 1989 ، المادة 40 .

[2] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، دستور 1996 ، المادة 34 .

[3] – أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج4، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981،ص 465.

[4] – أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج2 ،الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981،ص 272.

كانت الزوايا بمثابة مراكز إسناد للثورة التحريرية تمدها بالرجال والسلاح والمال وأنقذت الزوايا الفقراء والمحتاجين من أبناء الأمة ومنعتهم من الارتماء في أحضان المبشرين الذين أرادوا استغلال وضعهم الاجتماعي المزري وقامت بإطعامهم ، وجعلت التعليم مجانا للكبار والصغار، للفقراء والأغنياء ونمت روح المحبة والتعاون بين أبناء الأمة وحافظت على القرآن الكريم واللغة العربية والتربية الإسلامية، وحصنت النفس على التمسك بالدين الحنيف.[1]

[1] – طيب جاب الله، دور الطرق الصوفية والزوايا في المجتمع الجزائري، متحصل عليه بتاريخ 2016/12/12 من الرابط:
https://goo.gl/qGOsMR

المبحث الثاني: مجالات تأثير المجتمع المدني في الجزائر

تتعدد المجالات والجوانب التي ينشط فيها المجتمع المدني، حيث يساهم في رفع مستوى معيشة الأفراد وفي الجانب الصحي والتعليمي، وفي تقديم الخدمات العديدة لأفراد المجتمع في مواقعهم المختلفة سواء في المدينة أو الأرياف أو في المناطق النائية، كما يساهم المجتمع المدني في تحقيق التنمية الشمولية للمجتمع وإدامة تلك التنمية لرفع مستوى معيشة الأفراد، وتقليص حدة الفقر وتحسين مستوى الرفاء الاجتماعي والصحي والتعليمي .. وسنحاول في هذا المبحث التطرق لبعض هذه النشاطات على سبيل المثال لا الحصر:

أولا: على المستوى الاجتماعي والديني:

المشاركة والانضمام إلى مؤسسات المجتمع المدني بمختلف أطيافها يساهم في زيادة ربط القاعدة الاجتماعية وفي خلق الانسجام والتناغم الاجتماعي من خلال نشاطات ولقاءات مشتركة؛ فالاتحادات الرياضية وعند تنظيمها لدورات وبطولات رياضية بين الأحياء أو بين الفرق مثلا، فإنها وبشكل مباشر وغير مباشر تكون نتيجتُها التعارف وتبادل المنافع والخبرات بين هذه الفرق والأندية.. وينطبق هذا المثال على جميع أنواع النشاطات الأخرى الدينية والثقافية..

وفي الجانب الصحي والرعائي تتواجد بعض مؤسسات المجتمع المدني، ويُعتبر الهلال الأحمر الجزائري من أبرزها، حيث يقوم بعمليات الإغاثة في المناطق المنكوبة كما حدث في فيضانات غرداية سنة 2008 وفيضانات تندوف في أواخر شهر أكتوبر 2015، هذا بالإضافة إلى عدة خدمات وهي تشمل الوقاية من الأمراض وتعزيز الصحة وتجنيد المانحين للدم، وتوزيع الغذاء، والمساعدة الاجتماعية..[1]

وإن كان في الحقيقة يُعتبر العمل التضامني والتكافل من القيم الأصيلة في المجتمع الجزائري، حيث تعرف في بعض المناطق بـ "التويزة" أو "الوزيعة" وعلى هذا الأساس فنشاط وحركة أي تنظيم في هذا الإطار إنما ينبع من الموروث الديني والاجتماعي للمنطقة.

والملاحظ أيضا في حال بعض الجمعيات في الجزائر أنها تمارس أكثر من نشاط غير الذي حددته وسطرته أثناء إنشائها، « في هذا الإطار نقدم مثالا حول جمعية رعاية وترقية

[1] الهلال الأحمر الجزائري على الرابط: http://www.ifrc.org/ar/news-and-media/news-stories/middle-east-and-north-africa/algeria/

الشباب التي بدأت عملها كجمعية تهتم بتشغيل الشباب، وتوجيه الشباب العاطل أو الذي لا يستطيع مواصلة الحياة التعليمية في المؤسسات التربوية، لكن باحتكاكها بهذه الفئة، استطاعت أن تتحسس مشاكل اخطر يعاني منها الشباب مثل المخدرات أو الهروب من الأسرة، لهذا غيرت مجال اهتمامها لحماية الشباب من هذه المخاطر مثل العمل على إنشاء مركز صحي للوقاية من المخدرات.»[1]

وفي بعض المناطق تكون التنظيمات الأهلية القديمة هي السائدة، ففي الجنوب الجزائري ومنطقة القبائل والأوراس تمثل الزوايا الدينية المؤثر الكبير والفاعل في إطار المجتمع المدني مقارنة بالجمعيات الحديثة كالجمعيات الرياضية والشبانية والثقافية[2]، وتقوم الزوايا إضافة إلى العبادات بتوجيه المجتمع وتغيير أفكاره نحو التفكير السليم ونحو المنهج الوسطي للإسلام، مما يساهم في تحقيق الاستقرار للبلاد، كما تلعب الزوايا هنا دورا كبيرا جدا في فض النزاعات وتذويب الولاءات العصبوية والطائفية، كما نجد في منطقة القبائل خاصة ما يعرف بـ "تاجماعت" أو "تجماعت" وهو عبارة عن مجلس أعيان أو حكماء يقوم بمهام عديدة ومنها فض النزاعات والخلافات بين أهالي القرى وتنظيم حياتهم الاجتماعية، وقد تطور هذا النظام في السنوات الأخيرة واتخذ طابعاً جمعياً رسمياً يساعد السلطات على تنمية قرى المنطقة، بعد أن كان مجرد تنظيم عفوي[3].

ثانيا: في الجانب الاقتصادي: وسنتحدث على الجانب "النقابي" كمثال قوي وبارز على تأثير المجتمع المدني:

في بداية الستينيات وفي عالم الشغل عرفت الجزائر ظهور الكثير من الحركات الاحتجاجية عُرفت بالإضرابات العمالية.. مركزة مطالبها حول تحسين ظروف العمل المباشرة داخل مكان العمل، وقد كانت الحركات الاحتجاجية تتوسع وتنتشر في كل مرحلة؛ حيث مسّت أكثر من قطاع وأحيانا يستمر الإضراب لفترة طويلة بعد أن كان أياما قليلة أو ليوم فقط، بالإضافة إلى بروز الأداة التفاوضية في شكل النقابات.

---

[1] مشري مرسي. "المجتمع المدني في الجزائر: دراسة في آلية تفعيله". **الملتقى الوطني** "التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات". جامعة حسيبة بن بوعلي، كلية العلوم القانونية والإدارية، 16-17 ديسمبر 2008. ص 14

[2] فاطمة بن يحي و عمر طعام. "واقع الحركة الجمعوية في المجتمع الجزائري". **مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية** –جامعة الشهيد حمة لخضر –الوادي العدد 11 ، جوان 2015. ص 208

[3] مُحَمَّد حسين ،«تاجماعت» نظام قضائي عشائري يدير شؤون القبائل الجزائرية. متحصل عليه بتاريخ 2017/04/10 من الرابط: http://www.alittihad.ae/details.php?id=59501&y=2011

كما تلعب اتحادات العمال في توجيه الاقتصاد بما يخدم مصلحة البلاد والمجتمع ككل، كالتوجه نحو الخصخصة مع ضرورة حماية الطبقات الضعيفة من خلال السعي إلى التأثير على صناع السياسة العامة للدولة كي يسنوا قوانين تحمي الطبقات الهشة ضمانا للعدالة الاجتماعية والاقتصادية، ورغم بروز عدة تنظيمات بعد المصادقة على دستور 1989 وصدور القوانين المنظمة لممارسة الحق النقابي، إلا أن الملاحظ أن "الاتحاد العام للعمال الجزائريين" [*] بقي محافظا على احتكاره للعمل والنضال النقابي كما أن الجانب السياسي في الاتحاد بقي مسيطرا على الأوضاع حيث تم انخراطه في اللجنة الوطنية للدفاع عن الجمهورية، إضافة إلى مشاركته في ندوات الوفاق الوطني، في المقابل سعى جاهدا لتخفيف آثار الاتفاقات مع صندوق النقد الدولي و ما نتج عنها من تسريح للعمال.. «ولعل أبرز النقابات بعده هي نقابات التربية والتعليم العالي تليها النقابة المستقلة للوظيف العمومي snapap ولعل ما يميز هذه النقابات التي تنعت بالمستقلة هو ابتعادها عن النشاط السياسي وتركيزها على النواحي المطلبية كما أنها في السنوات الأخيرة نحت نحو المطالب النوعية كالحرية النقابية والتمثيل النقابي إضافة إلى المطالب الاقتصادية.»[1]

وفي 1990 تم المصادقة على قوانين تسمح بالتعددية النقابية لرب العمل الجزائري فظهرت "الكونفدرالية الوطنية لأرباب العمل الجزائريين" CNPA، و"الكونفدرالية العامة للمتعاملين الاقتصاديين الجزائريين" CGOEA والتي بلغ سنة 1997 عدد تمثيلها للمؤسسات الصناعية 2371 مؤسسة صناعية..إلا أنها بشكل عام لم تطّور من رؤيتها.[2]

ثالثا: في الجانب السياسي: يمثل المجتمع المدني المؤسسة الوسيطة، والتي تمثل صوتا لكل قطاعات المجتمع ومن ثم تعمل على تلبية وحقيق رغبات ومتطلبات كل فئة من خلال إسماع صوتها ومن خلال ممثليها المتواجدين في مراكز صنع القرار.

---

[*] الاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA):هي نقابة عمالية في الجزائر أسست في 24 فيفري 1956 إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر بهدف حشد العمالة الجزائرية ضد مصالح فرنسا الاستعمارية والرأسمالية، فحظرتها السلطات الفرنسية بعد تأسيسها بفترة وجيزة (في ماي من نفس العام)، واستمرت في العمل بعد الاستقلال كأداة سياسية للدولة الجزائرية ممثلة بجبهة التحرير الوطني الحاكمة كالمنظمة العمالية الجزائرية الوحيدة حتى اعتماد الجزائر دستورا يسمح بقدر من حرية التعبير والتجمع في تسعينات القرن الماضي.

[1] نعيم بن مُحَّد. الحركة النقابية في الجزائر واقع وآفاق. متحصل عليه بتاريخ 2017/04/09 من الرابط:
http://www.hoggar.org/index.php?option=com_content&view=article&id=796:------&catid=130:benmohammed-naim&Itemid=36

[2] عبد الناصر جابي. "العلاقات بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر: الواقع والآفاق". **مجلة الوسيط**، دورية تصدرها وزارة العلاقة مع البرلمان. عدد 06 ، السداسي الثاني: 2008. ص 70.

كما يعد المجتمع المدني بمثابة البنية التحتية للديمقراطية التي تساهم في تعزيز الديمقراطية وتوفير الشروط اللازمة لتعميق الممارسة الديمقراطية وتأكيد قيمها الأساسية، وهذا ما تقوم به منظماته من دور ووظائف في المجتمع، خاصة إذا كانت تنظيمات المجتمع المدني من نقابات وأحزاب...الخ. تمارس في حياتها الداخلية السلوك الديمقراطي ومن ثّم تنقله إلى المنتسبين إليها وحتى لغيرهم ممن يتابعون نشاطاتها، كما أن التنظيمات القوية والمؤثرة لديها مجال واسع كي تساهم في التأثير السياسي وهذا في إطار تدعيم الحكم الراشد في البلاد، من خلال التعبير عن الرأي ونقل احتياجات المواطنين وتطلعاتهم إلى صانعي القرار[1] ، كما لديها القدرة على محاسبة ومساءلة المسؤولين في أجهزة الحكم وهذا عبر القنوات الرسمية وكما ينص عليها المشرع الجزائري.

هذا دون أن ننسى مسألة اقتراح مشروع قانون بما يخدم المصلحة العليا للبلاد خاصة إذا كان الحزب لديه ثقله في المجلس بما يمكّنه من تمرير القوانين التي يقترحها.

وفي إطار وظيفة تجميع المصالح تسعى مؤسسات المجتمع المدني إلى «بلورة مواقف جماعية من القضايا والتحديات التي تواجه أعضاءها وتمكنهم من التحرك لحل مشاكلهم وضمان مصالحهم على أساس هذه المواقف الجماعية وتمارس هذه الوظيفة بشكل أساسي من خلال النقابات العمالية والمهنية والغرف التجارية والصناعية وجماعات رجال الأعمال والمنظمات الدفاعية.»[2]

ويمكننا أن نوجز أهم تأثيرات المجتمع المدني في النقاط التالية:

- تعبئة الطاقات لخدمة الصالح العام وتحقيق السلم والمصالحة.
- المساهمة الفعالة في تحقيق التنمية والتقدم.
- المساءلة ومكافحة الفساد وترسيخ الثقافة الديموقراطية، والتربية على المواطنة.
- تحقيق الاندماج والتعاون بين أفراد تجمعهم الرغبة المشتركة في خدمة المجتمع.
- حماية البيئة الطبيعية من مظاهر التلوث، وحماية البيئة الاجتماعية من مخاطر الانحراف والآفات.

---

[1] التجاني قريدة. "دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد – حالة الجزائر". (رسالة ماستر، قسم العلوم السياسية. كلية الحقوق. جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، 2016). ص50.

[2] عبد الغفار شكر. "أثر السلطوية على المجتمع المدني". **مجلة الحوار المتمدن الإلكترونية**-العدد: 1023 – 2004، متحصل عليه بتاريخ 2017/04/08 من الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=26817

- بناء القدرات(النخب) وتنميتها وتعبئتها للمشاركة في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[1].

هاته هي أهم الأدوار المنوطة بالمجتمع المدني، علما أن المادة 9 من الدستور الجزائري قد نصّت على جملة من المهام التي يساهم بها المجتمع المدني في عملية البناء والتنمية وفي دعم الدولة، حيث تقول المادة 9:

« يختار الشّعب لنفسه مؤسّسات غايتها ما يأتي :

– المحافظة على السيادة والاستقلال الوطنيين ودعمهما.

– المحافظة على الهوّية والوحدة الوطنيتين ودعمهما.

– حماية الحرّيات الأساسّية للمواطنين والازدهار الاجتماعّي والثّقافّي للأّمة.

–القضاء على التفاوت الجهوي في مجال التنمية.

– تشجيع بناء اقتصاد متنوع يثمن قدرات البلد كلها، الطبيعية والبشرية والعلمية.

– حماية الاقتصاد الوطنّي من أّي شكل من أشكال التّلاعب، أو الاختلاس..[2]»

يبقى أن نقول في ختام هذا المبحث أن المشكلة الأساسية المتعلقة بالمجتمع المدني في الجزائر وفي الوطن العربي عموما هي عدم فاعليته وفقدانه الاستقلالية في مواجهة الدولة، ذلك أن الدولة لا تزال مترددة من تقريب هذه التنظيمات إليها وإشراكها معها في الحكم، [3] هذا إضافة إلى صعوبات أخرى تعاني منها مثل أزمة التمويل الداخلي والقيود المفروضة على التمويل الخارجي، وكذا غياب قنوات وإجراءات معروفة بهدف الحصول على مقرات دائمة للجمعيات.[4]

[1] للتوسع أكثر ينظر: بوحنية قوي. "دور حركات المجتمع المدني في تعزيز الحكم الراشد". **الملتقى الوطني**: "التحولات السياسية إشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات". يومي 16 و 17 ديسمبر 2008. كلية العلوم القانونية والإدارة جامعة حسين بن بوعلي – الشلف.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 16 – 01 يتضمن التعديل الدستوري، العدد 14، 7 مارس 2016، ص 7

[3] محمد زاهي المغيربي. "المجتمع المدني والدولة دلالات المفهوم وإشكاليات العلاقة". متحصل عليه بتاريخ 2017/04/08 من الرابط: http://www.ousycs.com/main/index.php/2013-08-28-09-02-55/90-2013-09-17-%E2%80%8E%E2%80%8E13-12-31%E2%80%8E

[4] نور الدين حاروش. "تطوير علاقة البرلمان بالمجتمع المدني". متحصل عليها بتاريخ 2017/04/10 من الرابط: https://goo.gl/VPpAaM

وفي ما يلي أمثلة على الجمعيات المتواجدة بالقطر الجزائري:

اسم الجمعية	التصنيف	المقر	طبيعة النشاط
جمعية الدريعات السياحية	ثقافية	المسيلة	ترميم المواقع السياحية بالمنطقة
مركز تواصل للتطوير الذاتي		عنابة	التنمية البشرية–بناء جسور التواصل..
جمعية الستار الثقافية للمسرح والتلفزيون والسينما		جيجل	الاهتمام بالثقافة وإنتاج وتقديم عروض مسرحية وتصوير أعمال تلفزيونية و سينمائية
جمعية المناهل الثقافية		قمار الوادي	رفع المستوى الثقافي–غرس ثقافة العمل التطوعي–المحافظة على المحيط..
جمعية الإرشاد والإصلاح		الجزائر	ترقية المواطن، تقديم خدمات ومشاريع خيرية لمختلف الفئات، تطوير النشاط الثقافي..
جمعية التيجان الثقافية		الوادي	محاضرات ودروس إحياء المناسبات الدينية والوطنية، الاهتمام بشؤون المرأة والطفل ..
جمعية أهل الخير	خيرية	قسنطينة	مساعدة العائلات المعوزة والأرامل والأيتام..
جمعية كافل اليتيم		سطيف	التكفل بالأرامل والأيتام
الفدرالية الجزائرية لجمعيات مرضى السكري		الجزائر	التنسيق مع مختلف جمعيات مرضى السكري..
الهلال الأحمر الجزائري		الجزائر	ذات نشاط إنساني إغاثي..
جمعية الجود الإنسانية والاجتماعية		الوادي	مساعدة المعوزين–إعانة الشباب على الزواج..
سنابل الرحمة الاجتماعية		غرداية	رعاية الأيتام وأمهاتهم وتعليمهم..
جمعية دار التضامن والإحسان	دينية	قسنطينة	دور ديني واجتماعي بمساعدة المعوزين والأيتام..
جمعية العلماء المسلمين الجزائريين		الجزائر	إحياء المناسبات الدينية–ملتقيات علمية–..

المصدر: من إعداد الباحثين

المبحث الثالث : تقييم فعالية المجتمع المدني في الجزائر :

التجربة الجزائرية تعد رائدة في الوطن العربي رغم كل نواقصها ومساوئها، فالعدد الكبير من الأحزاب ، والجمعيات والرابطات والاتحادات النشطة في مختلف حقول الحياة لا يضاهيه عدد في أي بلد عربي آخر، ولا يتوقف الأمر عند الحد الهائل من التنظيمات بل أن درجة الحرية التي تتمتع بها في نشاطها لا نلمسها في أي مكان آخر ، وتكفي الإشارة بأن الجزائر تعتبر من الدول العربية التي عرفت انتخابات تشريعية تعددية حقيقية تشارك فيه كل الحساسيات السياسية من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين ومختلف الأيدولوجيات والمرجعيات والتوجهات (العلمانية والإسلامية) .

وقد عملت العديد من الجمعيات والمنظمات الوطنية على **التكيف** وعلى تكييف نشاطها ووظائفها وفق الظروف والمشاكل المتواجدة في الحياة العامة، حيث نجد أن بعض الجمعيات عملت على إدخال تعديلات على وظائفها تكيفا مع مستجدات ومتطلبات البيئة، ومنها التي تمارس عدة نشاطات مختلفة.

كما أن خصوصية بعض المجتمعات الجزائرية كالقبائل والتوارق.. جعل تنظيمات المجتمع المدني فيها **معقدة** سواء من حيث البنى أو من حيث **الوظيفة** والأداء.[1]

لكننا إن أردنا تقييم هذه التجربة في سياق إمكاناتها الموضوعية وطموحاتها فإننا سنجد صورة أقل إشراقا بكثير، ويمكننا تلخيص الخطوط العامة لهذه الصورة على النحو التالي:

-انخراط الأحزاب السياسية في لعبة البحث عن مواقع في هياكل السلطة تحقيقا لمكاسب سريعة، بدلا من أداء دورها كتنظيمات لنشر ثقافة سياسية حديثة والعمل على أداء دورها كمصدر للقوة المضادة للسلطة القائمة تحرس على احترام قوانين الممارسة الديمقراطية وصيانتها من تعسف النظام[2].

-ضعف الجمعيات: بالرغم من الارتفاع الهائل في عدد الجمعيات النشطة في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية.. فإنها لا تزال نخبوية في طبيعتها لا تستقطب سوى الأقلية من المجتمع ويبقى تأثيرها ضعيفا إلى أبعد الحدود وذلك بسبب عوامل

[1] مرسي مشري. "المجتمع المدني في الجزائر: دراسة في آلية تفعيله". مرجع سابق، ص 14.

[2] العياشي عنصر، "المجتمع المدني المفهوم والواقع: الجزائر انموذجا". مرجع سابق، ص ص 16 – 17.

عدة، ولقد تميزت الحركة الجمعوية في مختلف الفترات بفقدان استقلاليتها وموقعها كقوة مضادة تسمح بتحقيق توازن نسبي في مواجهة النزعة السلطوية للدولة الوطنية، ويشكل موضوع تمويل الحركة الجمعوية مصدر وتوتر وصراع مستمر سواء بين الجمعيات ذاتها أو بين هذه الأخيرة والسلطة، وتعتبر عملية التمويل كعلاقة بين الدولة والجمعيات عن :

1- اعتماد الدولة على عملية التمويل لبسط نفوذها على اتجاهات ونشاطات الجمعيات واستعمالها كأدوات لتحقيق أهداف وسياسات النظام القائم.

2- درجة استقلالية الجمعيات فهي مؤشر على دمقرطة المجتمع المدني وتحرره من السيطرة المباشرة للدولة، وتشير بعض المعلومات المتوفرة لدينا حول عينة من الجمعيات في مدينة وهران (ثاني أكبر المدن في الجزائر) أن 95 % من الجمعيات تحصل على مساعدات مالية وتشكل الدولة أكبر مانح من إجمالي المساعدات 80 %، مما يشير إلى قوة التأثير الممارس من قبل السلطة وتذهب مساعدات الدولة بشكل خاص نحو الجمعيات النشطة في المجالين الاجتماعي والثقافي .

إذن فالحركات الاجتماعية في الجزائر تنظيمات نخبوية تستقطب أعضاءها من الشرائح الوسطى بالأساس، المثقفون، الموظفون، الطلبة.. وبصرف النظر عن المواقف التي قد تتخذها من السلطة سواء كانت بالرفض والاحتجاج أو القبول والخضوع، فإنها تقع باستمرار ضمن الحيز الذي تسيطر عليه الدولة والسلطة القائمة. نفس هذه التنظيمات تحافظ رغم تباين مواقفها على روابط قوية مع الأحزاب السياسية، بل أن بعضها يوجد في حالة تبعية كاملة لأحزاب معينة مما يعرضها لانقسامات عديدة بسبب تعدد ولاءاتها وتنافس قياداتها على الزعامة والسلطة الشيء الذي يضعفها ويجعلها سهلة الانقياد والاستعمال كأدوات لخدمة استراتيجيات المجموعات المتنافسة[1].

لا شك أن حالة التدهور الاقتصادي التي عرفتها الجزائر في العشرية الأخيرة قد بلغت مستويات غير مسبوقة ولم تعرفها البلاد سوى في فترة الاحتلال، وهذه وضعية تجعل الجسم الاجتماعي ككل ممزقا وفي حالة من الضعف والوهن بحيث يصبح الاهتمام بشؤون الحياة

[1] المرجع السابق، ص 14.

اليومية الشغل الشاغل للناس مما يحرمهم من الالتفات إلى الشأن العام والاهتمام به، وهذا عامل يقلل من حظوظ تبلور الوعي الاجتماعي بأهمية تنظيمات المجتمع المدني[1].

وفي هذا الإطار نشير إلى بعض الآليات التي تساهم في تفعيل دور المجتمع المدني بالجزائر:

- ضرورة تنظيم العلاقة بين المجتمع المدني والدولة بما يعزز الاستقلالية على أن تبقى عملية الرقابة في حدود ما يسمح به القانون، ويضمن السير الحسن للنظام العام
- ضرورة تدعيم المسار الديمقراطي وتأكيده، فالديمقراطية هي الأساس الصحيح لبناء المجتمع المدني، حيث تمثل الإطار المناسب لحقوق الأفراد والمواطنين، كحق اختيار الحكام، حرية التعبير وحق الاجتماع.
- ضرورة إشراك مختلف الفئات خاصة النخبة المثقفة.
- تعزيز العمل الديمقراطي خاصة داخل الجمعيات والتنظيمات في حد ذاتها.
- اتباع أساليب التنمية الذاتية من خلال مشاريع استثمارية تؤمن دخلا مستقرا وثابتا.
- إقامة الشراكة والتعاون مع القطاع الخاص.[2]

[1] – العياشي عنصر، المرجع السابق، ص 18.

[2] مرسي مشري. المرجع السابق. ص 16

الفصل الثالث

مقاربات الزاوية التجانية بتماسين
في إرساء الحكم الراشد في الجزائر

المبحث الأول: التعريف بالزاوية التجانية بتماسين

وسنتطرق في هذا التعريف إلى جانبين: الجانب التاريخي والجانب الثقافي العلمي:

01- التعريف بالطريقة التجانية[1]:

الطريقة التجانية تنتسب إلى الشيخ سيدي أحمد التجاني ﷺ الذي ولد عام 1150 هـ الموافق لـ 1737 م بدائرة عين ماضي ولاية الأغواط، وقد حفظ سيدي أحمد التجاني القرآن الكريم منذ صباه، كما تلّقى مختلف العلوم والمعارف على مشايخ عصره من داخل الوطن وخارجه إلى أن ظهرت هذه الطريقة المحمدية الأحمدية على يديه وهذا سنة 1196 هـ الموافق لـ 1782 م بصحراء أبي سمغون بولاية البّيض. غادر الجزائر بسبب جور الحكام الأتراك آنذاك، واستقر بفاس، وفيها عاش مربيا ومرشدا للخلق إلى أن لّبى نداء ربه يوم الخميس 17 شوال 1230 هـ الموافق لـ 21 سبتمبر 1815م[2]، أي قبل 15 سنة من احتلال فرنسا للجزائر.

وقد كان ﷺ مهتما بتربية النفوس ولم يكن التأليف من خصائصه، ومع ذلك فقد ترك آثارا مكتوبة منها ما أملاها على تلامذته ومنها التي تّم جمعها بعده:

- جواهر المعاني وبلوغ الأماني في فيض سيدي أبي العباس التجاني ﷺ.
- الإشارات الربانية بالفتوحات الإلهية في شرح همزية البوصيري.
- كتاب الجامع لما افترق من العلوم.
- الكّناش المكتوم.
- جواهر الحقائق في شرح ياقوتة الحقائق بالتعريف بسيد الخلائق.
- الرسائل: والتي بعثها إلى كافة الأحباب.

والطريقة التجانية ليست دينا أو فكرا عقائديا أو مذهبا فقهيا.. فهي لم تأت بعقائد جديدة أو عبادات جديدة، ذلك أن الطريقة التجانية تتبع المذهب السائد في كل بلد تتواجد فيه، وعقيدتها عقيدة أهل السنة والجماعة والمتمثلة خاصة في الأشعرية والماتريدية*، الطريقة

[1] عبد الرحمن طالب، **الشيخ سيدي أحمد التجاني ﷺ ومنهجياته في التفسير والفتوى والتربية**. وهران: 2004. ص 6.

[2] **الذكر وآدابه في الطريقة التجانية**. منشورات زاوية تماسين .مارس 2013. ص 3

* الأشعرية نسبة للإمام أبو الحسن الأشعري (260هـ 324 – هـ) والماتريدية نسبة للإمام أبو منصور الماتريدي (248هـ-333هـ).

التجانية هي منهج يقوم على السلوك والتربية؛ حيث تهتم بتربية الإنسان من حيث روحه وعقله وجسمه، وهي في ذلك تعتمد على أسس القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة على صاحبها أفضل الصلاة والسلام، وعلى الوسطية كمنهج وسبيل، وكذا على اليسر والتيسير في كل عملها، وكما قال الخليفة الحالي لزاوية تماسين الشيخ الدكتور سيدي محمد العيد التجاني* فهي تمثل « قِيمِ التَّسامُحِ والمودّةِ والمحبّةِ والإحسانِ، والقناعةِ وقُبولِ الآخر، والصَّفحِ والغفرانِ والإيثار، والعطفِ والحبّ ، والمجادلةِ بالتي هي أحسنُ لأُفقِ الحوارِ الجادِّ بين الثقافاتِ والحضاراتِ والمعتقداتِ إلى ما يمكن أنْ يزرعَ فصائلَ الحوارِ بين الناسِ، ويوطّدَ آفاقَ الأخذِ والعطاءِ لما يخدمُ الإنسانيةَ بين الأفكار وإنِ اختلفتْ مقاصدُها، ولِما يجعلُ من كلّمؤمنٍ صادقٍ رسولَ حبٍّ وإحسانٍ»[1] ولعل هذا من أهم العوامل والأسباب التي ساهمت في انتشارها في الجزائر وفي تونس والمغرب الأقصى وغرب أفريقيا ومن ثم إلى عدة دول.. وقد اعترض على الطريقة التجانية بعدة أمور هي في الحقيقة لا تكاد تخرج عن أمور ثلاث: فهي إما أمور مكذوبة على الشيخ ﷺ وعلى أهل طريقته، أو أشياء لم تُفهم جيدا و تّم تأويلها خطئا، أو هي أشياء مختلف فيها، ولهذا قال الشيخ سيد أحمد التجاني ﷺ «ولنا قاعدة واحدة عليها تنبني جميع الأصول أنه لا حكم إلا لله ورسوله ولا عبرة في الحكم إلا بقول الله وقول رسوله صلى الله عليه وسلم، وإن أقاويل العلماء كلها باطلة إلا ما كان مستندا لقول الله أو قول رسوله صلى الله عليه وسلم، وكل قول لعالم لا مستند له من القرآن ولا من قول رسول الله صلى الله عليه و سلم فهو باطل، وكل قولة لعالم جاءت مخالفة لصريح القرآن المحكم ولصريح قول رسول الله صلى الله عليه وسلم فحرام الفتوى بها»[2].

أما عن أعمال ونشاطات الطريقة التجانية فهي جزء من أعمال الأمة الإسلامية أينما كانت، ونلخصها في هاتين النقطتين:

* ولد في 1954/05/07م بتماسين أين تلقى فيها العلوم الشرعية والنظامية، تحصل على شهادة الدراسات المعمقة في الفيزياء سنة 1978 من جامعة قسنطينة والتي فيها شغل عدة مناصب إدارية وبيداغوجية، وتحصل سنة 1996 على شهادة الدكتوراه في الفيزياء الصلبة من جامعة باريس، وتولى أمور الزاوية في 2000/01/07. أنظر الرابط:
http://magazineassalam.blogspot.com/2012/09/blog-post_2587.html

[1] محمد العيد التجاني. الكلمة الافتتاحية. **الملتقى الدولي الثاني للطريقة التجانية** تحت عنوان: الخطاب الصوفي التجاني زمن العولمة. بتاريخ 06/05/04 نوفمبر 2008، قمار-الوادي. مطبعة الوليد، (د.م) :2009.ص 14.

2 محمد الحافظ التجاني، **الانتصاف في رد الافتراء على السادة التجانية**. الوادي: مطبعة كوينين، 2007، ص 49.

- نشر الإسلام والتبشير به، حيث بلغ عدد أتباع الطريقة «أزيد من 350 مليون مريدا من كل مناطق العالم حسبما ما أكده اليوم الأحد الخليفة العام للطريقة الشيخ علي التجاني.»[1]
- خدمة المجتمع الإسلامي مثل الإصلاح بين الناس، وبناء الزوايا للإيواء والإطعام وتلقي العلوم والمعارف..، مساعدة المحتاجين على ضروريات العيش..

02- الزاوية التجانية بتماسين:

أ-التعريف بمؤسس الزاوية:

هو الحاج علي التماسيني ﷺ، ويرجع أجداده إلى مدينة "ينبع النخيل" بالعربية السعودية، وهو ذو نسب شريف يرتفع نسبه إلى سيدنا الحسن بن علي كرّم الله وجهه[2]، والده الشيخ عيسى بن محمد، وأمه لالة فاطمة بنت الزين، ولد سيدي الحاج علي بتماسين سنة 1180 هـ الموافق لـ 1766 م، وشبّ في بيت صلاح وتقوى، حفظ القرآن الكريم وعلوم الشريعة منذ صغره، وكان يعتمد في معاشه على فلاحة النخيل، ومن أقواله التي اشتهر بها "**اللويحة والمسيحة والسبيحة**" وهذا إشارة إلى: **العلم والعمل والعبادة**، ونظرا لصلاحه واستقامته فقد كان له دور فاعل في منطقة تماسين والمناطق المجاورة لها كالصلح وتدوين عقود الزواج ومكاتبات البيع والشراء وتقسيم المواريث..، وكان مواظبا جدا على القرآن الكريم ما أهله عند البلوغ أن يكون رئيسا لـ لْحَزَّابَة*.

التقى الإمام التماسيني بمؤسس الطريقة التجانية سيدي أحمد التجاني ﷺ سنة 1789م بعين ماضي، وبقي ملازما له عدة سنوات إلى أن أذن له بالرجوع إلى تماسين وإنشاء زاوية بها، وتوفي الإمام التماسيني يوم 12 مارس 1844 ودفن بمقر الزاوية.[3] وخلّف من الذكور 15 ومن الإناث 14 بنتا.[4]

---

1 واج، " 50 مليون منتسب للطريقة التيجانية بالجزائر". متحصل عليه من جريدة الخبر الإلكترونية بتاريخ 2017/04/11، على الرابط: http://www.elkhabar.com/press/article/42312/#sthash.DGHW4r9K.dpbs

2 علي بن خليفة**العارف الشذي في التعريف بالشيخ سيدي الحاج علي التماسيني**. الجزائر: مطبعة دار الجائزة، 2015، ص 32.

* **الحزّابة**هي جماعة ملتزمة بتلاوة حزب قرآن يوميا صباحا ومساءً ، وإليهم ترجع أمور القوم. أنظر: علي بن خليفة، مرجع سابق، ص 38. وكذلك: محمد حناي، "الحياة الثّقافية في زاوية تماسين التجانية 1803-1954 م".(رسالة ماجستير، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الاجتماعية الإنسانية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي 2014). ص 50.

3 **الزاوية التجانية بتماسين بين الأمس واليوم**، منشورات الزاوية التجانية بتماسين. ص 5

4 علي بن خليفة، مرجع سابق، ص 41.

ب- تأسيس الزاوية: تقع الزاوية التجانية بمدينة **تماسين**، وهذه الأخيرة تبعد حوالي 10 كلم جنوبا عن المقاطعة الإدارية **تقرت**، وتعتبر مدينة تماسين من المدن العريقة جدا في الجنوب الجزائري، وقد ذكرها العلامة ابن خلدون في تاريخه حيث قال: « ثم بعد مدينة تقرت بلدة تماسين وهي دونها في العمران والخطة..»[1].

وقد تأسست الزاوية بأمر من مؤسس الطريقة التجانية الشيخ سيدي أحمد التجاني رضي الله عنه ، حيث أذن الشيخ « لخديمه ووزيره سيدي الحاج علي التماسيني بتأسيس هذه الزاوية وكان ذلك سنة 1803 في تماسين القديمة، ونظرا لزيادة المريدين وكثرة الواردين قرر سيدي الحاج علي تحويلها إلى منطقة تملاحت سنة 1805 التي توجد بها الآن»[2].

فالزاوية في بادئ الأمر تّم تأسيسها سنة 1803 م وهذا بالقصر القديم بتماسين وفيها أيضا شّيد الإمام علي التماسيني رضي الله عنه مسجد "القبة الخضراء" (لا يزال موجودا لحد الساعة)، ومع مرور الوقت وكثرة الأهل والوافدين على الزاوية من كل الاتجاهات، وحتى لا يُضايق الجيران شرع سيدي الحاج علي في تأسيس جامع ومسكن خارج تماسين القديمة، لكنه لم يبتعد عنها إنما كان بقربها، حيث تّم إنشاء عدة بناءات شكّلت قرية جديدة في منطقة "تملاحت"،[3] ومن ذلك الوقت والزاوية تزداد توسعا يوما بعد يوم نظرا للمتطلبات الظرفية والتاريخية.

ج- بناءات الزاوية: هذا وتحتوي الزاوية على البناءات التالية[4]:

- **المسجد:** وهو أول شيء بناه الإمام التماسيني في الزاوية، وأعيد تجديده وتوسعته عدة مرّات آخرها كانت في عهد الخليفة الراحل سيدي محمد البشير الثاني في 20 نوفمبر 1997م.
- **المنازل:** وفيها أبناء الإمام التماسيني وأقاربه.
- **الضريح:** وهو المكان الذي دفن فيه مؤسس زاوية تماسين الإمام سيدي الحاج علي رضي الله عنه وكذا بعض أقاربه، وبناه الشيخ سيدي محمد العيد الأول رضي الله عنه سنة 1868م وأعاد تجديده الخليفة سيدي محمد البشير سنة 1998م. *

---

[1] عبد الرحمن بن خلدون، **تاريخ ابن خلدون**. ج 7، لبنان: دار الفكر، 2000 ، ص 65.

[2] علي غريسي، "الدور التنويري والمواقف الوطنية لمشايخ الطريقة التجانية بتماسين في الفترة الممتدة من سنة 1919 إلى سنة 1939".**الملتقى الولائي الطلابي الثالث في "التاريخ السياسي"** بعنوان: "الحركة الوطنية الجزائرية في خضم التطورات الدولية ووحشية الخنق الاستعماري في فترة ما بين الحربين 1939/1919". في 19 و 20 فيفري 2013 بجامعة الوادي. سطيف: دار المجد للنشر والتوزيع، 2015، ص 54.

[3] محمد حناي، المرجع السابق، ص 61.

[4] محمد حناي، المرجع السابق، ص 58. وكذلك **الزاوية التجانية بتماسين بين الأمس واليوم**، مرجع سابق. ص 13، 15.

– **المدرسة القرآنية:** لتحفيظ كتاب الله عز وجل والعلوم الشرعية، وآخر تجديد لها كان في 03 أكتوبر 2000م على يد الخليفة الحالي الدكتور سيدي محمد العيد حفظه الله.

– **المكتبة:** وتضم آلاف الكتب في مختلف التخصصات العلمية، وهي مصنفة وفق التنظيم العشري العالمي، وتتوزع على ثلاث أجنحة: مخزن الكتب– قاعة المطالعة للإناث– قاعة المطالعة للذكور، وكل جناح مزود بأنظمة الاتصال (الأنترنت) والمعلوماتية.

– **قاعة المحاضرات والاستقبال:** وفيها يتم استقبال الوافدين على الزاوية في مختلف المناسبات مثل الزيارات الموسمية وفي الأعياد، كما أنها تحتضن العديد من نشاطات الزاوية مثل الملتقيات والندوات المختلفة.

د– الحركة الدينية والعلمية بالزاوية قديما وحديثا:

عرفت الزاوية التماسينية حركة ونشاطا علميا كبيرا منذ تأسيسها إلى هذا اليوم، ونوردها موجزة على أن نذكر التفاصيل لاحقا في محلها:

– ولقد كان لخلفاء الزاوية منذ القديم اهتمام بالجرائد والمجلات الوطنية والمحلية ولهذا فإننا نجد في أرشيف الزاوية بعضا منها، فقد جلب الخليفة سيدي محمد العيد الثاني* جريدة الزهرة التونسية، وجريدة النجاح القسنطينية، وجريدة وادي ميزاب، والشهاب.. وحتى بعض الجرائد الأوروبية.[1]

– إنشاء المكتبة.

– إقامة عدة محاضرات وندوات..

– طباعة الكتب..

– **التواصل مع الزيتونة:** فقد درس العديد من أبناء الزاوية في الزيتونة، كما تم استدعاء مدرسين من الزيتونة أمثال الشيخ محمد مناشو، ومحمد الطاهر بن عماره، والشيخ سيدي إبراهيم

---

* **الشيخ سيدي محمد العيد الأول**: هو الخيفة الأول للإمام علي التماسيني، ولد سنة 1815م وتولّى خلافة الزاوية سنة 1844م وتوفي سنة 1875. أما **الشيخ سيدي محمد البشير** فهو الخيفة الثامن للإمام التماسيني، ولد سنة 1918م وتولى الخلافة سنة 1978م وتوفي سنة 2000م. أنظر: علي بن خليفة، مرجع سابق، ص 57.

* وهو الخليفة السادس لسيدي الحاج علي التماسيني ، وقد ولد سنة 1892م وتوفي سنة 1927م، أنظر الزاوية التجانية بتماسين بين الأمس واليوم، مرجع سابق، ص 9.

[1] علي غريسي، مرجع سابق، ص 58.

الرياحي، هذا إضافة إلى استدعائهم في ندوات مختلفة، ومن هؤلاء نذكر أيضا: الأستاذ عبد الجليل الفاسي، والدكتور عبد القادر القحة والشيخ عز الدين اليوسفي..

المبحث الثاني: المقاربة التماسينية في مجال تعزيز قيم الهوية والمواطنة والبحث العلمي:

01- تعزيز قيم الهوية والمواطنة:

لا أحد بإمكانه أن ينكر فضل الزوايا في الحفاظ على عادات وتقاليد المجتمع الجزائري، خاصة أثناء الفترة الاستعمارية، حيث كان لهذه الزوايا دورا بارزا في الحفاظ على الهوية الوطنية وحماية المجتمع من جميع محاولات تفكيكه، وقد ساهمت الزاوية التجانية بتماسين مساهمة فعالة في هذا الاتجاه من خلال مساندتها للحركة الوطنية ومساهمتها في ثورة التحرير الوطني، وهذا ما شهد به إخوة مسؤولون أثناء الفترتين، وقد ضمنوا شهادتهم في وثائق حرروها تلقائيا، ولا شك أن الأحرار والمخلصين من أبناء هذه الأمة يتذكرون العمل الجبار الذي قام به المغفور له سيدي بن عمر التجاني وإلقاء القبض عليه من طرف سلطات الاحتلال وإذاعة خبر اعتقاله يوم 18 مارس 1957 في صوت العرب بالقاهرة وصوت الجزائر بتونس.[1]

ولا ننسى محمد البودالي الذي كان له دور فعال في خدمة الثورة وأنجب أبناء ساهموا بنفسهم ونفيسهم، وحملوا راية الجهاد من أجل استعادة السيدة الوطنية ومن هؤلاء سيدي عبد الجبار التجاني الخليفة العام للطريقة التجانية.

وكذلك الموقف الشجاع والتاريخي لشيخ الطريقة أحمد التجاني التماسيني الذي قام بدور رئيسي في إحباط مخطط فصل الصحراء عن الجزائر، وتثبت شهادة الملازم الأول بجيش التحرير الوطني "محمد شنوف" التي أدلى بها في مقالة بجريدة أول نوفمبر عندما أرسلته الثورة إلى ورقلة لتنظيم مظاهرات 27 فيفري 1962 ضد مشروع فصل الصحراء عن الشمال بأنه تلقى المساعدة والتأييد والعون من الشيخ أحمد التجاني حيث يقول:

« تمكنا من دخول تماسين بعد حذر شديد من أن يكتشفنا العدو فاستقبلنا الشيخ أحمد التجاني وأخوه سيدي حمة وخادمهم سعيد بحفاوة وترحاب واتخذت من قبة مقام سيدي الحاج علي التماسيني مقر للعمل لأن العدو الفرنسي لا يمكنه الشك في وجودنا بهذا المكان ولقد وضع الشيخ أحمد التجاني تحت تصرفي رجلين مناضلين مخلصين كانا دليلي في مدينتي تقرت و ورقلة حيث نظمت هياكل جبهة التحرير بهما وبكل القرى المجاورة.

[1] السعيد ديدي، **اليقين لا يزول بالشك**. الوادي: مطبعة بن عزى، 2010، ص 25.

وبهذا استدعيت واستقبلت كل أعضاء مجلس العمالة (عن طريق الشيخ أحمد التجاني) لتبليغهم رسالة الثورة وتجنيدهم ضد مشروع فصل الصحراء ثم انتقلت على ورقلة لتنظيم مظاهرات 27 فيفري 1962 ضد مشروع التقسيم وفصل الصحراء على وطنها الأم وهو ما حدث فعلا »[1]، وقد أرسل الشهيد "مصطفى بن بولعيد" رسالة إلى الشيخ يطلب فيها تقديم المساعدة بالمال والسلاح والعمل على خلق خلية ثورية بمنطقة وادي ريغ وقبل الشيخ العرض كما استمر في الاتصال بعد ذلك بالعربي قمودي (الطالب العربي) من سوف وأحمد جاري من جهة أولاد جلال، و بهذا يعتبر الشيخ من الأوائل الذين انضموا للثورة، عندما حل سي الحواس بالمغّير في ديسمبر 1955 للقاء مجاهدي وادي ريغ حين اجتمعوا في دار الشيخ عبد الحميد حبة حيث كان الشيخ أحمد التجاني التماسيني أحد الحاضرين لهذا الاجتماع التاريخي برئاسة سي الحواس حين كون خلال هذا الاجتماع اللجان الثورية ويظهر من خلال هذا اللقاء الاتجاه الوطني للشيخ حين كلف باستدعاء رجال الإدارة الفرنسية من أهالي وادي ريغ بحضور هذا الاجتماع وإحضارهم معه لأنهم كانوا يحترمونه حيث نصبهم سي الحواس رؤساء للجان الثورية وهو عمل يعد فريدا من نوعه أن يكون القياد حراس للثورة في بدايتها [2].

وعندما أعلن عن تأسيس شركة (آمال للشمال الإفريقي) من طرف جمعية العلماء كان من البادرين والمساهمين في رأسمالها والمقدر بنصف مليون فرنك للواحد هو الشيخ سيدي أحمد التماسيني شيخ الطريقة التجانية بتماسين وهذا سنة 1942.[3]

كما كان للشيخ لقاءات عديدة مع سي الحواس منها لقاء خريف 1956 بليشانة (طولقة) تنوع الدعم الذي قدمه شيخ الطريقة التجانية بزاوية التماسين الشيخ أحمد التجاني فهناك الدعم المالي من اشتراكات ونقود وأموال ضخمة ترسل للولاية السادسة أو جيش الحدود وهناك دعم مادي آخر من أسلحة وعتاد ومؤن وألبسة وأدوية وغيرها وكذا التكفل ماديا ببعض عائلات المجاهدين والشهداء وهناك دعم بتسخير الرجال حيث أن الشيخ سخر وجند أبناء زاويته بل وإتباع طريقته في كل من وادي ريغ و وادي سوف لخدمة ثورة التحرير المباركة ونجد دعما

[1] محمد شنوف، التصدي لمؤامرة فصل الجنوب، **مجلة أول نوفمبر** (اللسان المركزي للمنظمة الوطنية للمجاهدين)، مارس 2015،العدد:179 ، ص ص 26-27.

[2] – محمد لحسن زغيدي، **شخصيات نموذجية في المقاومة والإصلاح والحركة الوطنية والثورة التحريرية**، الجزائر: دار الحبر، 2009، ص51.

[3] مختار فيلالي، "دور رجال الطريقة التجانية في مقاومة الاحتلال خلال الثورة التحريرية". **الملتقى الدولي الثاني للطريقة التجانية** تحت عنوان: الخطاب الصوفي التجاني زمن العولمة. بتاريخ 06/05/04 نوفمبر 2008، قمار–الوادي. مطبعة الوليد، (د.م) :2009. ص 199.

آخر وهو إعطاء المشورة و النصح للمجاهدين والقادة في الجهة[1]، حتى إن كثيرا من المقاديم* استشهدوا ومنهم الشهيد أحمد التجاني والشهيد حمي بلقاسم والطاهر تجيني[2] .. وهناك بعض المراسلات بين قادة جبهة التحرير الوطني وبين الشيخ سيدي أحمد التجاني التماسيني كتلك التي أرسلت له تخبره عن استشهاد القائد نصرات حشاني والمؤرخة بتاريخ 14 جوان 1961 **(الملحق 01)**

جانب آخر نذكره هنا في تأثير شخصية الإمام سيدي الحاج علي التماسيني ﷺ على الأخّوة وتوحيد الصف الوطني الجزائري، وانطلاقا من قوله تعالى: ﴿ ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون﴾[3] فمن منطلق هذه الآية الكريمة فقد تصدى الإمام التماسيني لفتوة سنة 1835م من أحد المشايخ في فرع من فروع الزيتونة، وفيها أفتى بتكفير الإخوة الإباضية وأخرجهم من الدين، بل وأحل أموالهم وكل ما يملكون، فلما سمع الإمام التماسيني بهذه الفتوة ردّ عليه ردا علميا محكما وهادئا، كما قام بتحصين "تماسين" و"تقرت" وما حولهما، وقال في هذه المناسبة: «إن الإباضية إخواننا في الدين، ومن شهد لا إله إلا الله محمد رسول الله لا يجوز المسّ به أو بماله أو بمحرمه مصداقا لقوله ﷺ : من شهد...فقد عصم مني دمه وماله إلا بحق. كما قال الإمام التماسيني: من مسّهم فقد مسّني ومن اعتدى عليهم فقد اعتدى علي، وحدّ الله بيننا وبين من يثير الفتنة»

وبهذا الموقف التماسيني تّم التصدّي لهذه الفتنة التي المدمرة، كيف لا وقد ورد في الأثر عن النبي ﷺ أنه قال: (الفتنة نائمة لعن الله من أيقظها)[4] ، فإيقاظها نتيجته الدمار وخراب الوطن، كما أنها تترك شروخا كبيرة تحتاج إلى سنوات إذا لما نقل قرونا كي تشفى، ولهذا وجب التصدي لها حفاظا على أواصر الأخوة لأنها أساس بناء الأمة.

وقد حفظ الإخوة الإباضيون هذا الموقف من الإمام التماسيني، فكانت العلاقات التي تجمع شيوخ الزاوية بهم طيبة إلى حد الساعة، كما كان الخليفة سيدي محمد العيد الثاني كثيرا ما يُجالس رجال العلم والثقافة الإباضيين، وفي هذا الصدد أيضا وفي إطار إفشال مخطط

---

[1] – محمّد البشير طهراوي، "الشيخ أحمد التجاني التماسيني حياته ونضاله(1898-1962)". (رسالة ليسانس، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الوادي، 2013)، ص ص 52-53.

* جمع مُقدّم، وهو الشخص الذي يمثّل وينوب عن الخليفة في أي مكان وهذا في تسيير أمور الزوايا وفي قضاء حوائج رجال الطريقة.

[2] – الزاوية التجانية بتماسين بين الأمس واليوم، مرجع سابق، ص 22.

[3] سورة آل عمران: 104.

[4] أورده الشيخ المحدث إسماعيل بن محمّد العجلوني في كتابه": كشف الخفاء"

المستعمر الفرنسي في فصل الصحراء عن الجزائر فقد أورد الشيخ إبراهيم بيوض في مذكراته موقف الخليفة أحمد التجاني التماسيني ﷺ، حيث اتفق معه وكذلك مع القايد العيد وتعاهدوا ثلاثتهم على رفض مشروع فصل الصحراء ولو كلفهم هذا الموقف حياتهم، وفي هذا الشأن قال الخليفة أحمد التجاني التماسيني في اجتماع عقد بدورة المجلس العمالي في ورقلة: إن الجزائر والصحراء شيء واحد وجزء لا يتجزأ.[1]

ولا ننسى عميد الصحافة الجزائرية المقدم عمر بن قدور الجزائري، الذي كان يحاول إيصال صوت الجزائر إلى المسلمين في كل مكان، كما حثّ الشّعب الجزائري على رفض الأمر الواقع، والاستعداد للثورة قصد التخلص من الهيمنة الاستعمارية، وكان يوضّح أن لا ينخدع بالضعف والاستكانة للظلم والنكر، فلابد من شجاعة في مواجهة الشدائد على درب النضال من أجل مقاومة الجور. ولهذا راسل عدة جرائد في مصر وتونس وتركيا.. وقد أثرت هذه المقالات المتعددة في المجتمع، فتم استدعاءه من قبل الوالي العام الفرنسي، هدده وداعيا إياه للتوقف عن تشويه صورة فرنسا بالجزائر، وفي 1913م أنشأ جريدة **الفاروق**[2] وكان شعارها بيت شعر له: قلمي لسان ثلاثة بفؤادي*ديني ووجداني وحب بلادي.

هذا ويساهم أهل الزاوية بتماسين وبكل الزوايا التجانية في إحياء المناسبات الوطنية المختلفة، وكذا المناسبات الدينية كالمولد النبوي الشريف وليلة القدر، والأعراس الجماعية التي تنظمها الزاوية.. والتي تساهم في زيادة الوحدة بين الأفراد ولم الشمل والتزاور.

وفي حثّه للأحباب يقول الخليفة الحالي الدكتور سيدي محمد العيد: « إن وطننا الجزائر يجتاز مرحلة حاسمة، وعلينا جميعا المشاركة الفعالة في تعزيز أمنه واستقراره، والمحافظة عليه وعلى مكتسباته، وذلك يتطلب مزيدا من العمل والمثابرة والصبر، وكذا التهدئة واليقظة، ولنكن في مستوى الأمانة التي ضحّى أجدادنا من أجلها، وهي بقاء هذا الوطن شامخا عزيزا باستقلاله

[1] محمد حناي، مرجع سابق، ص 138.

[2] ديدي السعيد، مرجع سابق، ص 22 . وانظر كذلك: عبد القادر حملاوي. "الشّيخ عمر بن قدور الصّحفي والمفكّر الشّهير". جريدة الشعب. العدد 16910 . الأربعاء 23 ديسمبر 2015 عبر هذا الرابط: http://www.ech-chaab.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D8%AB/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A/item/36681.html?tmpl=component&print=1

وكرامته، وروح الإسلام تعّم ربوعه، إننا نحمد الله على هاته النعم، وأكبرها نعمة أمن والأمان والرخاء».[1]

كما يقول أيضا:« لذا فإني أوصيهم ونفسي بان الترقي الحضاري يكون بالتعايش، وهو مد الجسور بين جميع شرائح المجتمع، فإذا أهملت شريحة ما لا تستقر الحياة، والمطلوب إيجاد سبل التحاور والتواصل مع جميع الأطياف ، يجب علينا كذلك الابتعاد عن الغلو الذي يُبعد عن الإنسان نور العقل ويحدث اضطرابات خطيرة في المجتمع تثمر انحطاطا، لهذا أطلب منكم الانضباط وعدم الغلو».[2]

02- البحث العلمي: تعد الزاوية التجانية من أهم وأكبر الزوايا التجانية بالعالم، وذلك لدورها المحوري الكبير الذي لعبته منذ تأسيسها، وقد عرفت بنشاطها العلمي والثقافي، حيث كانت مركزا مهما من المراكز الثقافية بالجزائر، ولازالت تلبي نداء الواجب حرصا منها على وحدة الصف والمساهمة في الرقي بالمجتمع في جميع المجالات:

أ- **دعم تشجيع الجمعيات:** حيث تشهد المصادر والشهادات التاريخية أن شيوخ الزاوية وأعيانها تركوا بصمات واضحة، وأعمالا جليلة في هذا المجال، ورغم الاختلاف الفكري بين الزاوية وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، إلا أن الزاوية التماسينية لم تدخر جهدا في مساعدة جمعية العلماء ودعمها ماديا، وهذا ما أوردته الكتابات التاريخية، كمذكرات محمد خير الدين، الذي يذكر فيها أن شيخ الطريقة التجانية بزاوية تماسين وهو سيدي أحمد التجاني التماسيني قّدم سنة 1942م مبلغا معتبرا لجمعية العلماء، من أجل تكوين مؤسسة اقتصادية هدفها نمو الاقتصاد الوطني، وكسر الاحتكار الممارس من طرف اليهود[3]، كما قام أيضا بدعم العديد من المدارس والجمعيات التي تهدف إلى تعليم الطلبة ونشر العلم كتدعيمه لمعهد عبد الحميد بن باديس سنة 1952م[4] **(الملحق:02)**، وجمعية النهوض بالتلميذ التابعة للكلية الكتانية بقسنطينة سنة 1957م، بمبلغ مالي قدره 30.000 فرنك فرنسي، وكذلك تدعيم المعهد

[1] محمد العيد التجاني، كلمة توجيهية بمناسبة الزيارة السنوية. تماسين، أفريل 2016.

[2] محمد العيد التجاني، كلمة افتتاحية في محاضرات الندوات الصيفية. زاوية الوادي السبت 2013/06/22. أنظر: **محاضرات الندوات الصيفية**.(جمع: أحمد غريسي)، سطيف: دار المجّد للنشر والتوزيع. 2013. ص 11

[3] – محمد البشير طهراوي. مرجع سابق، ص 78.

[4] – طلب إعانة من معهد عبد الحميد بن باديس، رسالة مؤرخة بتاريخ: 16 جانفي 1952م، المصدر: أرشيف الزاوية التجانية بتماسين. رسالة رقم: 426.

الإسلامي بالوادي سنة 1968م، وفي خريف سنة 1951م قام أحد أفاضل الطريقة التجانية وهو الشيخ عبد الكريم بن بوبكر لعبيدي، بافتتاح مدرسة حرة مكونة من قسم واحد، ملحق بمسجد التجانية بمدينة بسكرة[1]، حيث لقيت هذه المدرسة إقبالا وتشجيعا واسعا من طرف المواطنين، فأضاف إليه قسما ثانيا، درس فيه الشيخ عبد العزيز بلعبيدي، حيث كانت لعبد الكريم بن بوبكر بلعبيدي علاقات متينة مع معلمي مدرسة التربية والتعليم، كانوا يمدونه بكل ما لديهم من مواد يتضمنها برنامج جمعية العلماء، ولكن للأسف فقد أغلقت المدرسة من طرف السلطات الاستعمارية سنة1959م [2].

-دعم مدرسة العرفان بعين مليلة سنة 1953.

-كذلك جمعية آباء تلامذة الليسي الفرنسي الإسلامي بان عكنون سنة 1958.

ب- المكتبة: بناها وافتتحها الشيخ الحالي للطريقة التجانية الدكتور سيدي محمد العيد التجاني سنة 2007 وهي تضم مجموعة معتبرة من الكتب والسلاسل العلمية والموسوعات والدوريات وهي مصنفة وفق التنظيم العشري العالمي.

تشمل محفوظات المكتبة مختلف المعارف في العلوم الإنسانية والاجتماعية والطبية وفي العلوم البحتة والدقيقة والفنون، إضافة إلى كل ما يتعلق بالتصوف عموما والطريقة التجانية على وجه الخصوص، وتتنوع المكتبة على ثلاثة أجنحة كبرى:

-مخزن الكتب ويضم آلاف النسخ. - قاعة للمطالعة خاصة بالإناث. -قاعة أخرى خاصة بالذكور.

جهزت كل واحدة منهما بأحدث أنظمة الاتصال (الأنترنيت) والمعلوماتية[3].

أما عدد الكتب فقد تجاوز 22000 ، وهذا لأكثر من 1300 عنوانا، وهي في تحديث مستمر لحد الساعة.

ج- ورشة الصناعات التقليدية: عملا منه على تطوير الصناعات التقليدية والنهوض بها قام الشيخ الحالي للطريقة التجانية الدكتور محمد العيد التجاني في سنة 2002 بالتعاقد مع التكوين المهني في تكوين دفعة من 32 فتاة في الصناعات التقليدية داخل المدرسة القرآنية وتخرجن من الدفعة 18 فتاة.

---

[1] – عبد العزيز بلعبيدي، **رجال أخيار**. الجمعية الثقافية محمد العيد آل خليفة، كوينين ، الوادي ، ص 42.

[2] – نفسه.

[3] – الزاوية التجانية بتماسين بين الأمس واليوم، ص 21.

وقام الشيخ في سنة 2006 بإنشاء ورشة للفتيات اللاتي استفدن من تكوين سنة 2002 بالزاوية، ووفر لهن تأطيرا عاليا من جمعية "شمس الأوروبية" وبمساعدة الفنان العالمي رشيد قريشي، هدفها السمو والرقي بالمرأة التماسينية وخاصة الماكثة في البيت ودمجها في الحياة المهنية[1]، وعلى إثرها تأسست جمعية "شمس تماسين" لخياطة الزي التقليدي بالزاوية التماسينية.

د- بناء قاعة للمحاضرات: نظرا لكثرة اللقاءات والزيارات السنوية للزاوية، بنى الشيخ الحالي للزاوية الشيخ سيدي محمد العيد قاعةً كبيرة مساحتها 600 م^2، تحتضن الملتقيات والأيام الدراسية التي تعقدها الزاوية في مختلف المناسبات.

هـ- تنظيم الملتقيات والندوات: ونذكر منها:

-ندوات الجامعة الصيفية بزاوية "الأعشاش" بالوادي والتي انطلقت في 05 جويلية 2000 ولا تزال مستمرة، ويشرف عليها نخبة من الأساتذة والمؤطرين، وتتناول عديد المواضيع الدينية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والقانونية..

-ندوات علمية في المولد النبوي الشريف من كل عام يحضرها دكاترة وعلماء من داخل وخارج الوطن.

-الملتقى الدولي الثاني للطريقة التجانية نوفمبر 2008 ، بالوادي هذا الملتقى أشرف عليه شيخ الطريقة الدكتور محمد العيد التجاني بنفسه وبدعم من السلطات الجزائرية ، ونظم بمناسبة تجديد مقر زاوية قمار العتيقة[2].

-ندوة علمية بعنوان: "الأداء الصوفي والتحديات الراهنة: الزيتونة وتماسين نموذجا". يومي 12 و 13 نوفمبر 2016 بتماسين وقمار وهذا بمشاركة لعلماء ومشايخ من "الزيتونة" أمثال:

- الدكتور مازن الشريف :الأمين العام للاتحاد العالمي للتصوف ومؤطر دولي في التنمية البشرية..
- الشيخ محمد البشير البرّاح: مختص في أصول الفقه و مصادر الحديث..
- الدكتور بدري المدني: باحث في الفكر الإسلامي..
- الدكتور محمد كامل سعادة: قاضي متقاعد وإمام جامع الزيتونة حاليا..

[1] - المرجع السابق، ص ص 83، 84.

[2] - المرجع السابق، ص 90.

المبحث الثالث : المقاربة التماسينية في مجال الحفاظ على المرجعية الدينية

شكّل "المذهب المالكي" و "العقيدة الأشعرية" ثوابت ومرجعية دينية في الحياة الدينية فكرا وتطبيقا بالجزائر لكل الحكام الذين حكموا الجزائر، وقد حرصت الجزائر على ترسيخ هذه المرجعية من خلال تدريس العقيدة وصيانتها في النفوس وتسهيل أسباب تعليمها والعناية بها وصيانتها بجمع العلماء والطلبة حول قواعدها وأركانها، وجعلها وسيلة لجمع الكلمة ووحدة الأمة .

والجزائر منذ الفتح الإسلامي ودخول المذهب المالكي والعقيدة الأشعرية، في القرون الأولى وهي تعج بالعلماء والمجتهدين والمجددين والمؤسسات الدينية والعلمية التي تسعى جاهدة لشرح عناصر هذه المرجعية مستعينة بكم هائل من المتون والمصادر والطرق الصوفية والمدارس العلمية والزوايا الوقفية.

وتُعرف المرجعية الدينية في الإسلام، بأنها الهيئة أو الجهة التي توجه تدين الناس، وتجيب عما استشكل عليهم من أمور دينهم وما يتعلق بها من شعاب الحياة، وفق ما صح لديها من نصوص شرعية، وما استنبطته من أحكام وفهوم من هذه النصوص، عن طريق التبليغ أو الاجتهاد فيما يسوغ فيه الاجتهاد.[1]،

وهنا في الجزائر فإن المرجعية تتمثل في **المذهب المالكي فقها**، وفي **الأشعرية والماتردية عقيدة**، وفي **التصوف سلوكا ومنهجا**، ولهذا فإن عقيدة مؤسس الطريقة التجانية الشيخ سيدي أحمد التجاني ﷺ وكل أتباعه في الجزائر لحد الساعة هي العقيدة الأشعرية.

ولقد أعطت الزاوية التجانية التماسينية كل ما تملك من مخزون علمي وعملي تطبيقي في سبيل الحفاظ على الدين الإسلامي، واللغة العربية وآدابها من محاولات المسخ الذي مارسته الإدارة الاستعمارية ضد هذين المقومين للشخصية الجزائرية الإسلامية، فهما يمثلان الشعب وهويته الوطنية، ولقد ساهمت الزاوية وشاركت مشاركة فعالة في بناء الفرد الجزائري الفعال وهذا من خلال بذل الجهود تجاه طلاب العلم وخدامه، بدءًا من إقامة البناء اللازم للاحتضان والإيواء، إلى جلب المشايخ والعلماء، وتوفير الكتب والمكتبات .... كما ساهمت خطابات الخلفاء بالزاوية في ترشيد التّدين، ونذكر في هذا الإطار:

[1] خالد محجوب، "المرجعية الدينية في الجزائر.. الممهدات والمعوقات" ، متحصل عليه بتاريخ 2017/04/13 من الرابط:
http://www.djazairess.com/elhiwar/28452

– العناية بكتاب الله عز وجل وتحفيظه، وهذا من خلال المدرسة القرآنية بالزاوية والتي تأسست مع تأسيس الزاوية، وتشجيع العامة على حفظ كتاب الله عز وجل، حتى أن الشيخ سيدي الحاج علي ﷺ وفي إطار تشجيعه للقرآن أهدى بستانا لحفيده سيدي محمود لما حفظ كتاب الله عز وجل، وقال في هذه المناسبة: « "الحمد لله الزاوية عِمِرتْ". وهو يعني الاستمرارية».[1] فأساس الزاوية هو العلم القائم على كتاب الله عز وجل.

– كما اهتم مشايخ الزاوية بالحديث النبوي الشريف، فسابقا عند قيامهم بالرحلة بين تماسين وقمار تحملُ القافلةُ في الجمل الأول غرارتين*، تملأ الأولى بنسخ القرآن الكريم والثانية بصحيح البخاري، وهذا إشارة على تقديس العلم وعند ختم قراءة صحيح البخاري يقام حفل عظيم وتقرأ فيه بعض الأحاديث النبوية [2]. وهي سنة لحد الآن في تماسين.

– الاستعانة بالأئمة الأكفاء من خارج الولاية وتوظيفهم بمرتب خاص.**(الملحق 03)**

– إقامة النوادي العلمية لتدارس العلوم الشرعية والأدب والشعر مثل: "نادي حقي السايح" ونادي "دار الكروسة"..*

– مدارسة كتب الفقه المالكي.**(الملحق 04)**

– ولقد بلغ نشاط الزاوية العلمي والفكري شهرة واسعة في الجزائر وخارجها وخاصة في البلدان المجاورة كتونس والمغرب الأقصى وغيرها، حيث دّرس فيها الكثير من العلماء من داخل الوطن وخارجه، فكانت تقام الدروس والحلقات العلمية في مختلف العلوم الدينية واللغوية كالفقه المالكي والتفسير والتصوف والسيرة النبوية والتاريخ، ومن بين العلماء الذين قاموا بمهمة التدريس بالزاوية نذكر:

1– العلامة الفقيه سيدي سعيد الفاسي : الذي كان متخصصا في علمي "الفقه" وخاصة المالكي و"القراءات"، تخرج على يديه الكثير من طلبة الزاوية[3].

2– العلامة الفقيه سيدي الأخضر بن حمانة القماري السوفي: تولى القضاء بقمار، وكان من المدرسين بالزاوية التماسينية، حيث كان يلقي دروسا في الفقه المالكي، وكانت بينه وبين

---

[1] علي غريسي، **أعلام وأختام**، مرجع سابق، ص 55

* مفردها غرارة وهي كيس يصنع من وبر الجمال ويخاط بالشعر والليف حتى يكون متينا لحمل الأشياء الثقيلة.

[2] – محمد حناي، مرجع سابق، ص ص 121– 122.

* يقصد **بالنوادي** هنا تواجد جماعة من أبناء الزاوية وأصدقائهم في بيت أحد الأفراد لتدارس كتب الحديث والفقه والتصوف. أنظر: محمد حناي، المرجع السابق، ص 118.

[3] – الزاوية التجانية بين الأمس واليوم، ص 18.

مفتي الديار التونسية سيدي إبراهيم الرياحي مراسلات علمية، وقد ذكر بعضها عمر بن محمد الرياحي في كتابه تعطير النواحي.

3- العلامة محمد بن عمار التغزوتي: يعد أحد تلاميذ الفقيه سيدي خليفة بن حسن القماري، ناظم متن خليل.

4- العلامة سعيد الدكالي المغربي: الذي ساهم في عملية التدريس بالزاوية.

5- الخليفة الشيخ سيدي محمد حمه: الذي كان يدرس الفقه، وقد أجازه الشيخ عليش مفتي الديار المصرية في متن خليل وموطأ الإمام مالك بن أنس لما حج مع والده سنة 1866م.

6- العلامة الشيخ مكي بن عزوز: الذي درّس في الزاوية بداية من سنة 1896م .

7- الفقيه الشاعر محمد بن البرية القماري: الذي قضى عمره ناشرا للعلم بزاويتي قمار وتماسين، وكانت له مراسلات أدبية وفقهية مع العديد من العلماء والفقهاء بتونس، خصوصا مفتي الديار التونسية الشيخ البشير النيفر[1].

وغيرهم كثير، وقد ألقى الشيخ سيدي أحمد التماسيني كلمة أثناء استقبال وفود من داخل وخارج الوطن ذكر فيها أسماء عدة علماء درّسوا بالزاوية **(الملحق 05)**

[1] – السعيد عقبة، "الزاوية التجانية بتماسين ودورها الاجتماعي بالمنطقة". **الملتقى الوطني الأول** بعنوان: "الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الجنوب الجزائري خلال القرنين 18- 19 من خلال المصادر المحلية"، يومي: 25/24 جانفي 2012، معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة الوادي، الجزائر.

المبحث الرابع : المقاربة التماسينية في مجال الأمن والسلم الاجتماعي

أ- نشر السلم وقيم التسامح:

يشكل الاستقرار السياسي قاعدة أية تنمية تنشدها الدولة، وتلعب الطرق الصوفية دورا أساسيا في مواجهة أزمات الاستقرار التي تعيشها الأنظمة السياسية في بعض الفترات من حياتها، لما توفره من آليات تسمح بفتح القنوات بين الفرد والنظام، وبالتالي احتواء حالات الغضب والاحتقان الاجتماعي والسياسي، وهذا من شأنه أن يُعمق العمل المؤسسي داخل ذهنيات الأفراد بعيدا عن الارتجالية والشخصانية، التي لا يُضمن عواقبها، ما من شأنه أن يزيح عن النظام الكثير من العقبات ويُلملم الهوة التي توجد بينه وبين الأفراد، فالأمن كما هو معروف أصبح في الآونة الأخيرة أصبح أمن بالشراكة، من خلال إذكاء روح المسؤولية لدى كل مواطن.

ولقد أكد وزير الشؤون الدينية والأوقاف أبو عبد الله غلام الله، على دور الزوايا في تجاوز الفتن والخلافات الطائفية من خلال حرصها الدائم على تكريس المرجعية الدينية الوطنية، منّوها بدورها الفعال في الحفاظ على استقرار البلاد وأمنها والدفاع عن مقوماتها، معتبرا الزوايا مناعة تامة ضد كل ما يتربص بالبلاد من مخاطر لمذاهب غريبة أسماها بالرياح القادمة من الشرق والغرب.

وخلال إشرافه على الملتقى الوطني للتصوف والزوايا ودورهما في الاستقرار الاجتماعي الذي احتضنته مدينة غليزان الذي شهد تنظيما محكما وحضورا قياسيا لمشايخ الزوايا، اعتبر غلام الله أن الزوايا بالجزائر كفيلة بدحض كل محاولات التيارات الغريبة التي تريد فرض منطقها ودائما تعمل على تكريس المرجعية الدينية الوطنية ولطالما كانت ولازالت تدافع عن الدين والهوية الوطنية رغم وجود تيارات أخرى قادمة من أنحاء العالم احتضنتها بعض الأطراف، لكنها حسب الوزير غلام الله تبقى الزوايا بالمرصاد وحصن منيع لا يمكن بأي حال لأي كان التشكيك في دورها الفعال في الدفاع عن الوطن والدين ونشر قيم التسامح والتعايش بين الأفراد[1].

[1] – ب أمين، "الزوايا سدّ منيع ضد الطائفية والتيارات الدينية الغريبة". متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:www.echoroukonline.com ، بتاريخ 2017/03/22.

وتعتبر الزاوية التجانية بتماسين انموذجا في نشر قيم التسامح والتعايش والسلم بين كل أطياف المجتمع .

فالتعايش ـ إذن ـ هو العيش المتبادل بين أفراد المجتمع من خلال خَلْق جَوٍ من التّوافق والتفاهم والانْسجام والأمن والسّلام بينهم. هذا الجّو يقوم على المحّبة، والأخّوة، والاحترام، والعفْو، والتّسامح ،والرّفق، والمسالمة، وعدم الظّلم، والتعاطف، والتّعاون، والتّضامن وغيرها . وهي قواعد يقوم بها التعايشُ ،وقيمٌ يُبنى على أساسها ، وأخلاق فاضلة حثّ عليها الإسلام ، ورغّب فيها ، وعمِل السّادة الصّوفّية على نشْرها في أقوالهم وأفعالهم .

وهذه مجموعة من قيم التّعايش رصدناها في خمس رسائل مختلفة وردت في كتاب «جواهر المعاني»، بعث بها الشّيخ أحمد التجاني مؤسس الطريقة التجانية– إلى كافة أحبابه– إلى بعض الطلبة– إلى كافّة تلاميذه– إلى بعض رؤساء الدولة (أعوانها) وهذا ملخصها :

1 ــ حرْص الشيخ الشديد على إطفاء الفتن ودفْن الشّرور بمختلف أنواعهما، وإرساء أسباب الأمن والسلام ، والتي أهّمها العفو والتسامح وعدم مقابلة الشّر بمثله. وذلك من خلال التّحذير الشّديد من فتْح أبواب الشّرور، والتأكيد الشّديد ـ أيضا ـ على غلق كلّ بابِ شرٍ مهْما كان صغيرا .

2 ــ الإلحاح والتأكيد على تطبيق هذه الوصايا. ويظهر ذلك في تبيين عواقب كلّ صفة سيئة، مثل قوله:" فإنّ مناقشة النّاس عمّا يبدو منْهم، وعدم العفْو عنْهم،يُوجب للعْبد عند الله الّوار في الّدنيا والآخرة. وكلّما دنوْتَ من مقابلة شرّ بمثْله تزايَدتْ الشّرور، وتنْكسر للعبد قوائمه في جميع الأمور". وتبيين نتائج الاتّصاف بالصفات الفاضلة، مثل قوله:" وأكثروا العفو والصفح من الخلل للكل مؤمن وأكد ذلك لمن آخاكم في الطريقة، فإنّ منْ عفا عنْ زلّة عفا الله له عن زلّات كثيرة، ومن وقع فيكم بزلة، وجاءكم معتذرا فاقْبلوا عذْره وسامِحوه، لكْي يقبل الله أعذارَكم ويسامحكم في زلّاتكم ".

3 ــ التّشديد على منْ يحاول تجاُوَز هذه الوصايا،: وإّياكم ثّم إّياكم ... والحَذَر الحذَر... وإّياك والاستهزاء والتّواني بهْم في تبليغ أُمورهم إلى مْولانا السّلطان ... وعدُم التّسامح مع المبادر بالشّر، وإنْ كان مظلوما ، أو اشتعلت عليه نيرانُ شرّهم [1].

[1] – علي حرازم، **جواهر المعاني وبلوغالأماني في فيض سيّدي أبي العباس التجاني ـ** ﷺ ـ (تح: محمّد الراضي كنون). الدار البيضاء: دار الرشاد الحديثة، ص649 .

وهدفه في ذلك كلّه هو التّأثير في مخاطبيه وإقناعهم بما فيه صلاُحهم في الدنيا والآخرة وصلاح مجتمعاتهم .

4 ــ العمل على نشْر ثقافة المحّبة والتّسامح والعفْو وعدم الإيذاء والأخّوة والتعاون... وهي قيم فاضلة، ما أحوجنا إليها اليوم، فقْد نادى بها الإسلام –كما سبق– وتضْمن التّعايشَ والأمن والّسلاَم في الأوطان.

5 ــ إظهار الشّفقة التّامة على خلْق الله جميعا، وخاصّة الضّعفاء منهم(عدم تتّبع عوراتهم... مساعدتهم ... مسامحتهم ... قضاء حوائجهم... الإحسان إليهم... فالله يحب الإحسان إلى خلقه، ويكره ظلْمهم والاعتداء عليهم...).

6 ــ حرْصه على رْبط المْسلم بالله في كلّ أموره ، وفي كلّ مْوضع يوجد فيه، من خلال الفزعِ إلى الله ، مراقبةِ الله ، المعاملةِ لله ، الإحسانِ إلى خلقِ الله ، طلبِ التأييدِ منَ الله ... ومتى ارتبط الفردُ برّبه، نَبذ كلّ ما يخالفه وعمِل على تطبيق أحكامه . من ذلك قوله :

• " وتلك عقوبته لإعْراضه عن جنـاب الله أوْلا فإنه لْو فزع إلى الله بالتّضرّع والشّكاية ، واعْترفَ بعجْزه وضعْفه ، لرفْع الله عنه ضرَر الخلق بلا سبب أو بسبب لا تَعب عليه فيه أو يـُشغلهم اللهُ بشاغل يعْجزون عنه ...".

•وقوله: " وإذا ابتـُليت بمعاملة الّناس ومخالطتهم، فخالِطْهم وعامِلْهم لله، فإنّ الله يحبّ الإحسان إلى خلقه ".

• وأيضا قوله: " فإنّ الكّيس العاقل إذا انْصبّ عليه الشّرّ من الّناس، أو تحرّكوا له به، رآه تجليًّا إلهيًّا لا قْدرة لأحد على مقاومته إلّا بتأييد إلهّي...".

7 ــ التّركيز في هذه الوصايا على قواعد التّعامل، وعلاقة الأفرادِ بعضهم ببعض، كونها أساسَ بناءِ المجتمعات ، ومقياسَ رقّيها، وسببَ تحقيقِ التعايش فيها ، وهي أساس الّدين الإسلامي[1] .

ولعلّ الّسّر في هذا الحرص والإلحـاح والتأكيد هو أنّ الشيخ ـ رضي الله عنه ـ بعلْمه وخبْرته ومعْرفته برّبه وبالّنفس البـ شرّية ومواطن الشّر فيها... أدرك أنّ منْفذَ الشيطان وتدمير المجتمعات هو التخلّي عن هذه الوصايا .

[1] – نفسه، ص ص 649 ، 650 .

ولا غرابة في أنْ يدعو إلى أمثال هذه القيم ، ويُشدّد في ذلك؛ فالصّوفي عارفٌ بالله ، وهو في كلّ الأوقات مع الله، والمحّبة أساسُ التّصوّف؛ فمِنْ منطلق قوله تعالى: ﴿ **إِنَّما الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَة** ﴾[1]، ومن قلوب تطفح بالمحّبة التي يكتمل بها إيمانُ المؤمن ، ومنْ التّعاليم السّامية.. اقتبس السّادة الصّوفية سيَرهم وسلوكَهم، والطريقة التّجانية "تدعو إلى المحافظة على مصالح الشعوب وتماسكها، وترفض كلّ ما من شأنه أنْ يؤدّي إلى إحداث الفتن والصّراعات، وتدعو أتباعَها ومُريديها إلى المساهمة في القضاء على أسباب التناحر والتشاحن، وإلى نبذ العنْف ونشْر روح التعايش فهي مبنّية على الكتاب والسنة، وعلى المحّبة والتّسامح والصّفح وعدم إيذاء الآخرين.. ونسبة إلى المحّبة في الله، الشا ملة لكلّ من شهد لله بالوحدانّية ولرسوله بالبلاغ، سمّى الشّيخُ التجاني أصحابَه الأحباب. وعلى هذا المبدأ العظيم رّبى أصحابه وأتباعه، فكانوا رُسُلَ محّبة وسلام وإحسان[2]، وهو ما جسّدته رسائله هذه .

ب- حل الخلافات وفك الخصومات:

تُواصل الطريقة التجانية مسيرة مؤسّسِها ابتداءً من خليفته سّيدي الحاج علي التماسيني، وبقّية الخلفاء في الّدعوة إلى هذه القيم وتجسيدها، فكثيرا ما كانت تحدث النزاعات والخلافات بين القبائل والعروش وحتى بين العائلات بسبب الاختلاف حول الأرض والماء، فلا نجد لها حلا إلا باللجوء إلى شيوخ الزاوية وأعيانها لفض هذه النزاعات، ويشهد التاريخ لزاوية تماسين الكثير من المواقف في هذا المجال، حيث كان شيوخ الزاوية بالفصل بين المتخاصمين، كما كانوا يكلفون أعيان الطريقة ومقاديمها بالقيام بهذه المهمة، خاصة الأرياف والمناطق البعيدة، وهذا ما حدث مع الشيخ سيدي الحاج علي التماسيني، حيث بعث المقدم الفاضل سيدي بن سالم بن سيدي محمد من منطقة الطيبات إلى وادي سوف وكلفه بأن يقوم بالصلح بين سكانها الذين كانت بينهم خلافات، وأمره أن يسكن بينهم حتى يكون قريبا منهم.

وكذلك شيخ الزاوية سيدي أحمد التجاني التماسيني فقد برز هو أيضا كعادة أسلافه في إصلاح ذات البين وإطفاء نار الفتن بالمنطقة، مثل مساهمة في حل الخلاف بين "النمامشة"* وجماعة من "المقرن"** سنة 1342 هـ الموافق لـ 1923 م **(الملحق 06)**، ومنها الفتنة التي

---

[1] سورة الحجرات، الآية: 10.

[2] – السعيد بسي، "الانتشار العالمي للطريقة التجانية وثمرة جهودها في التربية الروحية والاجتماعية". **الملتقى الدولي الأول للإخوان التجانيين**، 23- 25 نوفمبر 2006 ، الجزائر: منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، 2006.

* النمامشة أو اللمامشة كما يسميها البعض: هم قبيلة شاوية أمازيغية منتشرين في أقصى الشرق بين ولايتي تبسة وبسكرة.

** بلدية تابعة لولاية الوادي.

وقعت سنة 1927 بتماسين بين الأهالي والقايد حول التلقيح الذي رفضه السكان بشدة، فقام الشيخ بجهود معتبرة وحقق الصلح بين الطرفين وأقنع الأهالي بضرورة التلقيح.

ويرجع إليه الفضل أيضا في فض نزاع بلدة سدراتة "ولاية سوق أهراس" الذي وقع فيه القتل في أفريل 1938[1].

وأيضا شيخها الحالي الدكتور سّيدي محمد العيد التجاني الذي لا يتوانى في كلّ مجلس ومناسبة وخطبةٍ ومكانٍ في الّدعوة إلى الأخّوة في الله وتمتين اللّحمة وتوحيد الكلمة، وخشية الله التي تسمو بالإنسان إلى كلّ خير، والاحترام المتبادل، ونشر فضيلة التّسامح والصّفح، والتّواصل، وخدمة المجتمع والأوطان بإخلاص وتفانٍ ... وتجسيد ذلك كلّه في الأعمال والسلوك في الحياة اليومية [2]، وقد ساَهم في إخْماد نيران الفتن في أماكن مختلفة، وفضّ الخصومات ، وإصلاح ذات البين ، وبثّوا الأمن والسلام ... وفي هذا الجانب شهادة أعيان ومشايخ وادي ريغ في محضرهم المؤرخ في 10 شوال 1433هـ الموافق لـ 28 أغسطس 2012م، اعترافا لشيخ الزاوية في إصلاح ذات البين في مشكلة "بلدة عمر" و "قوق" ببلدية تماسين.

ج- قضاء حوائج الناس والشفاعات :

قامت الزاوية التجانية بتماسين بدور محوري في خدمة المجتمع، وذلك بالسعي إلى قضاء حوائج الناس ومساعدتهم بما أمكن، وتشير الكثير من الوثائق التاريخية إلى هذا العمل النبيل الذي كانت تقوم به الزاوية، كالرسالة المؤرخة بتاريخ 13 فيفري 1951م ، والتي يطلب فيها العلامة الشيخ الطاهر العبيدي من شيخ الزاوية آنذاك أن يساعده في الترقية، وبالفعل فقد استجيب لطلب الشيخ، وتمت ترقية العلامة العبيدي في وظيفته[3].

كما قام بعض سكان ورقلة بمراسلة شيخ الزاوية بتماسين أحمد التجاني التماسيني في 26 ديسمبر 1952م، طالبين منه التدخل لدى السلطات لوقف الضرائب المسلطة عليهم ، والتي أثقلت كاهلهم، وقد استجيب لطلب الشيخ أيضا في هذه القضية[4].

- كذلك دعم الجمعيات الخيرية مثل جمعية السلام لرعاية الأيتام بقسنطينة سنة 1953.

---

[1] - علي غريسي، أعلام وأختام، مرجع سابق، ص 67.

[2] كلمة توجيهيّة بمناسبة الزيارة السنويّة للشيخ الدكتور سيدي محمّد العيد التجاني، 1434هـ/ مارس 2013 ، الزاوية التجانية ـ تماسين ، ورقلة ، الجزائر.

[3] - رسالة مؤرخة بتاريخ 13 فيفري 1951م، المصدر: أرشيف الزاوية التجانية بتماسين ، رسالة رقم 1188.

[4] - رسالة مؤرخة بتاريخ 26 ديسمبر 1952م، المصدر: أرشيف الزاوية التجانية بتماسين ، رسالة رقم 255.

- تقديم معونات لأهالي المغير في فيضانات 1969.
- تنظيم الأعراس الجماعية بزاوية تماسين كل سنة[1].
- في سنة 2005 افتتح شيخ الزاوية الحالي محمد العيد التجاني مقرا اجتماعيا يضم قاعات للاستقبال وأخرى للمبيت [2].
- تقديم بعض المواد والحاجات للنساء التي يضعن مولودا، وهذا عند الولادة وكذلك في اليوم السابع عند تسمية المولود مثل الزيت واللحم والشربة.. **(الملحق 07)**.
- التوسّط لدى الجهات الرسمية لفتح مدرسة كانت مغلقة، وتوجد رسالة في أرشيف زاوية تماسين مؤرخة في 22 فيفري 1959، وفيها يطلب عدة أئمة وبعض أعيان مدينة تقرت من الشيخ سيدي أحمد التماسيني ﷺ كي يساهم في فتح المدرسة. **(الملحق 08)**

إن هذه الأمثلة وغيرها لتبين بشكل قاطع مدى حرص شيوخ وأعيان الزاوية بتماسين على خدمة المجتمع والتخفيف من معاناة السكان.

[1] – علي غريسي، ص 64.

[2] – المرجع نفسه، ص 83.

الخاتمة:

أضحت الشراكة بين الحكومة وبين مؤسسات المجتمع المدني من البدائل المطروحة لتحقيق الحكم الراشد، فلم يعد في مقدرة أي دولة الاضطلاع بكل المهام التنموية والاجتماعية، وأصبح من الضروري تفعيل دور الاتصال بين الدولة و المجتمع المدني ومن بينها الجمعيات والزوايا..

والحكم الراشد هو أحد الأهداف التي جاءت بها مؤسسات المجتمع المدني لتحقيقها في كافة أنحاء العالم، والجزائر هي جزء من هاته الدول التي كان لزاما عليها التماشي مع التغيرات الكبرى الحاصلة في بنية النظام العالمي، والتي تجعل من مؤسسات المجتمع المدني طرفا أساسيا في تحقيق أهداف الدولة الوطنية.

هذه المكانة التي يحتلها المجتمع المدني ترتبط بشكل أساسي سواء في الجانب الوظيفي أو البنائي بالبيئة التي يتواجد ويعمل فيها، فلا شك أن مخرجاته ستتأثر بمعطيات البيئة الثقافية والاجتماعية والسياسية..

ومن ثّم فإن دراستنا حاولت أن تتبع هذا العملية (التأثير المتبادل) وفق **الفروض** الثلاث التي قّمناها في بداية هذه الدراسة؛ بالنسبة **للفرض الأول** وفي تعرضنا إلى الجانب المفاهيمي لمتغيرين أساسين وهما "المجتمع المدني" و "الحكم الراشد" ومدى ارتباطهما ببعضهما البعض، توصلنا إلى ضرورة معالجة ودراسة كلاالمفاهيمين في بيئتهما المحلية لا أن تُسقط التجارب المستوردة عليهما خاصة إذا تعلّق الأمر بالشعوب العربية والإسلامية؛ لأن لها خصوصية تاريخية تختلف عن المجتمعات الغربية.

أما **الفرض الثاني** والتي كانت من خلال دراسة المجتمع المدني الجزائري ومدى فعاليته، فقد توصلنا إلى أنه حقّق أدوارا إيجابية وهو محاط بجملة من التنظيمات والقوانين، وهذا شيء طبيعي للغاية؛ لأن دولة ما بعد الاستقلال لعبت دور الوصاية على المجتمع الفتي والناشئ، لكن التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي مرّت بها الجزائر داخليا، ومع موجة الديمقراطية على الصعيد الخارجي، عرف المجتمع المدني انفتاحا مكّنه من العمل أكثر والتعبير عن نفسه.

وبالنسبة للفرض الثالث فقد مثّلت الزاوية التجانية بتماسين انموذجا وعينة للمجتمع المدني بالجزائر، وتوصلنا إلى أن الزاوية التماسينية ساهمت بشكل كبير جدا في ترسيخ وتعزيز الحكم الراشدوهذا وفق مقاربات رجالات الزاوية، لما يتمتّعون به من كفاءة عالية في التوجيه والتربية،

ولبُعد نظرهم واستشرافهم للعديد من القضايا التي تواجههم، ولما يتمتعون به من استقلالية، كما أن حبّهم وانتماءهم للوطن كانت المحرّك والدافع لهم في خدمة المجتمع المحلي والوطني ككل.

وننتهي في هذه الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات لحالات التفاعل بين إحدى مؤسسات المجتمع المدني وهي الزاوية التجانية بتماسين وسعيها في تحقيق الحكم الراشد بالجزائر، ويمكن إيجاز ذلك في النقاط التالية:

- المحافظة على الثوابت الوطنية والدينية.
- تعزيز مفاهيم المواطنة والسلم الاجتماعي ونبذ التطّرف بكل أشكاله.
- الحفاظ على المرجعية الدينية بالجزائر والمتمثلة أساسا في المذهب المالكي والعقيدة الأشعرية والسلوك الصوفي.
- الدور الاجتماعي الكبير للزاوية من خلال إصلاح ذات البين ودعم الجمعيات الخيرية.
- ترسيخ القيم والحفاظ على الإرث الثقافي والحضاري.
- مساهمة الزاوية البحث العلمي كالتأليف وتنظيم الملتقيات ودعم المدارس وطلبة العلم.
- المساهمة في تطوير وتنمية المجتمع وخاصة المرأة والطفل.
- بناء المجتمع الراشد والمواطن الصالح.
- تقديم خبرات استشارية وفنية إلى السلطات المحلية

في الأخير يمكن القول بأن الجزائر عرفت حالة من الانفتاح وهذا يتجلى في تنامي دور مؤسسات المجتمع المدني في جميع المجالات لا سيما ترقية الحكم الراشد عبر سلسلة من الآليات والاستراتيجيات، والتي من بينها إشراك أطراف المجتمع المدني أكثر في العملية السياسية.

الملاحق

الملحق 01: رسالة من جيش وجبهة التحرير الوطني للشيخ أحمد التماسيني تبلغه خبر استشهاد القائد نصرات حشاني (الوجه الأول للرسالة)

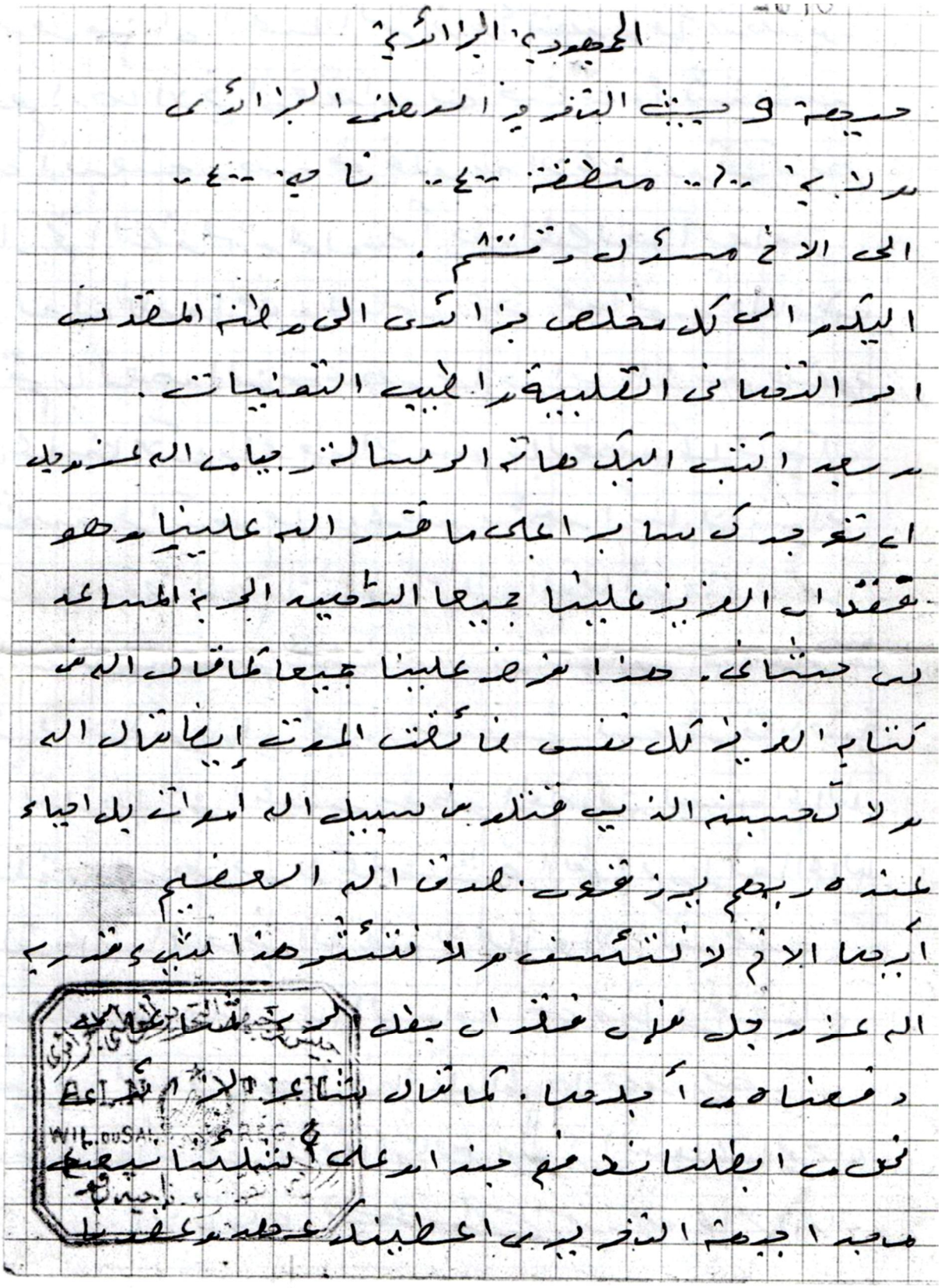

الملحق 01: رسالة من جيش وجبهة التحرير الوطني للشيخ أحمد التماسيني تبلغه خبر استشهاد القائد نصرات حشاني (الوجه الثاني للرسالة)

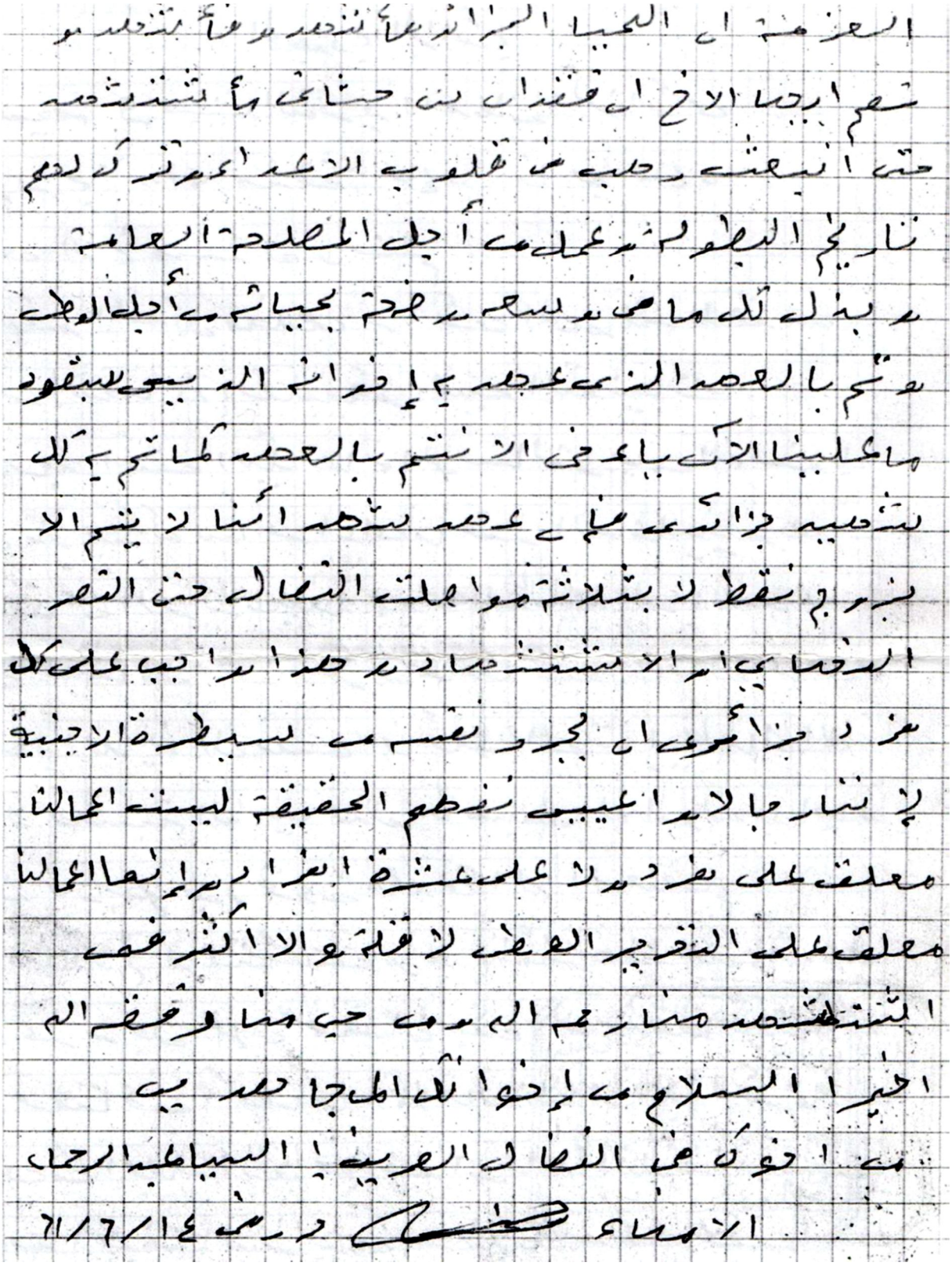

الملحق 02 : رسالة الشيخ العربي التبسي (مدير معهد ابن باديس) باسم جمعية العلماء وباسم المعهد إلى الشيخ أحمد التجاني التماسيني يطلب منه دعم المعهد

جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

معهد عبد الحميد بن باديس

من فروع جامع الزيتونة

قسنطينة

426

المشاركة العامة في شراء دار التلاميذ بقسنطينة

حضرة الاخ السيد احمد التجاني بالبيار الجزائر المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد فان جمعية العلماء تعدكم من انصار العلم والدين وتعتقد فيكم انكم من اعوان الحق ومن مريدي الخير لهاته الامة التى يجب علينا جميعا ان نتعاون على خدمتها، واهم خدمة تقدم لها هو ماتقوم به جمعية العلماء من تعليم اللغة العربية والتفقيه في الدين الحنيف واخراج ابناء الامة من الامية المنتشرة فى الشعب؛ وانتم على علم بما قامت به الجمعية فى هذا السبيل واكبر اعمالها انشاء المعهد الباديسي بقسنطينة الذي يضم سبعمائة تلميذ من ابناء الامة الجزائرية ومن جميع مدنها وقراها من حدود المغرب الى حدود تونس.

وقد اكملناه فى هذه السنة بشراء دار اخرى لسكنى التلاميذ محافظة على صحتهم واجتماعاتهم. واننا لانعتمد فى هذا المشروع الا على الله وعلى الامة الاسلامية الجزائرية.

وعليه فاننا نرجو منكم ان تعينوا هذا المشروع مما انعم الله به عليكم بمبلغ 10.000 francs فرنك تضعونها فى شيك المعهد تعجيلا بالخير. او تدفعونها للمتعهد الذي يزور بلدتكم من العلماء لهذا الغرض بخصوصه. او لمدير مدرستكم ان كلفته الجمعية بذلك.

نرجو ان تتقربوا الى الله بنفع عباده، وهذا سبيل النفع دللناكم عليه لنشترك فى اجره وعليكم السلام

مدير المعهد : العربي بن بلقاسم التبسي

عنوان الارسال على طريق الشاك بوسطال هكذا :

Alger C.C. 608-25
DJADRI LARBI BEN BELGACEM
5, RUE BENCHIEKH LEFGOUN, 5
CONSTANTINE

الملحق 03: وصل مرتب للإمام "يحياوي عبد الله" من ولاية تبسة والذي يعمل إماما ومدرسا بزاوية تماسين

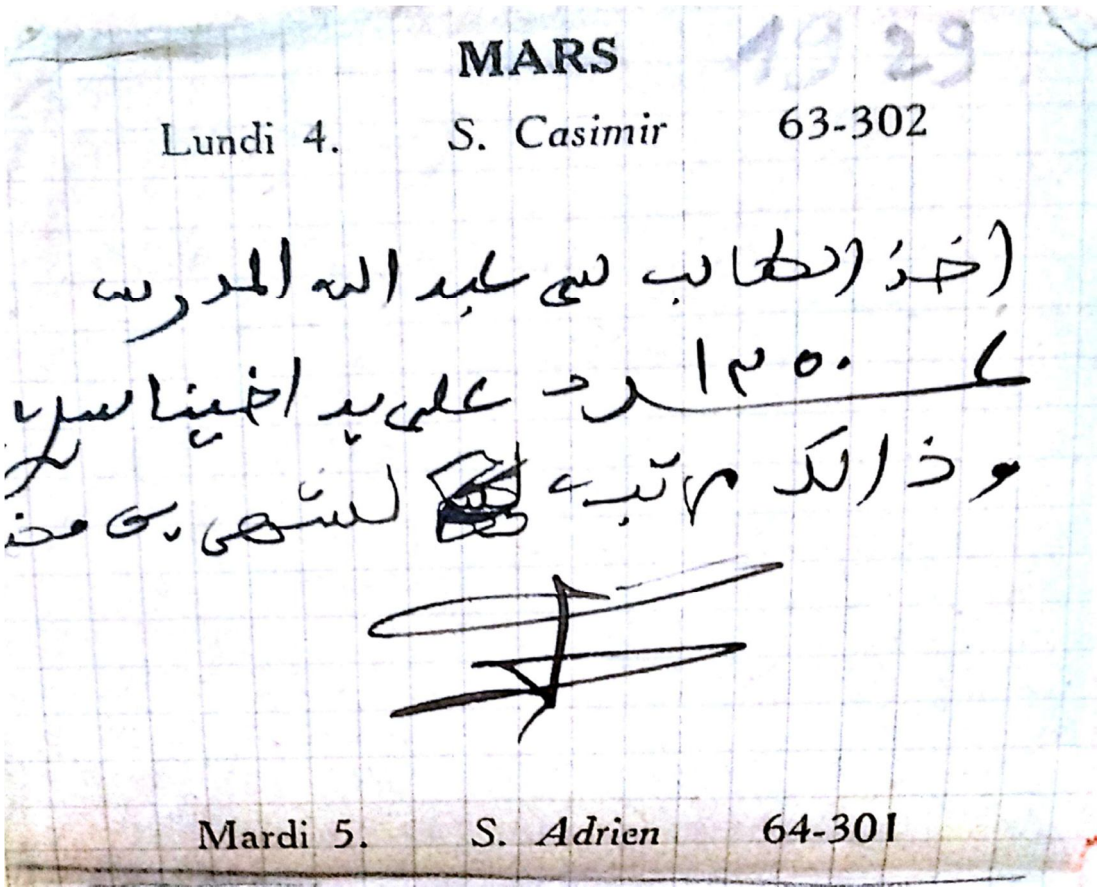
MARS

Lundi 4. S. Casimir 63-302

Mardi 5. S. Adrien 64-301

الملحق 4: رسالة من الشيخ سيدي أحمد التماسيني وهو لا يزال طالبا إلى الخليفة سيدي محمد العيد الثاني يخبره فيها الشروع في تدارس كتاب الرسالة لأبي زيد القيرواني

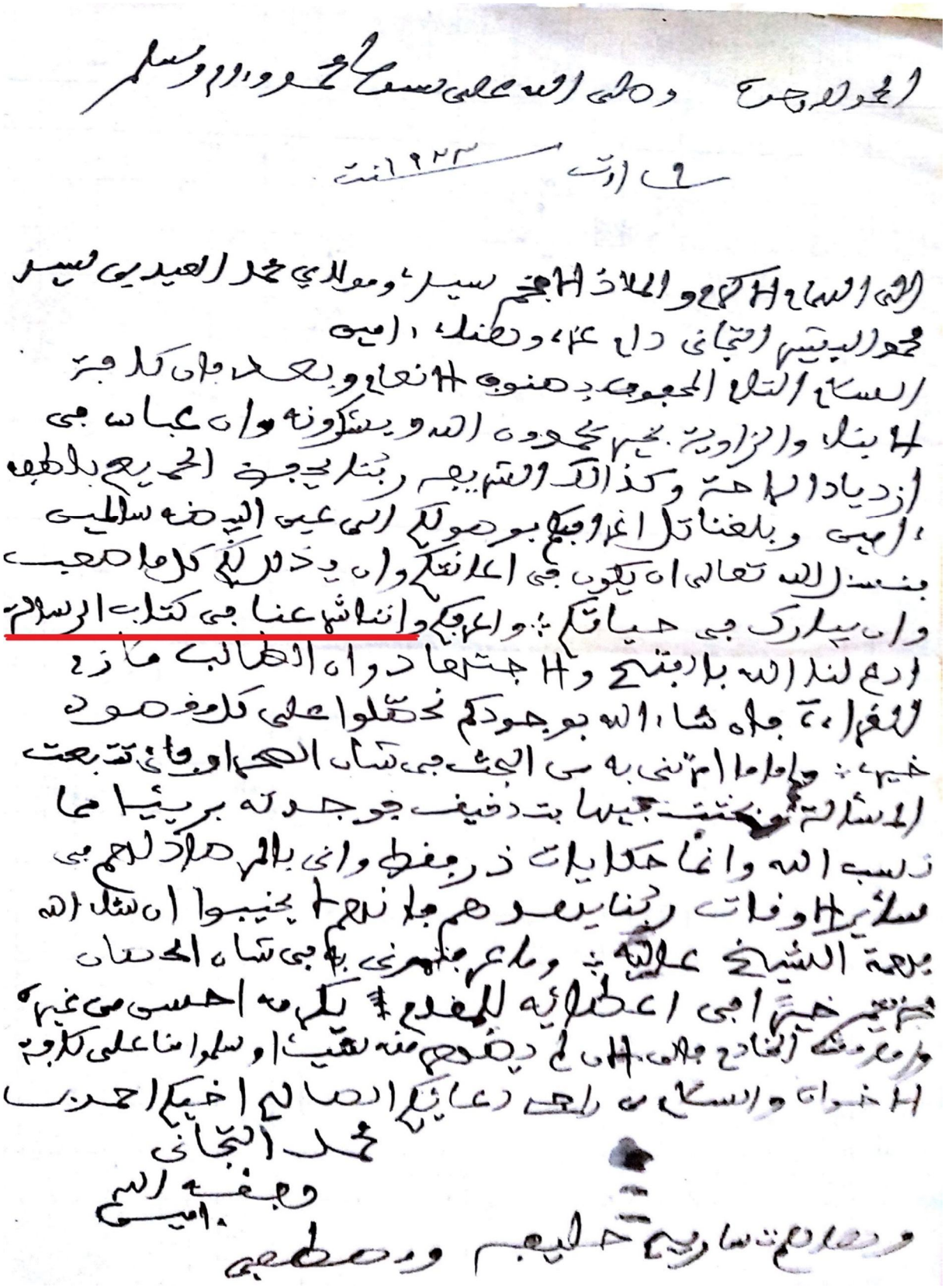

الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

في أوت سنة ١٩٢٣

الى السيد الحاج والملاذ المعظم سيدي ومولاي محمد العيد بن سيدي محمد البشير النجاني دام عزه وطال عمره آمين

السلام التام المعطر بعنبر الله تعالى وبعد فان كاتبه الحاج بلقاسم بن عباس بن الحاج بلقاسم والزاوية بخير يحمدون الله ويشكرونه وان عباس بن الحاج بلقاسم ازداد البهجة وكذلك القشيبة ربنا يجعل الجميع بالطف آمين وبلغنا تل اغراوجكم بوصولكم الى عين البيضة سالمين بفضل الله تعالى ان يكون في اعلى نعمكم وان يذلل لكم كل ما صعب وان يبارك في حياتكم. واخبركم انا شرعنا في كتاب الرسالة ادرج لنا الله بالفتح واجتهادا وان الطالب ما زاد الا غرابة جاء شاء الله بوجودكم نحصلوا على كل مقصود خير. واما ما اتى به سي البحث من شان الحمار وفاني تتبعت الرسالة فما لقيت جيها بت دفيف بوجوده بريئا مما نسب الله وانما حكايات ذر مغط واني بالمرصاد لهم ان سلم الله وفات ربنا يعدوهم جا نهم يخيبوا ان شاء الله ببركة الشيخ عليه. وما عرفني به سي شاه الحسنان فهو خير امي اعطاه الله الفضل والكرم احسن من غيره وارسلك الفاتح جاء الله لا يفقدهم منه نقيا وسلم انا على كافة الاخوان والسلام راجي دعائكم الصالح اخيكم احمد بن محمد النجاني

وفقه الله آمين

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

الملحق 05: الصفحة الأولى من الكلمة التي ألقاها الخليفة سيدي أحمد التماسيني بمناسبة زيارة وفود من داخل وخارج الوطن للزاوية وفيها تعريف بمؤسس الطريقة

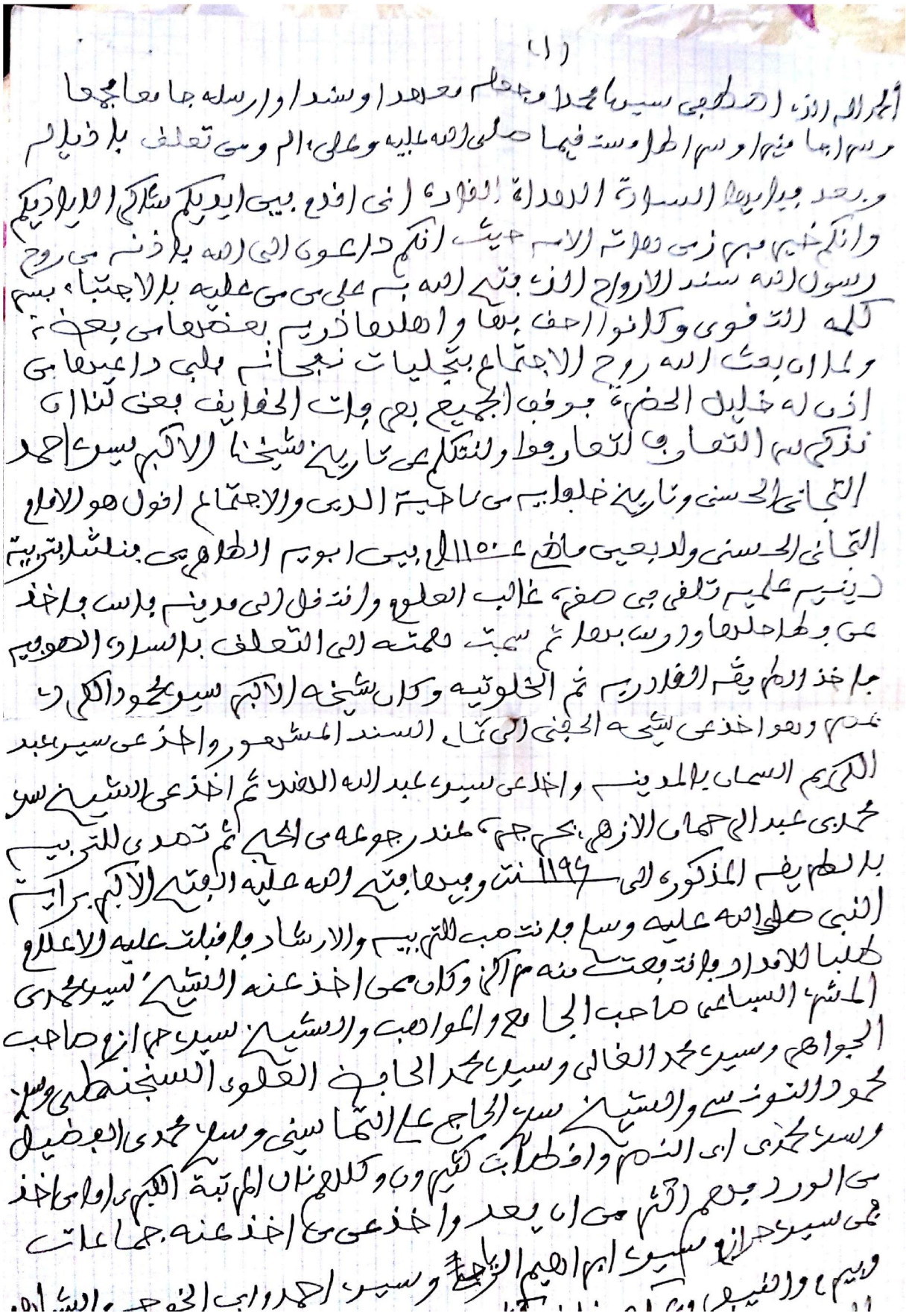

الملحق 05: الصفحة الثانية من الكلمة التي ألقاها الخليفة سيدي أحمد التماسيني وفيها ذكر لأسماء علماء من داخل وخارج الوطن درّسوا بزاوية تماسين وما جاورها

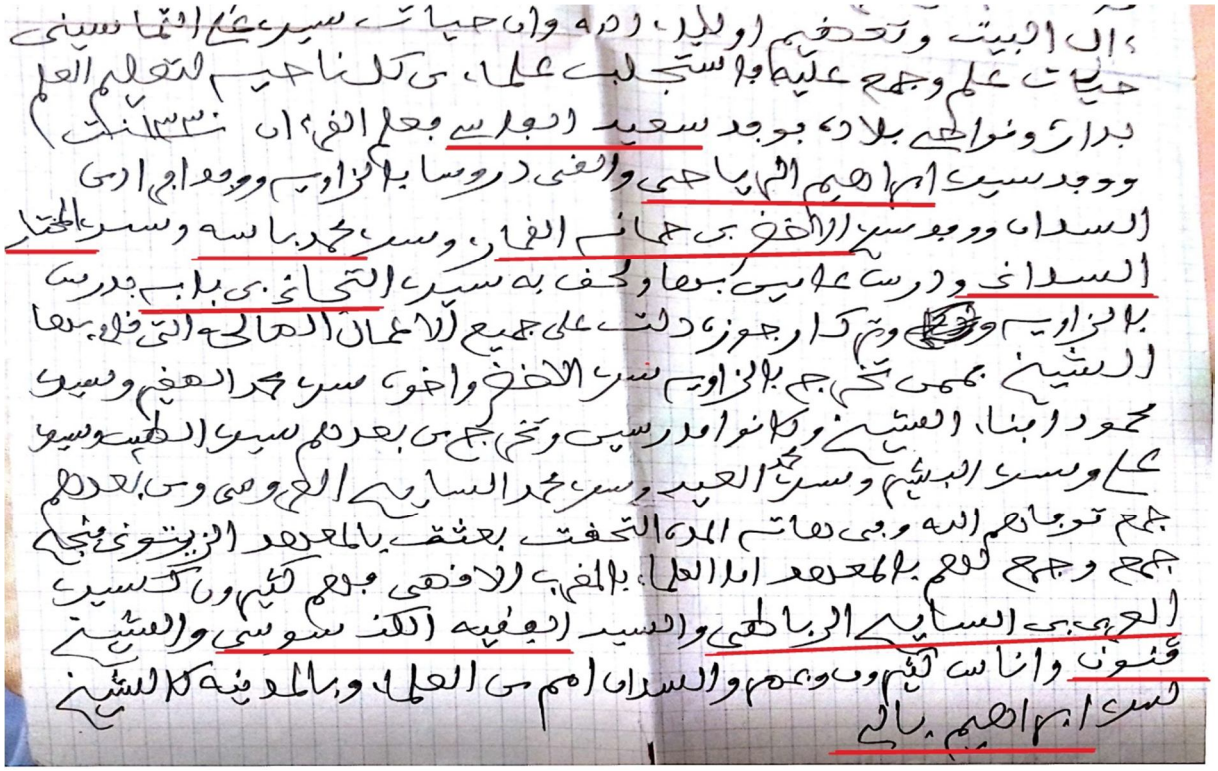

الملحق 06: رسالة من أجل إقامة الصلح بين "النمامشة" وجماعة من "المقرن"

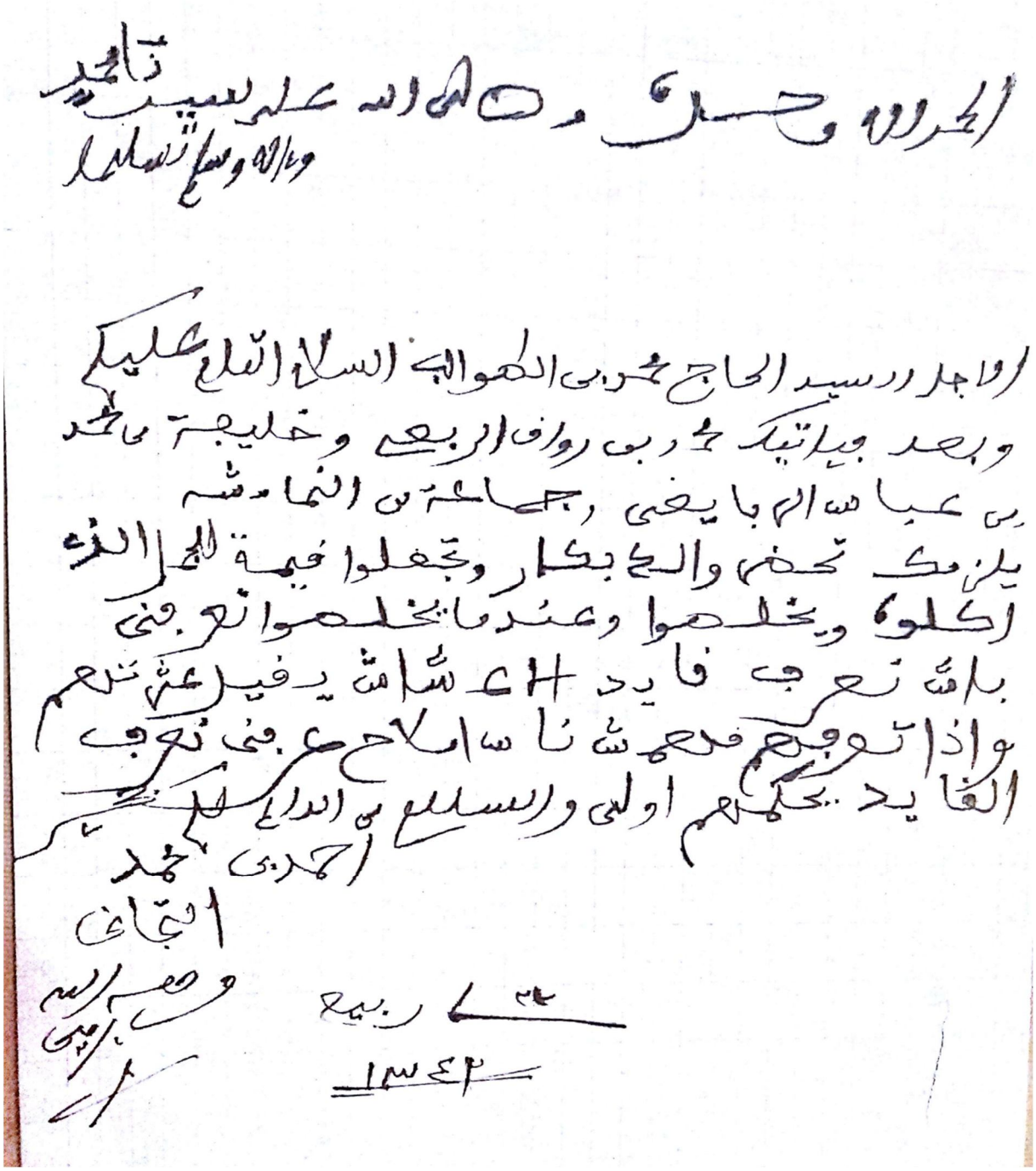

الملحق 07: وصل تقديم مواد غذائية عند النفاس

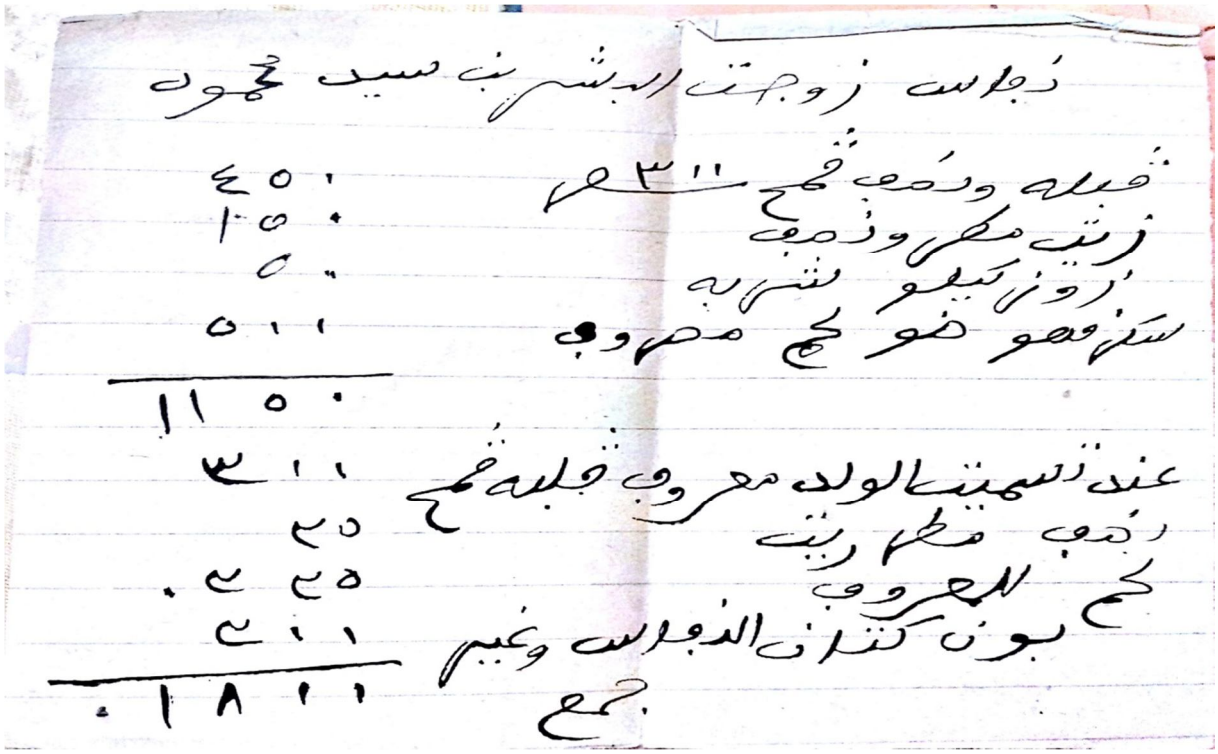

الملحق 08: رسالة إلى الشيخ سيدي أحمد التماسيني تطلب منه المساهمة في فتح مدرسة للتعليم كانت مغلقة

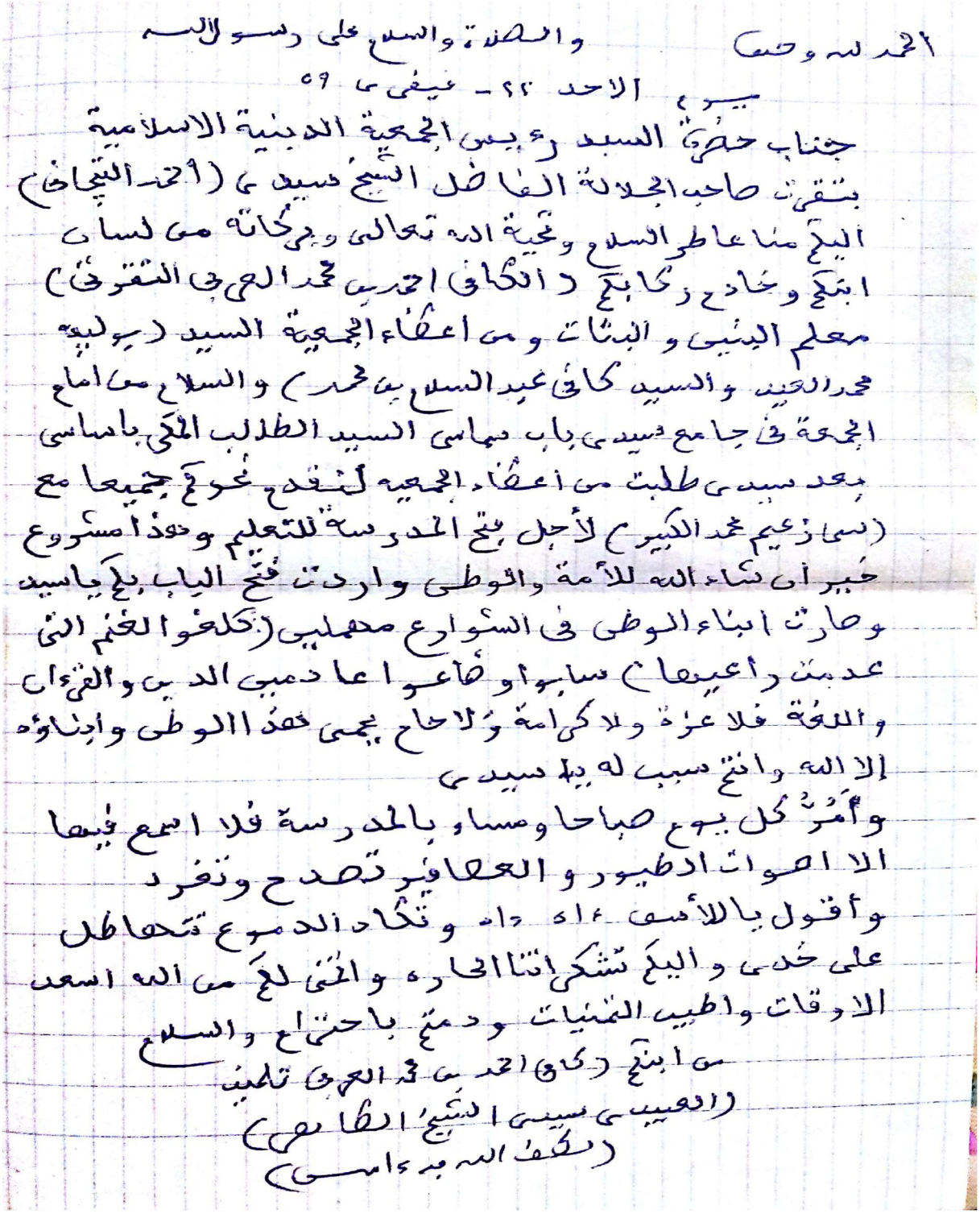

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على رسول الله
بسكرة الاحد ٢٢ - فيفري ٥٩
جناب حضرة السيد رئيس الجمعية الدينية الاسلامية
بتقرت صاحب الجلالة الفاضل الشيخ سيدي (أحمد التيجاني)
أبلغ مشاعر السلام وتحية الله تعالى وبركاته من لسان
ابنكم وخادم زكائكم (الكاتب احمد بن محمد الحرش التقرتي)
معلم البنين والبنات ومن اعضاء الجمعية السيد (وليد
محمد الحبيب والسيد كاتب عبد السلام بن محمد) والسلام من امام
الجمعة في جامع سيدي باب مساس السيد الطالب المكي باساسي
بعد سيدي طلبت من اعضاء الجمعية لنقدم خروج جميعا مع
(سماحة زعيم محمد الكبير) لأجل فتح المدرسة للتعليم وهذا مشروع
خير ان شاء الله للأمة والوطن واردت فتح الباب بلغ ياسيد
وصارت ابناء الوطن في الشوارع مهملين (تكلعوا الغنم التي
عدمت راعيها) سابوا وضاعوا عادمين الدين والقرآن
واللغة فلا عزة ولا كرامة ولا صلاح يجي هذا الوطن وابناؤه
إلا الله وانتم سبب له يا سيدي
وأمر كل يوم صباحا ومساء بالمدرسة فلا اسمع فيها
الا اصوات الطيور والعصافير تصدح وتغرد
وأقول يا للأسف واه واه وتكاد الدموع تتحاطل
على خدي وابلغ تشكي ابنائها الحاره واتمنى لكم من الله اسعد
الاوقات واطيب التمنيات ودمتم باحتراع والسلام
من ابنكم (الكاتب احمد بن محمد الحرش تلميذ
(العبيدي سيدي الشيخ الطاهر)
(لطف الله به امين)

قائمة المصادر

والمراجع

أولا: المصادر:

- القرآن الكريم

ثانيا: الرسائل والوثائق المخطوطة: وتحصلنا عليها أرشيف الزاوية التجانية بتماسين:

- رسالة من جيش وجبهة التحرير الوطني للشيخ أحمد التماسيني تبلغه خبر استشهاد القائد نصرات حشاني.
- رسالة مؤرخة بتاريخ 16 جانفي 1952م، من الشيخ العربي التبسي(مدير معهد ابن باديس) باسم جمعية العلماء وباسم المعهد إلى الشيخ أحمد التجاني التماسيني يطلب منه دعم المعهد.
- وصل مرتب للإمام "يحياوي عبد الله" من ولاية تبسة والذي يعمل إماما ومدرسا بزاوية تماسين.
- رسالة من الشيخ سيدي أحمد التماسيني وهو لا يزال طالبا إلى الخليفة سيدي محمد العيد الثاني يخبره فيها الشروع في تدارس كتاب الرسالة لأبي زيد القيرواني في الفقه المالكي.
- كلمة الخليفة سيدي أحمد التماسيني بمناسبة زيارة وفود من داخل وخارج الوطن للزاوية وفيها تعريف بمؤسس الطريقة وعلماء درسوا بالزاوية.
- رسالة من أجل إقامة الصلح بين "النمامشة" وجماعة من "المقرن" بالوادي.
- وصل تقديم مواد غذائية عند النفاس.
- رسالة إلى الشيخ سيدي أحمد التماسيني تطلب منه المساهمة في فتح مدرسة للتعليم كانت مغلقة .

ثالثا: الكتب:

- ابن منظور جمال الدين، **لسان العرب**. ج4 متحصل عليه بتاريخ: 2017/03/25 من الرابط:
- http://library.islamweb.net/newlibrary/display_book.php?idfrom=1859&idto=1859&bk_no=122&ID=1860
- التجاني محمد الحافظ ، **الانتصاف في رد الافتراء على السادة التجانية**. الوادي: مطبعة كوينين، 2007.

- التجاني محمد العيد. الكلمة الافتتاحية. **الملتقى الدولي الثاني للطريقة التجانية** تحت عنوان: الخطاب الصوفي التجاني زمن العولمة. بتاريخ 06/05/04 نوفمبر 2008، قمار- الوادي. مطبعة الوليد، (د.م) :2009.
- التجاني محمد العيد، كلمة افتتاحية في محاضرات الندوات الصيفية. زاوية الوادي السبت 2013/06/22. أنظر: **محاضرات الندوات الصيفية.**(جمع: غريسي أحمد)، سطيف: دار المجدّد للنشر والتوزيع. 2013.
- بسي السعيد، "الانتشار العالمي للطريقة التجانية وثمرة جهودها في التربية الروحية والاجتماعية". **الملتقى الدولي الأول للإخوان التجانيين،** 23- 25 نوفمبر 2006 ، الجزائر: منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف.
- بلعبيدي عبد العزيز ، **رجال أخيار**. الجمعية الثقافية محمد العيد آل خليفة، كوينين ، الوادي .
- بن خلدون عبد الرحمن ، **تاريخ ابن خلدون**. ج 7، دار الفكر، لبنان: 2000 .
- بن خليفة علي ، **الُوف الشذي في التعريف بالشيخ سيدي الحاج علي التماسيني.** الجزائر: مطبعة دار الجائزة، 2015.
- بوتنام روبرت. كيف تنجح الديمقراطية (تر: إيناس عفت). القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية. 2006.
- حرازم علي ، **جواهر المعاني وبلوغ الأماني في فيض سّيدي أبي العباس التجاني ـ رضي الله عنه** ـ (تح: محمد الراضي كنون). الدار البيضاء: دار الرشاد الحديثة.
- ديدي السعيد ، **اليقين لا يزول بالشك.** الوادي: مطبعة بن عزى، 2010.
- زغيدي محمد لحسن، **شخصيات نموذجية في المقاومة والإصلاح والحركة الوطنية والثورة التحريرية،** الجزائر: دار الحبر، 2009.
- سعد الله أبو القاسم ، **تاريخ الجزائر الثقافي،** ج2 ،الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981.
- سعد الله أبو القاسم ، **تاريخ الجزائر الثقافي،** ج4، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981.
- صافي لؤي ، **الرشد السياسي وأسسه المعيارية: من الحكم الراشد إلى الحوكمة الرشيدة.** بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر. 2015.

- طالب عبد الرحمن ، **الشيخ سيدي أحمد التجاني ﷺ ومنهجياته في التفسير والفتوى والتربية**. وهران: 2004.
- عباس مراد علي، **ديمقراطية عصر العولمة**. بيروت: دار العرب للنشر والتوزيع، 2015.
- عبد الكريم الكايد زهير ، **الحكمانية قضايا وتطبيقات**. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية. 2003.
- عبد الهادي المحميد زهير ، **العمل الحزبي المنظم ودوره في تنمية المجتمعات**. الكويت: مكتب الدراسات الاستراتيجية لحركة التوافق الوطني الإسلامية. 2006.
- علي الدين هلال و مسعد نيفين ، **النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000 .
- عواد المشاقبة أمين و داود علوي المعتصم بالله. **الإصلاح السياسي والحكم الرشيد إطار نظري**. عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع. 2012 .
- غريسي علي ، **أعلام وأختام**. ج1 ، الجزائر: منشورات الزاوية التجانية التماسينية، 2013،
- مصطفى إبراهيم وآخرون، **المعجم الوسيط**. مكتبة الشروق الدولية، ط4، مصر:2004.
- منشورات الزاوية التجانية بتماسين، **الزاوية التجانية بتماسين بين الأمس واليوم**.

رابعا: المقالات:

- الأنصاري عبدالحميد. "منظمات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي العلاقة المأزومة". متحصل عليه بتاريخ 2017/01/10 من الرابط: http://araa.sa/index
- القريشي كمال ، **تقرير وطني عن الاتحاد العام للعمال الجزائريين**. متحصل عليه بتاريخ 2017/02/10 من الرابط: https://goo.gl/B5VBNv .
- ب أمين، "الزوايا سدّ منيع ضد الطائفية والتيارات الدينية الغريبة". متحصل عليه بتاريخ 2017/03/22 من الموقع الإلكتروني:www.echoroukonline.com
- بن عيسى ليلى،"الحكم الراشد أحد مقومات التسيير العمومي الجديد". **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**. عدد 14،ديسمبر 2013.
- بن عيسى ليلى و رايس وفاء ، "الحكم الراشد كآلية لمعالجة الفساد في الإدارة العمومية الجزائرية". **الملتقى الدولي حول:** "آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية

المستدامة"، ورقلة، 25 – 26 نوفمبر 2013، متحصل عليه بتاريخ 2017/02/02 من الرابط: https://goo.gl/6P86tc

- بن محمد نعيم. الحركة النقابية في الجزائر واقع وآفاق. متحصل عليه بتاريخ 2017/04/09 من الرابط:
- http://www.hoggar.org/index.php?option=com_content&view=article&id=796:------&catid=130:benmohammed-naim&Itemid=36
- بن يحي فاطمة و طعام عمر. "واقع الحركة الجمعوية في المجتمع الجزائري". **مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية** –جامعة الشهيد حمة لخضر –الوادي العدد 11 ، جوان 2015.
- بهاء الدين محمد. "دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي". المجلة الإلكترونية الحوار المتمدن–العدد: 3425 . متحصل عليه بتاريخ: 2017/04/07 من: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=267017#
- بهاز حسين. "الحكم الراشد: المفارقة بين ازدواجية المعايير والمؤشرات والتعاطي السياسي". **الملتقى العلمي الوطني حول** "إشكالية الحكم الراشد في إدارة الجماعات المحلية الإقليمية " قسم العلوم السياسية– جامعة قاصدي مرباح – ورقلة يومي 12–13 ديسمبر 2010.
- بومقور نعيم ، "الحركة النقابية في الجزائر وسياستها المطلبية: الأجر نموذجا"، **مجلة إضافات**: العدد 1، شتاء 2008.
- جاب الله طيب ، دور الطرق الصوفية والزوايا في المجتمع الجزائري، متحصل عليه بتاريخ 2016/12/12 من الرابط:
- https://goo.gl/qGOsMR
- جابي عبد الناصر. "العلاقات بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر: الواقع والآفاق". **مجلة الوسيط**، دورية تصدرها وزارة العلاقة مع البرلمان. عدد 06 ، السداسي الثاني: 2008.
- حاروش نور الدين. "تطوير علاقة البرلمان بالمجتمع المدني". متحصل عليها بتاريخ 2017/04/10 من الرابط: https://goo.gl/VPpAaM
- حامد خليل ، "الوطن العربي والمجتمع المدني". **مجلة كراسات استراتيجية**، دمشق، العدد الأول – السنة الأولى – خريف 2000.

- حسن فياض عامر. "المجتمع المدني دراسة في إشكالية المفهوم". متحصل عليه بتاريخ 2017/01/03 من الرابط:
- http://www.madarik.org/mag1/2.htm
- حسين محمد، «تاجماعت» نظام قضائي عشائري يدير شؤون القبائل الجزائرية. متحصل عليه بتاريخ 2017/01/10 من الرابط:
http://www.alittihad.ae/details.php?id=59501&y=2011
- حملاوي عبد القادر. "الشّيخ عمر بن قدور الصّحفي والمفكّر الشّهير". **جريدة الشعب**. العدد 16910 . الأربعاء 23 ديسمبر 2015 عبر الرابط: http://www.ech-chaab.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D8%AB/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A/item/36681.html?tmpl=component&print=1
- خليفة محمد. **إشكالية التنمية والحكم الراشد في الجزائر**. متحصل عليه بتاريخ 2017/01/06 من الرابط:
- http://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_5.pdf
- دلة سام. "من دولة القانون إلى الحكم الرشيد "تكامل في الأسس والآليات والهدف". **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية** ، العدد 2، المجلد – 30 ،2014 .
- زاهي المغيربي محمد. "المجتمع المدني والدولة دلالات المفهوم وإشكاليات العلاقة". متحصل عليه بتاريخ 2017/04/08 من الرابط:
- http://www.ousycs.com/main/index.php/2013-08-28-09-02-55/90-2013-09-17-%E2%80%8E%E2%80%8E13-12-31%E2%80%8E
- زدام يوسف ، "دور المجتمع المدني في التنمية الإنسانية مقاربة ثقافية"، **الملتقى الوطني** "التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات"، جامعة حسيبة بن بوعلي، كلية العلوم القانونية والإدارية، 16-17 ديسمبر 2008.
- شكر عبد الغفار. "أثر السلطوية على المجتمع المدني". **مجلة الحوار المتمدن الإلكترونية**-العدد: 1023 – 2004، متحصل عليه بتاريخ 2017/04/08 من الرابط:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=26817

- صبري محمد خليل، مفهوم المجتمع المدني. متحصل عليه بتاريخ 2017/01/10 من الرابط:https://drsabrikhalil.wordpress.com
- طاشمة بومدين. "الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية". **مجلة التواصل**.عدد26: جوان 2010. جامعة باجي مختار، عنابة.
- عقبة السعيد ، "الزاوية التجانية بتماسين ودورها الاجتماعي بالمنطقة". **الملتقى الوطني الأول** بعنوان: "الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الجنوب الجزائري خلال القرنين 18-19 من خلال المصادر المحلية"، يومي: 25/24 جانفي 2012،معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة الوادي، الجزائر.
- عنصر العياشي، "المجتمع المدني المفهوم والواقع: الجزائر انموذجا". **مؤتمر** "المشروع القومي والمجتمع المدني" (قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق، 2000)،.متحصل عليه بتاريخ: 2016/11/21 من الرابط:
- http://www.transparency.org.kw.au-/ti.org/ar/index.php/books/citizenship/369
- غربي محمد."الديمقراطية والحكم الراشد:رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية ".**مجلة دفاتر السياسة والقانون**، عدد أفريل 2011، متحصل عليه بتاريخ 2017/02/16 من الرابط:
- http://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-special-2011-dafatir/887-2013-05-12-14-03-31.html
- غريسي علي، "الدور التنويري والمواقف الوطنية لمشايخ الطريقة التجانية بتماسين في الفترة الممتدة من سنة 1919 إلى سنة 1939". **الملتقى الولائي الطلابي الثالث في "التاريخ السياسي"** بعنوان: "الحركة الوطنية الجزائرية في خضم التطورات الدولية ووحشية الخنق الاستعماري في فترة ما بين الحربين 1939/1919". في 19 و 20 فيفري 2013 بجامعة الوادي. دار المجد للنشر والتوزيع، سطيف: 2015.
- قاسم علي الشهوان نوفل. "مقومات الحكم الراشد في استدامة التنمية العربية". **مجلة دراسات إقليمية**. العدد 10، جامعة الموصل، العراق، 2008، ، متحصل عليه بتاريخ 2017/04/06 من الرابط:

http://www.iasj.net/iasj?func=issueTOC&isId=1885&uiLanguage=ar

- قوي بوحنية. "دور حركات المجتمع المدني في تعزيز الحكم الراشد". **الملتقى الوطني:** "التحولات السياسية إشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات". يومي 16 و 17 ديسمبر 2008. كلية العلوم القانونية والإدارة جامعة حسين بن بوعلي – الشلف.
- لزهاري بوزيد ، "المجتمع المدني". **مجلة الوسيط**، دورية تصدرها وزارة العلاقة مع البرلمان. عدد 06 ، السداسي الثاني: 2008.
- محجوب خالد ، "المرجعية الدينية في الجزائر.. الممهدات والمعوقات" ، متحصل عليه بتاريخ 2017/04/13 من الرابط: http://www.djazairess.com/elhiwar/28452
- فيلالي مختار، "دور رجال الطريقة التجانية في مقاومة الاحتلال خلال الثورة التحريرية". **الملتقى الدولي الثاني للطريقة التجانية** تحت عنوان: الخطاب الصوفي.

التجاني زمن العولمة. بتاريخ 06/05/04 نوفمبر 2008، قمار–الوادي. مطبعة الوليد، (د.م) :2009.

- مرسي مشري. "المجتمع المدني في الجزائر: دراسة في آلية تفعيله". **الملتقى الوطني** "التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات". جامعة حسيبة بن بوعلي، كلية العلوم القانونية والإدارية، 16–17 ديسمبر 2008.
- ناجي عبد النور، "البعد السياسي في تراث الحركة الوطنية". **مجلة التراث العربي:** السنة 27 ، العدد 107 ، تموز 2007.
- ناراجي سانام و البشرا جودي. **المجتمع المدني**. متحصل عليه في 2017/04/07 من الرابط: http://www.academia.edu/10214969/Mogtama3_2
- واج، " 50 مليون منتسب للطريقة التيجانية بالجزائر". متحصل عليه من جريدة الخبر الإلكترونية بتاريخ 2017/04/11، على الرابط:

http://www.elkhabar.com/press/article/42312/#sthash.DGHW4r9K.dpbs

خامسا: الوثائق الحكومية:

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، دستور 1989 ، المادة 40 .
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، دستور 1996 ، المادة 34 .

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 06/12 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المحدد لشروط وكيفية تأسيس الجمعيات وتنظيمها وسيرها ومجال تطبيقها ، **الجريدة الرسمية**، عدد 02، 15 جانفي 2012.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 16 – 01 يتضمن التعديل الدستوري، العدد 14، 7 مارس 2016.

سادسا: المواد غير المنشورة:

- ابرادشة فريد. "الحكم الرشيد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية ". (رسالة دكتوراه، قسم التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2004).
- بورغدة وحيدة. "حقوق الإنسان وإشكالية العلاقة الجدلية بين الحكم الراشد والتنمية الإنسانية". (رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، 2009).
- بياضي محي الدين، "المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية".(رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2012).
- حناي محمد ، "الحياةالثّقافية في زاوية تماسين التجانية 1803–1954 م".(رسالة ماجستير، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الاجتماعية الإنسانية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي 2014).
- خلاف وليد. "دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي". (رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلاقات الدولية، جامعة منتوري قسنطينة، 2010) .
- طهراوي محمد البشير ، "الشيخ أحمد التجاني التماسيني حياته ونضاله(1898–1962)". (رسالة ليسانس، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الوادي، 2013).
- عبادي خير الدين. "المجتمع المدني والعملية السياسية في دول شمال إفريقيا – 2010 1990 ".(رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية. كلية العلوم السياسية والإعلام. جامعة الجزائر03، 2011) .

- عبد اللاوي عبد السلام، "دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر: دراسة ميدانية لولايتي المسيلة وبرج بوعريريج". (رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2011) .
- قريدة التجاني. "دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد – حالة الجزائر". (رسالة ماستر، قسم العلوم السياسية. كلية الحقوق. جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، 2016).

سابعا: مواقع أنترنت:

- موقع المؤسسة الدولية للتنمية: http://ida.albankaldawli.org/about/what-ida-ar
- موقع مؤسسة فريدَم هاوس(FH): https://freedomhouse.org/about-us
- موقع الهلال الأحمر: http://www.ifrc.org/ar/news-and-media/news-stories/middle-east-and-north-africa/algeria

الفهرس:

الإهداء
شكر وامتنان
مقدمة ..... أ-هـ
الفصل الأول: المجتمع المدني والحكم الراشد: مدخل نظري مفاهيمي
المبحث الأول: مفهوم الحكم الراشد 14
المبحث الثاني: مفهوم المجتمع المدني 23
المبحث الثالث: النظريات المفسرة لمكانة المجتمع المدني ضمن مقاربة الحكم الراشد 32
الفصل الثاني: علاقة المجتمع المدني بالدولة في الجزائر
المبحث الأول: خارطة المجتمع المدني في الجزائر 39
المبحث الثاني: مجالات تأثير المجتمع المدني في الجزائر 44
المبحث الثالث: تقييم فعالية المجتمع المدني في الجزائر 51
الفصل الثالث: مقاربات الزاوية التجانية بتماسين في إرساء الحكم الراشد في الجزائر
المبحث الأول: التعريف بالزاوية التجانية بتماسين 55
المبحث الثاني: المقاربة التماسينية الثقافية في مجال تعزيز قيم الهوية والمواطنة والبحث العلمي 61
المبحث الثالث: المقاربة التماسينية في مجال الحفاظ على المرجعية الدينية 69
المبحث الرابع: المقاربة التماسينية في مجال الأمن والسلم الاجتماعي 71
الخاتمة 78
الملاحق 80
قائمة المصادر والمراجع 91